# دائرة المحاسبات

# تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

# لتصرّف 2015

# الفهـرس

الصفحة


| | |
|---|---|
| الفهرس | 2 |
| توطئة | 5 |
| الجزء الأوّل : تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات بخصوص تنفيذ عمليات الميزانيّة لتصرّف 2015 | 6 |
| الجزء الثاني : تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة لسنة 2015 | 26 |
| العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج | 27 |
| القسم الأوّل : موارد ميزانيّة الدّولة | 27 |
| I- موارد العنوان الأوّل | 31 |
| أوّلا : المداخيل الجبائيّة الإعتياديّة | 32 |
| ثانيا : المداخيل غير الجبائية الإعتياديّة | 41 |
| II- موارد العنوان الثّاني | 41 |
| أوّلا : المداخيل غير الإعتياديّة | 45 |
| ثانيا : موارد الإقتراض | 46 |
| III- الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة | 51 |
| أوّلا : موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة | 51 |

| | |
|---|---|
| ثانيا : موارد حسابات أموال المشاركة | 54 |
| القسم الثاني : موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة | 56 |
| I- موارد العنوان الأوّل | 56 |
| II- موارد العنوان الثاني | 57 |
| القسم الثالث : موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج | 58 |
| القسم الرابع : موارد الصناديق الخاصّة | 58 |
| العنوان الثاني : تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة مزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج | 60 |
| القسم الأوّل : تكاليف ميزانيّة الدّولة | 60 |
| I- نفقات العنوان الأوّل | 62 |
| أولا : الإعتمادات المفتوحة | 63 |
| ثانيا : الإعتمادات المأمور بصرفها | 66 |
| II- نفقات العنوان الثاني | 77 |
| أوّلا : نفقات التّنمية | 80 |
| ثانيا : نفقات تسديد أصل الدّين العمومي | 89 |
| III- نفقات صناديق الخزينة | 96 |
| أوّلا : الحسابات الخاصّة في الخزينة | 96 |
| ثانيا : حسابات أموال المشاركة | 97 |

| | |
|---|---|
| القسم الثاني : تكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة | 98 |
| I- نفقات العنوان الأوّل | 98 |
| II- نفقات العنوان الثاني | 99 |
| القسم الثالث : مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج | 100 |
| القسم الرابع : نفقات الصناديق الخاصّة | 100 |
| الملاحق | 102 |
| النّتائج العامّة لتنفيذ قانوني المالية | 127 |
| التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسنة الماليّة | 136 |
| المرفقات | 142 |
| قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة | 143 |
| قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّ بالخارج | 146 |
| مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2015 | 147 |
| ردود وزارة المالية | 165 |

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات كما تمّ تنقيحه خاصّة بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرّخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات، تولّت دائرة المحاسبات إعداد تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2015.

وتمّ إعداد التقرير بعد الاطّلاع على مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2015 الوارد على الدائرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017 والذي أعدّته في الغرض وزارة الماليّة عملا بأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1967 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة. كما تمّ موافاة الدائرة بالحساب العامّ للسنة الماليّة 2015 بنفس التّاريخ.

إنّ مشروع قانون غلق الميزانيّة الذي تمّ إعداده اعتمادا على الحسابات الخاصّة بآمري الصّرف من جهة وحسابات التصرّف المقدّمة من قبل المحاسبين العموميّين بعد عرضها على دائرة المحاسبات من جهة أخرى :

- يعاين المبلغ النهائي للمقابيض وللمصاريف المنجزة خلال التصرّف؛
- يلغي الاعتمادات غير المستعملة؛
- ويرخّص في نقل نتائج السنة إلى "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة" بعد طرح المبالغ المتبقيّة من مداخيل صناديق الخزينة.

مكّن فحص كلّ من الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2015 من إعداد هذا التقرير الذي يتضمّن الأجزاء التّالية:

- تحليل إجماليّ وأهم الاستنتاجات بخصوص تنفيذ عمليّات الميزانيّة لتصرّف 2015 ؛
- تحليل مفصّل لموارد وتكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة ؛
- النتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

# الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات بخصوص تنفيذ عمليات الميزانية لتصرف 2015

تمّ إعداد التقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 بالاعتماد على الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2015. كما تم الاستناد إلى معطيات تم استقاؤها لدى مصالح وزارة المالية وذلك على غرار الخزينة العامة للبلاد التونسية والإدارة العامة للأداءات.كما تم الإعتماد على المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب"[1].

ويتضمن التحليل الإجمالي التّالي لميزانية الدّولة لسنة 2015 تقديما للإطار العام لإعدادها وتنفيذها وتحليلا لقوانين الماليّة والتّعديلات التّرتيبيّة المدخلة عليها ولتنفيذ الميزانيّة والنتائج والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بها سواء بخصوص الموارد أو النفقات إضافة لعرض لأهم المؤشرات.

## 1- الإطار العام لإعداد وتنفيذ الميزانية لسنة 2015[2]

على غرار السنوات السابقة، تم تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2015 في ظلّ ظرف صعب اتسم بالتقلب على عديد المستويات. فقد شهد نسق النشاط الاقتصادي العالمي انخفاضا للسنة الخامسة على التوالي لينحصر في مستوى 3,1 % مقابل 4,3 % في السنة السابقة. ومن جهته ظلّ الطلب الخارجي لبلدان منطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأول لتونس، ضعيفا مما حال دون تعزيز الصادرات الوطنية.

أما على المستوى الداخلي فقد تواصل عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي مما أثّر سلبا على عدد من القطاعات لا سيما القطاع السياحي. وساهمت جميع هذه العوامل في تدني نسبة النمو لتنحصر في مستوى 0,8 % مقابل 2,3 % في سنة 2014. وعلى غرار سنة 2011 سجلت سنة 2015 صافي إحداثات شغل سالب وذلك بفقدان 11,7 ألف موطن شغل مقابل إحداث صافي قدره 45 ألف موطن شغل في سنة 2014 وهو ما جعل نسبة البطالة تتفاقم لتبلغ 15,4 % مقابل 15 % في السنة السابقة. وبلغ معدل نسبة التضخم بدوره 4,9 %.

ومن ناحية أخرى واصل العجز الجاري في تسجيل مستوى هام من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 8,8 % في سنة 2015 مقابل 9,1 % في السنة السابقة ومعدل ناهز 8,4 % خلال الخماسية 2011-2015. ويعزى هذا العجز إلى التدهور الذي عرفه الميزان التجاري خلال السنوات المعنية حيث بلغت نسبة تغطية الواردات 69,6 % في سنة 2015 و67,6 % في سنة 2014 ومعدل 70,26 % خلال الخماسية 2011-2015. وعلى غرار السنوات السابقة مثلت السحوبات بعنوان القروض متوسطة وطويلة الأجل الصيغة الأساسية للتمويل الخارجي وقد سجلت تطورا بنسبة 14,4 % في سنة

[1] نظام المساعدة على أخذ القرار في مجال الميزانيّة.

[2] تم استيقاء المعطيات الخاصة بالظرف الداخلي والخارجي من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

2015 مما أدى إلى تحسن مستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية إلى 128 يوما من التوريد مقابل 112 يوما في موفى سنة 2014. وسجل معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2015 بدوره انخفاضا بنسبة 13,4%.

وأسفر تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2015 عن عجز دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات والأملاك المصادرة[3] بلغ نسبة 4,8 % [4] من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5 % في سنة 2014. ولتغطية هذا العجز واصلت نسبة التداين العمومي مسارها التصاعدي حيث بلغت 55,4 % مقابل 50,8 % في السنة السابقة.

## 2- إصدار النصوص وتقديم الحسابات

في إطار مسار إعداد وتنفيذ وغلق الميزانية أوكل المشرع لدائرة المحاسبات مهمة إعداد التقرير عن غلق الميزانية استنادا أساسا إلى النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بإعدادها وتعديلها وإلى الوثائق المحاسبية المتصلة بتنفيذها وخاصة منها مشروع قانون غلق الميزانية والحساب العام للسنة المالية وحساب التصرف لأمين المال العام. وشملت النقائص في هذا الخصوص الجوانب التالية :

### 2-1 إصدار النصوص القانونيّة والترتيبية المتعلّقة بميزانيّة 2015

تمّ بموجب القانون عدد 59 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ديسمبر 2014 إصدار قانون المالية لسنة 2015، وعلى غرار السنوات السابقة صدر قانون مالية تكميلي تحت عدد 30 لسنة 2015 بتاريخ 18 أوت 2015.

ولئن أتاح القانون الأساسي للميزانيّة للسلطة التنفيذية إجراء تعديلات ترتيبية خلال السّنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين الماليّة إلا أنّه تمّ في هذا الإطار الترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع للمشاريع التي يتمّ تمويلها بواسطة قروض خارجية موظّفة بمقتضى قرار لوزير الماليّة[5] صادر في 22 جوان 2016. كما تم بمقتضى الأمر عدد 901 لسنة 2016 المؤرخ في 22 جويلية 2016 توزيع اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2015. ولوحظ إجراء هذه التعديلات على سبيل التسوية بعد ما يفوق ستة أشهر من موفّى السنة المعنية بالتصرّف.

---

[3] بلغت مداخيل الهبات والأملاك المصادرة في موفى سنة 2015 ما قيمته على التوالي 291,5 م.د و70 م.د.

[4] بوابة وزارة المالية على شبكة الأنترنات بتاريخ 11 ديسمبر2017.

[5] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 22 جوان 2016 المتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2015.

ومن شأن التأخير في إصدار النصوص الترتيبيّة الخاصّة بالميزانيّة أن ينعكس سلبا على آجال إعداد الحسابات ومشروع قانون غلق الميزانيّة وتقديمها إلى دائرة المحاسبات، وهو ما يتعيّن معه الحرص في المستقبل على إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بالتصرف في الميزانيّة في آجال معقولة.

## 2-2 آجال تقديم الحسابات

ينص الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العموميّة على أن يسلّم وزير الماليّة إلى دائرة المحاسبات حساب تصرّف أمين المال العامّ قبل موفّى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصّة بها والحساب العامّ للسنة الماليّة قبل موفّى نفس السنة، غير أنه على غرار السنوات السّابقة تواصل بخصوص تصرف 2015 تقديم حساب تصرّف أمين المال العامّ والحساب العامّ للسنة الماليّة وكذلك مشروع قانون غلق الميزانيّة بعد الآجال القانونيّة.

فقد ورد حساب تصرّف أمين المال العامّ لسنة 2015 بتاريخ 19 جوان 2017 أي بتأخير تجاوز عشرة أشهر. أمّا بالنسبة إلى الحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2015 فقد تمّ تقديمهما بتاريخ 12 أكتوبر 2017 أي بعد مرور أكثر من تسعة أشهر على الآجال القانونيّة.

وتدعو الدّائرة وزارة الماليّة إلى الحرص على تقديم الحسابات ومشروع قانون غلق الميزانيّة في الآجال القانونيّة حتّى يتسنّى إعداد التقرير المتعلّق بغلق الميزانيّة في أفضل الآجال ويساهم في تحسين مؤشرات حوكمة المالية العمومية التي هي محل متابعة من قبل الشركاء والمانحين وتمكين السلطة التشريعية من دراسة مشاريع قوانين المالية اللاحقة.

## 2-3 مضمون الحسابات

لوحظ تواصل عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة لمعطيات هامة بالرغم من أهميتها في إضفاء الشفافية والشمولية على عمليات الميزانية.

فعلى غرار السنوات السابقة لم يتضمن الحساب العام للسنة المالية توضيحات بخصوص الفوارق الهامة في مستوى بنود الميزانية وذلك بالرغم من تعهد وزارة المالية (ضمن إجابتها عن تقرير الدائرة بخصوص غلق ميزانية 2013) بإدراجها انطلاقا من سنة 2014 ومن شأن ذلك أن يحول دون تقييم مدى الالتزام بترخيصات الميزانية ودون إطلاع السلطة التشريعية على مختلف الأحداث والأوضاع المواكبة لتنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك ولئن تسجل الدائرة تضمين الحساب العام لكشف حول وضعية الصناديق الخاصة وذلك من حيث المقابيض والنفقات الإجمالية المنجزة والأرصدة المتوفرة لفائدتها فإنها تدعو إلى إعداد كشوفات لمصاريف هذه الحسابات مفصلة حسب طبيعة الموارد والنفقات المنجزة.

كما لوحظ أن الحساب العام للسنة المالية لم يتضمن معطيات بشأن القروض المعاد إسنادها والقروض المضمونة من طرف الدّولة وذلك خاصّة من حيث جداول متابعة الاستخلاص والمؤسسات والمنشآت المنتفعة بالقروض بما يتيح متابعة الالتزامات بهذا العنوان. وفي نفس السياق لم يتم إدراج المعطيات المتعلّقة بالتصرّف في الدّيون المثقّلة بقباضات الدّيوانة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة.

وبالنّظر إلى تأثير هذه الجوانب في التّوازنات العامة لميزانية الدّولة، يتجه العمل على متابعة العمليات المتعلقة بها وإيفاء الدائرة بالمعطيات الضرورية في شأنها.

وفضلا عن ذلك لم تتضمّن الحسابات المقدمة من قبل وزارة المالية وكذلك مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 ما يفيد خلاص متخلّدات بعنوان سنة 2014 ومدى تسجيل متخلّدات في موفى تصرّف 2015.

وتدعو الدّائرة في هذا الخصوص مصالح وزارة الماليّة إلى إدراج كلّ المعطيات المتعلقة بالمتخلّدات بالحساب العامّ للسنة الماليّة مع إبراز حجمها والسنوات التي ترجع لها.

## 3- إعداد الميزانية

للسنة الرابعة على التوالي شهد تصرف سنة 2015 صدور قانون مالية أصلي تلاه قانون مالي تكميلي وذلك خلال النصف الثاني من السنة.

### 3-1- قانون المالية الأصلي

تم إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2015 ضمن سياق ظرف عالمي اتسم أساسا بتراجع نسب النمو لا سيما بمنطقة الأورو الشريك الأول لتونس والتي واجهت خطر الانكماش المالي. وعلى الصعيد الداخلي اتسم الوضع باحتدام الضغوطات وتدهور التوازنات المالية الكبرى لا سيما من خلال تفاقم العجز الجاري وعجز الميزانية وتراجع نسق النمو.

وخلافا للسنوات السابقة ولمقتضيات الفصل الأول من القانون الأساسي للميزانية لوحظ أن إعداد ميزانية الدولة لسنة 2015 قد تم في غياب وثيقة الميزان الاقتصادي خاص بالسنة المعنية. وقد توجهت الدائرة في هذا الصدد بتاريخ 13 نوفمبر 2017 بطلب توضيحات إلى مصالح وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي من أجل مدها بالوثيقة المذكورة غير أنها لم تتلق أي رد بهذا الخصوص.

ولوحظ في المقابل أن ضبط الفرضيات الأساسية الخاصة بالتوازنات العامة قد تم ضمن وثيقة "تقديم مشروع قانون المالية". وشملت أبرز هذه الفرضيات تحقيق نسبة نمو قدرها 3 % ومعدل سعر للدولار في حدود 1,8 دينار وسعر

لبرميل النفط في حدود 95 دولار بالإضافة إلى توقع بداية تحسن التوازنات على مستوى التجارة الخارجية وميزان الدفوعات وتطور الاستثمار بنسبة 8,3 %.

وتم ضبط تقديرات ميزانية الدولة قبضا وصرفا بمبلغ 28.900 م.د أي بنمو بنسبة 3,12 % مقارنة بتقديرات السنة السابقة. وقدّر مناب الموارد الذاتية المنتظر تعبئتها في حدود 74,72 % من جملة الموارد بما يمكّن من حصر عجز الميزانية في حدود 4,9 % من الناتج المحلي الإجمالي واللجوء إلى موارد الاقتراض في حدود 7.305 م.د.

وحددت النسبة المقدرة للضغط الجبائي لسنة 2015 في مستوى 22,2 % وذلك على أساس تعبئة موارد جبائية بمبلغ 19.820 م.د. وضبطت الموارد غير الجبائية بدورها في حدود 1.775 م.د على أساس المنحى التنازلي الذي ما فتئت تعرفه هذه المداخيل نتيجة أساسا لتقلص عائدات مساهمات المنشآت العمومية ومداخيل المصادرة.

ومن ناحية أخرى تم تقدير الانعكاس المالي الصافي للإجراءات الواردة ضمن قانون المالية الأصلي لسنة 2015 وقانون المالية التكميلي لسنة 2014 في مستوى 500 م.د.

وتم بخصوص النفقات اعتماد التقديرات على أساس الانتدابات الجديدة والزيادات في الأجور بالوظيفة العمومية بما يفضي إلى نفقات بعنوان التأجير في مستوى 11.197 م.د وتوقع انخفاض دعم المحروقات لتنحصر نفقات الدعم الجملية في حدود 3.742 م.د والترفيع في نفقات التنمية إلى 5.500 م.د والإيفاء بخدمة الدين العمومي المنتظر أن تتأثر سلبا بانخفاض سعر صرف الدينار لتناهز 5.130 م.د بالإضافة إلى تخصيص 300 م.د للمساهمة في الترفيع في رأس مال البنوك العمومية.

## 3-2 قانون المالية التكميلي

شهدت الأشهر الخمس الأولى من سنة 2015 تطورات ومستجدات كان لها إجمالا وقع سلبي على التوازنات العامة للميزانية وقد تمثلت أساسا في :

- انخفاض نسق النمو خلال الثلاثي الأول إلى 1,7 % مقابل 3 % مقدرة ضمن قانون المالية الأصلي ؛
- ارتفاع مستوى معدل سعر صرف الدولار مقابل الدينار بنسبة 20,8 % خلال الخمس أشهر الأولى لسنة 2015 ليبلغ 1,938 د مقابل 1,800 د مقدرة في إطار قانون المالية الأصلي؛
- إمضاء جملة من الاتفاقيات القطاعية للزيادة في الأجور علاوة على البرنامج العام للزيادة بعنوان سنة 2014 ؛
- انخفاض أسعار النفط بالسوق العالمية ليبلغ المعدل من بداية السنة إلى موفى ماي 2015 مستوى 57 دولار للبرميل مقابل 95 دولار مقدرة لكامل السنة ؛

وفي هذا الإطار، تم مراجعة الفرضيات التي أعد على أساسها قانون المالية الأصلي من خلال :

- مراجعة نسبة النمو من 3 % إلى 1 % لكامل سنة 2015 ؛
- اعتماد معدل سعر صرف الدولار في حدود 1,950 د عوضا عن 1,800 د ؛
- اعتماد معدل سعر برميل النفط في مستوى 62 دولار عوضا عن 95 دولار ؛

واعتبارا للمستجدات السالف ذكرها فقد تم إعادة بناء توازن الميزانية من خلال إدخال تعديلات على بعض بنودها بنسب متفاوتة أسفرت في مجملها عن التخفيض في حجم الميزانية بمبلغ 1.114 م.د لتصبح في حدود 27.786 م.د ومراجعة نسبة عجز الميزانية المقدر إلى 4,8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4,9 % وفقا لقانون المالية الأصلي.

وشمل التعديل أساسا الموارد الذاتية (- 443 م.د) نتيجة النقص المنتظر في تعبئة الموارد الجبائية ونفقات التنمية (- 536 م.د) نتيجة تحيين التدخلات بهذا العنوان ونفقات التصرف (- 268 م.د) نتيجة الاقتصاد المنتظر تسجيله بعنوان نفقات الدعم بالإضافة إلى خدمة الدين العمومي (- 310 م.د) وهو ما ترتب عنه تخفيض في موارد الاقتراض بمبلغ 671م.د.

ويبرز الجدول الموالي تقديرات موارد ميزانية الدولة حسب العناوين في سنة 2015 :

**أ.د**

| البيان | قانون المالية الأصلي | قانون المالية التكميلي | الفارق |
|---|---|---|---|
| **موارد العنوان الأول** | 20.329.200 | 19.926.200 | - 403.000 |
| - المداخيل الجبائية الاعتيادية | 19.027.600 | 17.925.600 | - 1.102.000 |
| - المداخيل غير الجبائية الاعتيادية | 1.301.600 | 2.000.600 | 699.000 |
| **موارد العنوان الثاني** | 7.616.000 | 7.072.000 | - 544.000 |
| - المداخيل غير الاعتيادية | 311.000 | 438.000 | 127.000 |
| - موارد الاقتراض | 7.305.000 | 6.634.000 | - 671.000 |
| **موارد الحسابات الخاصة في الخزينة** | 954.800 | 787.800 | - 167.000 |
| **المجموع** | 28.900.000 | 27.786.000 | - 1.114.000 |

استند التخفيض في المداخيل الجبائية الاعتيادية (- 1.102 م.د) أساسا إلى مراجعة المردود المنتظر من الجباية البترولية (- 632,400 م.د) بسبب الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط ومردود الأداء على القيمة المضافة (- 305,500م.د) نتيجة للتباطؤ المنتظر في النمو الاقتصادي.

ويلاحظ بالنسبة إلى المداخيل غير الجبائية الاعتيادية التي شملها ترفيع في التقديرات بعنوانها بمبلغ 699 م.د أن هذا الترفيع تعلق أساسا بإدراج مداخيل بعنوان تسويق النفط المحلي (487 م.د) وبمراجعة تحويلات المنشآت العمومية لا

سيما المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (+ 242 م.د) وذلك في إطار اعتماد مبدأ الفصل بين مختلف المتدخلين العموميين في قطاع تسويق المحروقات المقرر بمقتضى جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 21 ماي 2014.

ويلاحظ على صعيد آخر العدول بموجب قانون المالية التكميلي عن إصدار الصكوك الإسلامية التي كان من المفترض تحقيق موارد بعنوانها وفقا لقانون المالية الأصلي بمبلغ 525 م.د وذلك على الرغم من وجود الإطار التشريعي المنظم لهذه الصيغة بموجب القانون عدد 30 لسنة 2013 المؤرخ في 30 جويلية 2013 والمتعلق بالصكوك الإسلامية.

ويبرز الجدول الموالي تقديرات نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام والعناوين في سنة 2015 :

أ.د

| الأقسام والعناوين | قانون المالية الأصلي | قانون المالية التكميلي | الفارق |
|---|---|---|---|
| - التأجير العمومي | 11.197.389 | 11.630.969 | 433.580 |
| - وسائل المصالح | 1.099.361 | 1.024.361 | 75.000 - |
| - التدخل العمومي | 5.173.747 | 4.701.994 | 471.753 - |
| - نفقات التصرف الطارئة | 305.703 | 150.876 | 154.827 - |
| - فوائد الدين العمومي | 1.705.000 | 1.750.000 | 45.000 |
| **العنوان الأول** | 19.481.200 | 19.258.200 | 223.000 - |
| - الاستثمارات المباشرة | 2.387.891 | 2.400.513 | 12.622 |
| - التمويل العمومي | 1.757.356 | 1.439.856 | 317.500 - |
| - نفقات التنمية الطارئة | 429.273 | 365.151 | 64.122 - |
| - نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة | 464.480 | 464.480 | - |
| - تسديد أصل الدين العمومي | 3.425.000 | 3.070.000 | 355.000 - |
| **العنوان الثاني** | 8.464.000 | 7.740.000 | 724.000 - |
| **نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة** | 954.800 | 787.800 | 167.000 - |
| **جملة نفقات الميزانية** | 28.900.000 | 27.786.000 | 1.114.000 - |

تعلق التخفيض في نفقات التدخل العمومي (-471,753 م.د) بالاقتصاد المنتظر في كلفة الدعم بعنوان المحروقات والكهرباء والمترتب بدوره عن التراجع في أسعار النفط. وفي المقابل تم الترفيع في النفقات بعنوان التأجير العمومي (+433,580 م.د) من أجل تغطية الزيادات المقررة في الأجور.

### 3-3 التعديلات الترتيبية

يتيح القانون الأساسي للميزانية للسلطة التنفيذية إدخال تعديلات خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قانون المالية. وتشمل هذه التعديلات توزيع الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من فصل إلى فصل والزيادة في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة وفي تقديرات موارد ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة.

وضبط قانون المالية التكميلي لسنة 2015 النفقات الطارئة بمبلغ 516,027 م.د وتوزعت بين نفقات التصرف الطارئة (150,876 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (365,151 م,د). وتم بمقتضى الأمر عدد 901 لسنة 2016 المؤرخ في 22

جويلية 2016 المتعلق بتوزيع اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2015 توزيع هذه الاعتمادات على التوالي في حدود 99,83 % و98,86 %.

ومن ناحيته بلغ حجم التحويلات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 58,815 م.د وهو ما يمثل نسبة 0,34 % من الاعتمادات النهائية لنفقات التصرف.

أما بخصوص القروض الخارجية الموظفة فقد تم بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 22 جوان 2016 الترفيع في اعتمادات الدفع بعنوان نفقات التّنمية المموّلة بموارد خارجية موظفة بما قدره 148,691 م.د لتبلغ الاعتمادات النهائيّة لهذا القسم 613,172 م.د اقتصر توزيعها على مبلغ 554,917 م.د. وعلى غرار التصرف السابق لم يتم الترفيع في تقديرات الحسابات الخاصة في الخزينة.

## 4- تنفيذ الميزانية

ضبطت التقديرات الأولية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2015 بموجب قانون المالية الأصلي بمبلغ 28.900 م.د يتوزع تمويلها بين الموارد الذاتية وموارد الاقتراض على التوالي في حدود 21.595 م.د و7.305 م.د.

غير أن الأحداث والمستجدات التي طرأت خلال الأشهر الأولى من سنة 2015 ولّدت ضغوطات جديدة على التوازنات العامة للميزانية مما حتّم اللجوء لإصدار قانون مالية تكميلي تم بموجبه التخفيض في تقديرات الميزانية بمبلغ 1.114م.د. وشهدت هذه التقديرات كذلك تعديلا تعلق بالترفيع في موارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 148,691 م.د.

وباعتبار هذه التعديلات وبإدراج الموارد المحققة خلال السنة بعنوان حسابات أموال المشاركة (70,743 م.د) بلغت التقديرات النّهائية لموارد ميزانية الدولة في سنة 2015 إلى 28.005,434 م.د، مسجلة مقارنة بالتصرف السابق زيادة بمبلغ 353,872 م.د وبنسبة 1,28 %.

### 4-1 تحصيل الموارد

بلغت الموارد المحصلة في سنة 2015 ما قيمته 28.896,740 م.د متجاوزة التقديرات النهائية بمبلغ 891,306 م.د وبنسبة 3,18 %. ومقارنة بالموارد المحققة في سنة 2014 تراجعت جملة موارد الميزانية المحصّلة في سنة 2015 بمبلغ 370,958 م.د وبنسبة 1,27% مقابل تطور شهدته في التصرّف السابق بمبلغ 2.324,124 م.د وبنسبة 8,63 %. ويعزى التراجع إلى تقلص كل من الموارد الذاتية (- 301,117) وموارد الاقتراض (- 69,841 م.د).

وتعد سنة 2015 استثنائية باعتبار أنها شهدت تراجعا في الموارد الذاتية المحصلة ناهز نسبة 1,33 % مقابل تطور بنسبة 2,56 % في سنة 2014 وبنسبة 9,76 % في سنة 2013. وبالرغم من هذا التراجع فقد شهدت حصّة الموارد الذاتية من جملة موارد الميزانية شبه استقرار لتبلغ 77,29 % مقابل 77,34 % في التصرف السابق.

وساهم في تدني الموارد الذاتية التقلص الذي شهدته كل من المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية. فقد تراجعت المداخيل الجبائية التي تمثل العنصر الأبرز ضمن الموارد الذاتية ( 83,08 %) بمبلغ 217,223 م.د وبنسبة 1,16 % وتقلصت المداخيل غير الجبائية بمبلغ 83,894 م.د وبنسبة 2,17 %. كما تقلصت مساهمة الموارد الذاتية في تغطية نفقات الميزانية إلى مستوى 83,43 % مقابل 84,90 % في سنة 2014.

ونتج تراجع موارد الاقتراض بدوره عن المفعول المزدوج للتقليص في تعبئة موارد الاقتراض الداخلي (- 27,05%) وللتطور في موارد الاقتراض الخارجي بصنفيه الموظف وغير الموظف (+ 23,82 %). علما بأن تغطية نفقات التنمية بموارد الاقتراض قد اقتصر على نسبة 64,6 % وذلك في ظل استعمال جزء من موارد الاقتراض المعبأة من أجل تسديد أصل الدين العمومي. ويبرز الجدول التالي إنجازات سنة 2015 ومقارنتها بالتقديرات النهائية وبإنجازات التصرف السابق :

بالدينار

| | التقديرات النهائية | الإنجازات | | فارق إنجازات 2015 مقارنة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | بالتقديرات النهائية | بإنجازات 2014 |
| **العنوان الأوّل** | | | | | |
| - المداخيل الجبائية الاعتيادية | 17.925.600.000 | 18.143.889.144 | 17.930.456.870 | 4.856.870 | - 213.432.274 |
| - المداخيل غير الجبائية الاعتياديّة | 2.000.600.000 | 1.080.033.416 | 1.057.484.523 | - 943.115.477 | - 22.548.893 |
| **جملة مداخيل العنوان الأول** | 19.926.200.000 | 19.223.922.560 | 18.987.941.393 | -938.258.607 | - 235.981.167 |
| **العنوان الثاني** | | | | | |
| - المداخيل غير الاعتيادية | 438.000.000 | 497.960.653 | 406.857.426 | - 31.142.574 | - 91.103.227 |
| - موارد الاقتراض | (1)6.782.691.567 | 6.632.397.896 | 6.562.556.722 | - 220.134.845 | - 69.841.174 |
| **جملة مداخيل العنوان الثاني** | 7.220.691.567 | 7.130.358.549 | 6.969.414.148 | - 251.277.419 | - 160.944.401 |
| **صناديق الخزينة** | | | | | |
| - الحسابات الخاصّة في الخزينة(2) | 787.800.000 | 2.567.463.912 | 2.599.371.833 | 1.811.571.833 | 31.907.921 |
| - حسابات أموال المشاركة(2) | 70.743.153 | 345.953.380 | 340.013.241 | 269.270.088 | - 5.940.139 |
| **جملة مداخيل صناديق الخزينة** | 858.543.153 | 2.913.417.292 | 2.939.385.074 | 2.080.841.921 | 25.967.782 |
| **المجموع العام** | 28.005.434.720 | 29.267.698.401 | 28.896.740.615 | 891.305.895 | - 370.957.786 |

(1) باعتبار الترفيع في موارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 148,691 م.د

(2) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق

ومكن النظر في هذا الجانب من إبداء الملاحظات التالية :

✓ **خصم فوائض مداخيل صناديق الخزينة على نفقاتها**

ينصّ الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانيّة على أن تنقل فوائض صناديق الخزينة من سنة إلى أخرى ما لم يتقرّر ما يخالف ذلك ضمن قانون الماليّة أو قانون غلق الميزانيّة. وطبقا لمضمون هذا الفصل تمّ خلال التصرفات السابقة لسنة 2014 التنصيص صلب قوانين الماليّة أو قوانين غلق الميزانيّة على الترخيص في خصم مبالغ ماليّة من متوفرات بعض الصناديق لفائدة الميزانيّة مما يجعل السلطة التشريعية على بيّنة من هذا الأمر قبل المصادقة على عملية الخصم.

ويلاحظ بالنسبة إلى سنة 2015 أنه ولئن تم إقرار خصم مبالغ ماليّة من متوفرات بعض الصناديق لفائدة الميزانيّة بموجب قانون المالية غير أن ذلك لم يتسم بالوضوح الكافي. فقد تمّ إدراج تقديرات موارد بمبلغ 790,300 م.د بالجدول "أ" الملحق بقانون الماليّة لسنة 2015 بعنوان "فائض مداخيل الصناديق الخاصّة على النفقات" وذلك دون التنصيص على ذلك بفصل مستقل ضمن أحكام قانون المالية علما بأنّه تمّ الترفيع في مبلغ الخصم بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 1.050,600 م.د بنفس الصيغة وبأن المبالغ الفعلية التي تم خصمها بلغت 1.027,905 م.د. وقد تضمن مشروع قانون غلق الميزانية قائمة في الحسابات التي شملتها عملية الخصم.

ولئن تشكّل الجداول الملحقة جزء لا يتجزأ من قانون الماليّة غير أن التمشي على هذا النحو يحد من قابلية المراقبة المسبقة من قبل السلطة التشريعية وذلك بالنظر إلى حجم المعطيات المدرجة بالجداول الملحقة وإلى طابعها الفني البحت.

وعلى الرغم من إجراء التحويل المذكور فقد أفرزت سنة 2015 فوائض جملية بقيمة 1.859,547 م.د. ويفسر تواصل ارتفاع الفوائض أساسا بضعف النفقات المنجزة على هذه الحسابات والتي اقتصرت في سنة 2015 على 739,825م.د مقابل موارد جملية متاحة بمبلغ 2.599,372 م.د.

وتدعو الدائرة إلى العمل على ملاءمة نفقات هذه الصناديق مع حجم الموارد المتوفرة بعنوانها حتى لا تشكل ملجآ لتمويل عمليات لا تتوافق مع الأغراض التي أحدثت من أجلها وذلك خاصة بالنظر إلى الطابع الحيوي لمجال تدخل هذه الصناديق والتي شملها الاقتطاع أغلبها للسنة الثانية على التوالي.

✓ **استخلاص الموارد الجبائية**

على غرار السنوات السّابقة تمّ في سنة 2015 تحصيل موارد الميزانيّة أساسا من خلال عمليات الاستخلاص الفوري حيث بقيت الاستخلاصات بعنوان الديون المثقّلة محدودة ولم تتجاوز مبلغ 636,959 م.د مقابل 414,083 م.د في سنة 2014 و435,3 م.د في سنة 2013 وذلك بالرّغم من بلوغ الدّيون الباقية للاستخلاص بقباضات الماليّة في موفى سنة 2015 ما قيمته 8.120,875 م.د وذلك دون اعتبار الديون المثقلة بقباضات الدّيوانة.

وعلى صعيد آخر تسجل الدائرة تواصل تواضع الاستخلاصات المحققة لدى المنضوين تحت النظام التقديري والتي اقتصرت على مبلغ 42,993 م.د وهو ما يمثل نسبة 0,55 % من الحجم الإجمالي للأداءات المباشرة الإعتيادية. علما بأن عدد المنضوين تحت النظام التقديري ناهز 388 ألف مطالب بالأداء في سنة 2015 وهو ما يمثل نسبة 54 % من عدد المطالبين بالأداء. ومن أجل تعزيز حوكمة استخلاص الموارد الجبائية فإن الدائرة تدعو إلى :

- اعتماد الإجراءات الكفيلة بالرّفع من نسبة استخلاص الدّيون العموميّة المثقّلة وذلك في إطار برنامج استخلاص الديون العمومية الذي تشرف عليه وزارة المالية.
- تحسين مردود النظام التقديري من خلال العمل على حصره لفائدة المستحقين.
- مزيد تحسين المداخيل الجبائيّة من خلال توسيع قاعدة المطالبين بالأداء.
- إبراز مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة المضمنة بقانون المالية على الموارد المحصّلة للميزانية.

### ✓ مداخيل التخصيص والمصادرة

لم تشهد ميزانية سنة 2015 تحصيل أي موارد بعنوان التخصيص. أما في خصوص حساب مداخيل تخصيص شركة "اتصالات تونس" فقد تبين من خلال القوائم الماليّة للبنك المركزي التّونسي بتاريخ 31 ديسمبر 2015 وجود رصيد بهذا العنوان بما قيمة 402,368 م.د.

وتضمنت ميزانية الدولة لسنة 2015 مداخيل بعنوان التفويت في الأملاك المصادرة بمبلغ 70 م.د في حين قدّر قانون المالية التكميلي الموارد المنتظرة بهذا العنوان بمبلغ 200 م.د. وناهزت مداخيل الأملاك المصادرة في سنة 2014 ما قدره 92 م.د مقابل تقديرات بمبلغ 300 م.د. وكان التقرير السنوي الثلاثون لدائرة المحاسبات قد أشار إلى وجود عديد النقائص التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة بشأن مداخيل الأموال المصادرة لا سيما تشعب الإطار القانوني المنظّم لهذه المنظومة وضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين ومحدودية آليات المتابعة.

وتدعو الدائرة في هذا الخصوص للعمل على تفعيل توصياتها المضمنة بالتقرير المشار إليه من أجل الارتقاء بمساهمة المداخيل بعنوان الأموال المصادرة في تمويل ميزانية الدولة.

## 2-4 إنجاز النفقات

بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2015 ما قيمته 26.771,133 م.د أي باستهلاك بنسبة 95,59 % مقابل 96,42 % في سنة 2014. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانيّة اعتمادات لم تصرف بمبلغ جملي قدره 1.234,301 م.د موزّع بين العنوان الأوّل (601,726 م.د) والعنوان الثّاني (579,033 م.د) وصناديق الخزينة (53,542 م.د).

وتم الوقوف في ما يخص النفقات أساسا على ما يلي:

### ✓ تسبقات الخزينة غير المسواة

يتم سنويا اللجوء إلى تسبقات الخزينة من أجل تغطية جانب من نفقات الميزانية على أن تتم تسويتها لاحقا. واستنادا لحساب التصرف لأمين المال العام فقد بلغت التسبقات غير المسواة بهذا العنوان بتاريخ 31 ديسمبر 2015 ما قدره 753,973 م.د منها 436,436 م.د تعلّقت أساسا بتسديد الدّين العمومي و290,409 م.د خصّت العنوان الأوّل و26,037 م.د شملت العنوان الثاني من الميزانيّة.

وتذكر الدائرة بأن تواصل عدم تسوية هذه التسبقات خلال السنوات الراجعة إليها من شأنه أن يؤثر على دقة احتساب مؤشر عجز الميزانية فضلا عن حجب تجاوز للاعتمادات السنوية.

### ✓ نفقات التأجير

على غرار السنوات السابقة اتسمت هيكلة ميزانية الدولة لسنة 2015 بهيمنة حصة التأجير العمومي حيث بلغت 43,26 % من جملة النفقات مسجلة تفاقما بالمقارنة مع السنة السابقة حين بلغت 39,53 % وذلك رغم التوجه الرامي للتحكم في هذه النسبة.

فقد شهدت نفقات التأجير تطوّرا بمبلغ 1.040.641 م.د وبنسبة 9,87 % مقابل 932,716 م.د و9,71 % في التصرّف السابق.

وفضلا عن ذلك تواصل في سنة 2015 تخصيص جزء هام من نفقات التصرف الطارئة لفائدة قسم التّأجير العمومي حيث استأثر بما نسبته 57,35 % من هذه الاعتمادات مقابل 72,81 % في سنة 2014 في التصرّف السّابق وخصّص الجزء الأوفر في سنة 2015 لنفقات التّأجير حسب البرامج. ويلاحظ في هذا الصدد، أنّ تخصيص جزء هامّ من

الاعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي لا مبرّر له نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء.

### ✓ تضخم المديونية العمومية

بلغ الدين العمومي الباقي للتسديد في موفى سنة 2015 ما قدره 47.049,350 م. د ليمثل ما نسبته 55,4 %[6] من النـاتج المحلي الإجمالي مقابـل 50,8 % في سنة 2014. وبحساب الفرد يعادل هذا الدين 4.162 دينار للسّاكن الواحد[7].

وقد تطور حجم الدّين الباقي للتسديد بنسبة 31,78 % مقابل 2,05 % في التصرف السّابق نتيجة لتطوّر الدّين الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 55,06 % والدّين الدّاخلي الباقي للتسديد بنسبة 4,69 %.

وقد كان لتدهور الترقيم السيادي لتونس والذي تراجع من "3 ب مع آفاق مستقرة" في سنة 2010 إلى "2 ب سلبي مع آفاق مستقرة" في سنة 2015 وذلك حسب وكالة الترقيم فيتش، تأثير سلبي على كلفة الاقتراض الخارجي.

وعلى غرار السنوات السابقة تمّ تخصيص جزء من موارد الإقتراض المعبّأة من أجل تسديد أصل الدين العمومي ممّا جعل نسبة تغطية نفقات التنمية بموارد الإقتراض يقتصر على 64,6 % في سنة 2015.

وبالنظر إلى تفاقم مؤشّرات الدّين العمومي لاسيّما منه الخارجي فإن الدائرة تدعو إلى مزيد العمل على ترشيد استعمالاته واتخاذ الإجراءات الضروريّة المعتمدة ضمن التشريع الجاري به العمل من أجل التوقّي من المخاطر المتصلة به خاصة في مستوى تذبذب أسعار الصّرف.

### ✓ ضمان قروض المنشآت العمومية

بلغ حجم الديون العمومية المضمونة 10.848,200 م.د وهو ما يمثّل 12,7 % من النّاتج المحلّي الإجمالي في سنة 2015 مقابل 9.163 م.د. ونسبة 10,82 % في التصرف السابق.[8] ويفسر ارتفاع منح ضمان الدولة في سنة 2015 لإسناده لفائدة البنوك العمومية في إطار استكمال عمليات التدقيق الشامل وذلك لتحسين المؤشرات المالية للبنوك والمحافظة على تطبيق قواعد التصرف الحذر[9].

---

[6] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

[7] 11.304,5 ألف ساكن حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 29-11-2017.

[8] حسب موقع وزارة المالية بتاريخ 07 نوفمبر 2017

[9] في إطار تعهدات الدولة المتعلقة بالإصلاحات المالية والاقتصادية تنفيذا للتوصيات المنصوص عليها من طرف صندوق النقد الدولي

ولئن تضمن كتاب الدين العمومي في جزئه الرابع بيانات تتعلق بالدين العمومي الخارجي المضمون فإنه لا يتم مد الدائرة ببيانات بخصوص الدين العمومي الداخلي المضمون بالرغم من تفعيل الضمان بعنوان العديد من القروض الداخلية حيث بلغت قيمة التسديدات التي وقع تفعيلها في سنة 2015 ما قيمته 176,252 م.د مقابل 196,670 م.د في التصرف السابق.

وبالنظر إلى حجم المبالغ التي تتحملها الدولة بهذا العنوان وإلى تدهور وضعية العديد من المنشآت العمومية توصي الدائرة بالعمل على ترشيد منح ضمان الدولة للمؤسسات وعلى متابعة المعطيات المتعلقة بالديون المضمونة سواء الداخلية منها أو الخارجية.

## 5- نتائج تنفيذ الميزانية

يبرز الجدول التالي نتائج تنفيذ الميزانية في سنة 2015 :

م.د

| البيانات | تقديرات قانون المالية الأصلي | تقديرات قانون المالية التكميلي | الإنجازات |
|---|---|---|---|
| - المقابيض الذاتية الاعتيادية | 20.329,200 | 19.926,200 | 18.987,941 |
| - المقابيض الذاتية غير الاعتيادية | 311,000 | 438,000 | 406,858 |
| - مقابيض الحسابات الخاصة في الخزينة | 954,800 | 787,800 | 2.599,372 |
| - مقابيض حسابات أموال المشاركة | - | - | 340,013 |
| **جملة الموارد الذاتية** | 21.595,000 | 21.152,000 | 22.334,184 |
| - نفقات التصرف | 17.776,200 | 17.508,200 | 16.964,578 |
| - تسديد فوائد الدين العمومي | 1.705,000 | 1.750,000 | 1.691,895 |
| - نفقات التنمية | 5.039,000 | 4.670,000 | 4.239,658 |
| - نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة | 954,800 | 787,800 | 739,825 |
| - نفقات حسابات أموال المشاركة | - | - | 65,177 |
| **جملة النفقات** | 25.475,000 | 24.716,000 | 23.701,133 |
| - الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات (بدون اعتبار أصل الدين وباعتبار فائض صناديق الخزينة) | 3.880,000 | 3.564,000 | 1.366,949 - |
| - استثناء فوائض صناديق الخزينة في 2015 | - | - | 2.134,384 - |
| **عجز الميزانية (1)** | 3.880,000 | 3.564,000 | 3.501,333 - |
| - موارد الاقتراض | 7.305,000 | 6.634,000 | 6.562,557 |
| الداخلي | 3.000,000 | 1.134,000 | 2.366,214 |
| الخارجي | 4.305,000 | 5.500,000 | 4.196,343 |
| - تسديد أصل الدين العمومي | 3.425,000 | 3.070,000 | 3.070,000 |
| الداخلي | 2.205,000 | 1.820,000 | 1.820,000 |
| الخارجي | 1.220,000 | 1.250,000 | 1.250,000 |
| **التمويل الصافي (2)** | 3.880,000 | 3.564,000 | 3.492,557 |
| **فائض المصاريف على المقابيض (1) + (2)** | 0,000 | 0,000 | 8,776 - |
| باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق | | | |

## 5-1- نتيجة السنة

باعتبار عمليات تنفيذ الميزانية قبضا وصرفا وبعد نقل فواضل صناديق الخزينة البالغة 2.134,384م.د إلى السنة الموالية، أفضى تصرف سنة 2015 عن فائض في مصاريف العنوان الأول والعنوان الثاني للميزانية على المقابيض بمبلغ 8,776م.د. وقد تولى أمين المال العام ترسيم هذا المبلغ بحساب "غلق مؤقت لميزانية الدولة تصرف 2015" المفتوح لديه وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2015 لتدرج حينئذ بصفة نهائية نتيجة السنة ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة طبقا للفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية.

وباعتبار مداخيل الهبات والتخصيص والمصادرة يبلغ عجز الميزانية 3.501,333 م.د في سنة 2015 مقابل 2.969,827 م.د في التصرف السابق. وباعتبار التمويل الصافي الإيجابي البالغ 3.492,557 م.د أسفر تنفيذ ميزانية الدولة عن فائض في المصاريف على المقابيض قدره 8,776 م.د. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى التراجع الذي شهدته موارد العنوان الأول (- 235,981 م.د) مقابل التقدم في نفقاته (+ 141,658 م.د) وتقلص موارد الاقتراض (- 69,841 م.د).

ويبرز الجدول التالي تفاصيل تنفيذ ميزانية الدولة بعنوانها الأول وعنوانها الثاني وباعتبار صناديق الخزينة وذلك بالنسبة إلى المقابيض والمصاريف والنتائج المتعلقة بتصرف 2015 :

م.د

| البيانات | التقديرات النهائية للمقابيض | المقابيض | التقديرات النهائية للمصاريف | النفقات | الفوائض | فواضل الاعتمادات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **العنوان الأول** | 19.926,200 | 18.987,941 | 19.258,200 | 18.656,474 | 938,259 - | 601,726 |
| المداخيل الجبائية الاعتيادية | 17.925,600 | 17.930,457 | - | | | |
| المداخيل غير الجبائية الاعتيادية | 2.000,600 | 1.057,484 | - | | | |
| **نفقات التصرف** | - | - | 17.508,200 | 16.964,578 | - | 543,622 |
| **فوائد الدين** | - | - | 1.750,000 | 1.691,895 | - | 58,105 |
| الداخلي | - | - | 970,000 | 970,415 | - | 0,415 - |
| الخارجي | - | - | 780,000 | 721,480 | - | 58,520 |
| **العنوان الثاني** | 7.220,691 | 6.969,414 | 7.888,691 | 7.309,658 | 340,244 - | 579,033 |
| المداخيل غير الاعتيادية | 438,000 | 406,857 | - | - | - | - |
| موارد الاقتؤاض | 6.782,691 | 6.562,557 | - | - | - | - |
| **نفقات التنمية** | - | - | 4.818,691 | 4.239,658 | | 579,033 |
| غير المرتبطة بموارد خارجية موظفة | - | - | 4.205,520 | 3.763,183 | - | 442,337 (1) |
| المرتبطة بموارد خارجية موظفة | - | - | 613,171 | 476,475 | - | 136,696 (2) |
| **نفقات تسديد أصل الدين** | - | - | 3.070,000 | 3.070,000 | - | - |
| **الجملة الفرعية 1** | 27.146,891 | 25.957,355 | 27.146,891 | 25.966,132 | 1.278,503 - | 1.180,759 |
| الحسابات الخاصة في الخزينة | 787,800 | 2.599,372 (3) | 787,800 | 739,825 | 1.811,572 | 47,975 |
| **الجملة الفرعية 2** | 27.934,691 | 28.556,727 | 27.934,691 | 26.705,957 | 533,069 | 1.228,734 |
| حسابات أموال المشاركة | 70,743 | 340,013 | 70,743 | 65,176 | 269,270 | 5,567 |
| **المجموع العام** | 28.005,434 | 28.896,740 | 28.005,434 | 26.771,133 | 802,339 | 1.234,301 |

(1) باعتبار اعتمادات الدفع غير الموزعة والبالغة 247,052 م.د ؛ (2) باعتبار اعتمادات الدفع غير الموزعة والبالغة 58,254 م.د ؛ (3) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق

## 2-5 وضعية الحساب القار لتسبقات الخزينة

طبقا للفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية يرخص قانون غلق الميزانية في نقل نتيجة السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل ذات الاستعمال الخاص (فوائض صناديق الخزينة).

وبلغ الرصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة في 31 ديسمبر 2015، المدرج بحساب تصرف أمين المال العام، ما قيمته 6.714,803 م.د مقابل 6.720,752 م.د في السنة السابقة أي بفارق بمبلغ 5,949 م.د ناتج عن تحصيل موارد خلال السنة.

ويلاحظ تواصل عدم تسجيل ضمن هذا الحساب وإلى موفى ديسمبر 2015، النتائج الوقتية بعنوان السنوات من 2010 إلى 2014 وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موفى سنة 2015. علما بأن قوانين غلق الميزانية الخاصة بالسنوات 2010 و2011 و2012 قد صدرت بتاريخ 24 مارس 2016.

وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2010 (1.486,133 م.د) و2011 (1.013,858 م.د) و2012 (384,699 م.د) و2013 (1.464,468 م.د) و2015 (8,776 م.د) وفائض الموارد على نفقات 2014 (462,571 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي للحساب القار لتسبقات الخزينة ليبلغ 10.616,115 م.د في موفى 2015 وهو مستوى مرتفع يعكس الإفراط في اللجوء إلى متوفرات الخزينة لتمويل عجز الميزانية ويؤدي إلى الحد من قدرة الخزينة على الاضطلاع بالدور الموكول إليها.

## 6- مؤشّرات تنفيذ الميزانية

أفضت الأعمال المتعلّقة بغلق ميزانية الدولة لسنة 2015 إلى عدة استنتاجات تمحورت حول تطور مؤشرات تنفيذ الميزانية.

## أهمّ المؤشّرات المتعلّقة بموارد 2015

- ارتفعت جملة الموارد المحصّلة إلى 28.896,740 م.د متجاوزة بذلك التقديرات النهائية بمبلغ 891,306 م.د وبنسبة 3,18 %.
- تراجعت جملة موارد الميزانية المحصّلة مقارنة بإنجازات سنة 2014 بمبلغ 370,958 م.د وبنسبة 1,27 % مقابل تطور هذه الموارد في التصرّف السابق بقيمة 2.324,124 م.د وبنسبة 8,63 %.
- تراجعت الموارد الذّاتية ( 22.334,184 م.د) بنسبة 1,33 % مقابل تطور بنسبة 2,56 % في سنة 2014 وبنسبة 9,76 % في سنة 2013 وذلك بالنظر إلى تقلص كل من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية.
- تواصل في سنة 2015 تراجع حصّة الموارد الذاتيّة من جملة موارد الميزانيّة لتبلغ 77,29 % مقابل 77,34 % في التصرّف السّابق و81,91 % في سنة 2013.
- تقلّصت كلّ من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية وموارد الاقتراض على التّوالي بما نسبته 1,16% و2,17 % و1,05%.
- تراجعت نسبة تغطية الموارد الذاتية لنفقات الميزانيّة لتبلغ 83,43 % مقابل84,90 % في التصرف السابق.
- ساهمت الموارد الوطنية والبالغة 24.407,897 م.د دون اعتبار الهبات الخارجية في تغطية نفقات الميزانيّة بنسبة 91,18 % مقابل نسبة 97,06 % في سنة 2014. وتوزّعت هذه الموارد بين الموارد الذاتيّة الصافية (22.042,683م.د) وموارد الاقتراض الدّاخلي (2.366,214 م.د).
- تمّ تعبئة موارد الاقتراض بمبلغ 6.562,557 م.د وبنسبة تحقيق للتقديرات قدرها 96,75 %. وتواصل ارتفاع حصّة هذه الموارد من جملة موارد ميزانية الدّولة حيث بلغت 22,71 % في سنة 2015 مقابل 22,66 % في سنة 2014 و9,59 % في سنة 2010.
- توزّعت موارد القروض المحققة بين الاقتراض الداخلي (36,06 %) والاقتراض الخارجي (63,94%).

## أهمّ المؤشرات المتعلّقة بنفقات 2015

- شهدت جملة نفقات ميزانيّة الدّولة والبالغة 26.771,133 م.د شبه استقرار مسجّلة زيادة طفيفة بمبلغ 106,952 م.د وبنسبة 0,4 % مقابل 528,950 م.د و2,02 % في سنة 2014 و2.649,086 م.د و11,28 % في سنة 2013.
- شملت نفقـات الميزانيّة العنوانين الأوّل (18.656,474 م.د) والثاني (7.309,658 م.د) وصناديق الخزينة (805,002 م.د).
- مكن فائض موارد العنوان الأوّل على نفقاته (331,467 م.د) من تغطية جزء من نفقات العنوان الثاني للميزانيّة.
- خلافا للسنة السابقة، سجّلت سنة 2015 نموّا في نفقات العنوان الأوّل بمبلغ 141,658 م.د وبنسبة 0,77 % مقابل انخفاض بمبلغ 199,355 م.د وبنسبة و1,07 % في سنة 2014.
- حافظت نفقات التصرّف تقريبا على نفس الحصّة مقارنة بجملة نفقات الميزانيّة (63,37 % مقابل 63,91 % في السنة السابقة) بعد أن كانت في حدود 66,20 % في سنة 2013 و61,79 % في سنة 2012.
- عرفت نفقات التنمية ونفقات خدمة الدّين العمومي نموّا طفيفا في حصّتيهما مقارنة بجملة النفقات بنسبة على التّوالي 15,84 % و17,79 % مقابل على التّوالي 15,67 % و17,53 % في سنة 2014. أفرز تنفيذ الميزانيّة اعتمادات متبقية بلغت جملتها 1.234,301 م.د توزعت بين العنوان الأوّل (601,726 م.د) والعنوان الثّاني (579,033 م.د) وصناديق الخزينة (53,542 م.د).
- تراجعت حصة التدخل العمومي ضمن هيكلة نفقات التصرّف إلى 25,56 % مقابل 32,61 % في التصرف السابق نتيجة تراجع دعم المحروقات بما قيمته 1.435 م.د وذلك لفائدة كل من وسائل المصالح الذي بلغت حصّته 6,17 % مقابل 5,53 % والتأجير العمومي الذي تفاقمت حصته لتبلغ 68,27 % مقابل 61,86 % في سنة 2014.
- شملت نفقات الدّعم أساسا دعم المحروقات بمبلغ 918 م.د ودعم الموادّ الأساسيّة بمبلغ 1.530م.د وهو ما يمثل على التوالي 21,17 %و42,35 % من نفقات التدخّل العمومي مقابل 35,28%و25,50% في التصرّف السّابق.
- ارتفعت تكاليف الدّين العمومي أصلا وفائدة (4.761,896 م.د) بنسبة 1,86 % مقابل5,82 % في السنة السّابقة. وتراجعت حصّة الدّين الداخلي من جملة تكاليف الدّين العمومي لتبلغ 58,60 % مقابل 65,46% في التصرف السابق.
- شهدت حصّة نفقات تسديد أصل الدّين العمومي مقارنة بجملة نفقات العنوان الثاني تقلّصا لتبلغ 42 % في سنة 2015 مقابل 43,38 % في التصرف السابق.

## مؤشّرات أخرى

- سجل الاقتصاد الوطني في سنة 2015 تباطؤا في النمو لينحصر في مستوى 0,8 % مقابل 2,3 % في التصرّف السابق وذلك نتيجة تضافر تأثير عديد الظروف غير الملائمة على الصعيدين الدّاخلي والخارجي.
- تراجعت نسبة الضغط الجبائي لتبلغ 21,92 % في سنة 2015 مقابل 23,24 % في سنة 2014.
- بلغ عجز الميزانيّة [10](دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص وأموال المصادرة) 4,8 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 5 % في سنة 2014.
- بلغ الرّصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة في موفى سنة 2015 ما قيمته 6.714,803 م.د. وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2010 (1.486,133 م.د) و2011 (1.013,858 م.د) و2012 (384,699 م.د) و2013 (1.464,468 م.د) و2015 (8,776 م.د) وفائض الموارد على نفقات 2014 (462,571م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي للحساب القار لتسبقات الخزينة ليبلغ 10.616,115 م.د في موفى 2015.

[10] بوابة وزارة المالية على شبكة الانترنات بتاريخ 11 ديسمبر 2017

**الجزء الثاني : تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة لسنة 2015**

## العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج

تتضمّن التحاليل المتعلّقة بموارد ميزانية الدّولة لسنة 2015 العنوانين الأوّل والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج وموارد الصّناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

### القسم الأوّل - موارد ميزانية الدّولة

قدرت موارد ميزانية الدّولة لسنة 2015 استنادا إلى تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية وتمثلت الفرضيات المعتمدة في تحقيق نسبة نمو في حدود 3 % في سنة 2015 ومعدل لسعر صرف الدولار في حدود 1,8 ومعدل لسعر برميل النفط الخام في حدود 95 دولار[11].

وضبط القانون عدد 59 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ديسمبر 2014 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2015 التقديرات الأولية لموارد ميزانية الدولة بمبلغ 28.900 م.د مقابل 28.025 م.د في سنة 2014 أي بنموّ بنسبة 3,12% .

وتم التخفيض في هذه التقديرات بموجب القانون عدد 30 لسنة 2015 المؤرّخ في 18 أوت 2015 والمتعلّق بقانون الماليّة التكميلي لنفس السنة لتبلغ 27.786 م.د أي بتقلّص بمبلغ 1.114 م.د وبنسبة 3,85 % مقارنة بالتقديرات الأولية. وتتمثل التنقيحات المقررة بموجب قانون المالية التكميلي في التخفيض في موارد العنــوان الأول بمبلغ 403 م.د وفي موارد العنــوان الثّاني بمبلغ 544 م.د وفي موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 167 م.د.

ومن جهة أخرى، تم التّرفيع في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمقتضى قرار من وزير الماليّة[12] بمبلغ 148,691 م.د. وباعتبار المقابيض المحصلة خلال السنة بعنوان أموال المشاركة (70,743 م.د) ارتفعت التقديرات النّهائية في سنة 2015 إلى 28.005,434 م.د، مسجلة مقارنة بالتصرف السابق زيادة بمبلغ 353,872 م.د وبنسبة 1,28 %.

وتجدر الإشارة إلى أن قوانين المالية لا تتضمن تقديرات بعنوان حسابات أموال المشاركة ويتم في المقابل إدراج الموارد المحصلة بعنوانها ضمن قوانين غلق الميزانيّة. وقد بلغت موارد هذه الحسابات في سنة 2015 ما قدره 340,013 م.د.

---

[11] حسب وثيقة تقديم الإطار العام لقانون المالية لسنة 2015 المعدة من قبل وزارة المالية

[12] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 15 فيفري 2016 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2015.

وسبق للدائرة أن لاحظت أيضا مواصلة احتساب فوائض صناديق الخزينة للسنة السابقة ضمن الموارد المحصّلة وعدم أخذها بعين الاعتبار عند ضبط التقديرات. وقد بلغت الفوائض التي تمّ نقلها بهذا العنوان إلى سنة 2015 ما قدره 2.142,946 م.د. وباستثناء هذه الفوائض، تبلغ نسبة إنجاز تقديرات موارد الميزانية 95,53 % مقارنة بالتقديرات النهائية و92,57 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

أما جملة الموارد المحصّلة في سنة 2015 والبالغة 28.896,740 م.د فقد تجاوزت التقديرات النهائية بمبلغ891,306 م.د وبنسبة 3,18 % مقابل زيادة بمبلغ 1.616,136 م.د وبنسبة 5,84 % في سنة 2014.

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات الأصليّة والنهائيّة:

**بالدّينار**

| البنود | تصرّف 2015 | | | | فارق الإنجازات مقارنة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | تقديرات قانون الماليّة الأصلي | تقديرات قانون المالية التكميلي | التقديرات النهائية | الإنجازات | بتقديرات قانون الماليّة الأصلي | بالتقديرات النهائية |
| **العنوان الأوّل** | **20.329.200.000** | **19.926.200.000** | **19.926.200.000** | **18.987.941.393** | **- 1.341.258.607** | **- 938.258.607** |
| - المداخيل الجبائية الاعتيادية | 19.027.600.000 | 17.925.600.000 | 17.925.600.000 | 17.930.456.870 | - 1.097.143.130 | 4.856.870 |
| - المداخيل غير الجبائية الاعتيادية | 1.301.600.000 | 2.000.600.000 | 2.000.600.000 | 1.057.484.523 | - 244.115.477 | - 943.115.477 |
| **العنوان الثاني** | 7.616.000.000 | 7.072.000.000 | 7.220.691.567 | 6.969.414.148 | - 646.585.852 | **- 251.277.419** |
| - المداخيل غير الاعتيادية | 311.000.000 | 438.000.000 | 438.000.000 | 406.857.426 | 95.857.426 | - 31.142.574 |
| - موارد الاقتراض | 7.305.000.000 | 6.634.000.000 | [1]6.782.691.567 | 6.562.556.722 | - 742.443.278 | - 220.134.845 |
| **صناديق الخزينة** | 954.800.000 | 787.800.000 | 858.543.153 | [2]2.939.385.074 | 1.984.585.074 | **2.080.841.921** |
| - الحسابات الخاصّة في الخزينة | 954.800.000 | 787.800.000 | 787.800.000 | [2]2.599.371.833 | 1.644.571.833 | 1.811.571.833 |
| - حسابات أموال المشاركة | - | - | 70.743.153 | [2] 340.013.241 | 340.013.241 | 269.270.088 |
| **ميزانية الدّولة** | 28.900.000.000 | 27.786.000.000 | 28.005.434.720 | 28.896.740.615 | - 3.259.385 | **891.305.895** |

[1] باعتبار مبلغ 148,691م.د بعنوان الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة.

[2] باعتبار الفوائض المنقولة من التّصرف السّابق.

يتّضح من الجدول أعلاه أن تقدم جملة موارد ميزانية الدولة عن التقديرات النهائية بمبلغ 891,306 م.د، قد نتج عن نموّ الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة (+2.080,842 م.د) والتي تمثلت أساسا في الفوائض المنقولة من التصرّف السابق (2.142,946 م.د) في حين شهدت كل من موارد العنوان الأول والعنوان الثاني نقصا في التحـصيل مقارنة بهذه التقديرات على الـتوالي بقيمة 938,259 م.د و251,277 م.د.

ويرجع النّقص المسجّل في تحصيل موارد العنوان الأوّل أساسا إلى النقص في تعبئة المداخيل غير الجبائية الاعتيادية (- 943,115 م.د). أمّا فيما يتعلّق بموارد العنوان الثاني، فيرجع النّقص المسجّل في تحقيق التقديرات النهائية بعنوانها أساسا إلى النقص في تعبئة موارد الاقتراض (- 220,135 م.د).

وعلى صعيد آخر، تراجعت جملة موارد الميزانية المحصّلة في سنة 2015 مقارنة بإنجازات سنة 2014 بمبلغ 370,958 م.د وبنسبة 1,27 % مقابل تطور هذه الموارد في التصرّف السابق بقيمة 2.324,124 م.د وبنسبة 8,63 %. ونتج هذا التقلص عن تراجع موارد كلّ من العنوان الأوّل بمبلغ 235,981 م.د وبنسبة 1,23 % وموارد العنوان الثاني بمبلغ 160,944 م.د وبنسبة 2,26 % حدّ منه تطور موارد صناديق الخزينة بمبلغ 25,967 م.د وبنسبة 0,89 %. وتقلّصت حصة الميزانية مقارنة بالنّاتج الداخلي الخام لتبلغ 34,13 % مقابل 36,23 % في سنة 2014[13].

ويبين الجدول الموالي موارد ميزانية الدولة المحصّلة في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 :

**بالدّينار**

| البنود | الموارد المحصّلة | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة (%) |
| - المداخيل الجبائية الاعتياديّة | 18.143.889.144 | 17.930.456.870 | - 213.432.274 | - 1,18 |
| - المداخيل الجبائية الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة | 628.990.520 | 625.200.139 | - 3.790.381 | - 0,60 |
| **جملة الموارد الجبائية** | **18.772.879.664** | **18.555.657.009** | **- 217.222.655** | **- 1,16** |
| **(نسبة الضغط الجبائي) (1)** | (% 23,24) (1) | (%21,92) (1) | | |
| - المداخيل غير الجبائية الاعتيادية | 1.080.033.416 | 1.057.484.523 | - 22.548.893 | - 2,09 |
| - المداخيل غير الاعتيادية | 497.960.653 | 406.857.426 | -91.103.227 | - 18,30 |
| - المداخيل غير الجبائية الموظفة للحسابات الخاصّة في الخزينة | 1.938.473.392 | 1.974.171.694 | 35.698.302 | 1,84 |
| - موارد حسابات أموال المشاركة | 345.953.380 | 340.013.241 | - 5.940.139 | - 1,72 |
| **جملة الموارد غير الجبائية** | **3.862.420.841** | **3.778.526.884** | **- 83.893.957** | **- 2,17** |
| **الموارد الذاتية (2)** | **22.635.300.505** | **22.334.183.893** | **- 301.116.612** | **- 1,33** |
| **موارد الاقتراض** | **6.632.397.896** | **6.562.556.722** | **- 69.841.174** | **- 1,05** |
| **جملة موارد ميزانية الدّولة** | **29.267.698.401** | **28.896.740.615** | **- 370.957.786** | **- 1,27** |

(1) تمّ احتساب نسبة الضّغط الجبائي باعتماد قيمة النّاتج الداخلي الخام لسنتي 2015 و2014 والمقدّرة بالأسعار الجارية على التّوالي بمبلغ 84.656 م.د و80.790 م.د وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

(2) باعتبار الهبات الخارجية.

بلغت الموارد الذاتيّة للميزانيّة باعتبار الهبات الخارجية (291,500 م.د) ما قيمته 22.334,184 م.د وهو ما يمثّل نسبة 77,29 % من جملة موارد الميزانية المحصّلة مقابل 77,34 % في سنة 2014. وخلافا للسّنوات السابقة شهد هذا الصنف من الموارد تراجعا في سنة 2015 بنسبة 1,33 % مقابل تطور بنسبة 2,56 % في سنة 2014 وبنسبة 9,76 % في سنة 2013.

[13] تمّ احتساب هذه النسب باعتماد قيمة النّاتج الداخلي الخام لسنتي 2015 و2014 والمقدّرة بالأسعار الجارية على التّوالي بمبلغ 84.656 م.د و80.790م.د وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

ويعزى تراجع الموارد الذاتية إلى التّقلص الذي شهدته كل من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية. فخلافا للسنة السابقة تراجعت الموارد الجبائية بما قيمته 217,223 م.د ونسبته 1,16 % مقابل تطور هام في التصرف السابق بقيمة 2.578,508 م.د وبنسبة 15,92 % . أما الموارد غير الجبائية فقد تراجعت بمبلغ 83,894 م.د وبنسبة 2,17 % مقابل تقلص بقيمة 2.012,473 م.د وبنسبة 34,26 % في سنة 2014.

وتبعا لتراجع المقابيض الجبائية ونموّ إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (+5,78 %)، سجل الضغط الجبائي في سنة 2015 انخفاضا بما يعادل 1,32 نقطة ليبلغ 21,92 % مقابل 23,24 % في سنة 2014 علما بأن النسبة المقدّرة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2015 كانت في حدود 22,2 % .

وبلغت الموارد الوطنيّة ما قيمته 24.408,897 م.د توزّعت بين الموارد الذاتيّة الصافية[14](22.042,683 م.د) وموارد الاقتراض الدّاخلي (2.366,214 م.د) مما مكّن من تغطية نفقات الميزانية (26.771,133 م.د) بنسبة 91,18 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر حصّة الموارد الذاتيّة من جملة موارد ونفقات ميزانية الدّولة خلال الفترة من 2010 إلى 2015:

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| - حصّة الموارد الذاتية من جملة موارد الميزانية (%) | 90,41 | 84,85 | 79,85 | 81,91 | 77,34 | 77,29 |
| - نسبة تغطية الموارد الذاتية للنفقات (%) | 88,80 | 87,33 | 85,62 | 84,45 | 84,90 | 83,43 |

يتبيّن من الجدول أعلاه أنّه باستثناء سنة 2013 تراجعت حصّة الموارد الذاتيّة من جملة موارد الميزانيّة منذ سنة 2011 وذلك لصالح حصّة موارد الاقتراض. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحصة حافظت تقريبا على نفس النسبة في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت على التوالي 77,29% مقابل 77,34 %.

كما لوحظ تواصل توظيف موارد جبائيّة لفائدة بعض حسابات أموال المشاركة وذلك خلافا لأحكام الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية. وقد بلغ مجموع هذه الموارد الجبائية ما قيمته 1,6 م.د في سنة 2015 مقابل 1,9 م.د خلال سنة 2014[15].

[14] أي دون اعتبار موارد الهبات الخارجية

[15] موقع الواب لوزارة المالية بتاريخ 2 نوفمبر 2017.

## I - موارد العنوان الأوّل

ضبطت التقديرات النهائية المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل في سنة 2015 بمبلغ 19.926,200 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 18.987,941 م.د أي بنقص بقيمة 938,259 م.د. ونتج ذلك أساسا عن النقص في تحقيق المداخيل غير الجبـائيّة الاعتيـادية (- 943,115 م.د).

وساهمت موارد العنوان الأوّل المحصّلة في تغطية جملة نفقات العنوان الأوّل لميزانية الدّولة البالغة (18.656,474م.د) مما مكن من تمويل نفقات العنوان الثاني في حدود 331,467 م.د.

ويبرز الجدول التّالي مقابيض العنوان الأوّل في سنة 2015 مقارنة بتقديرات السنة وبمقابيض سنة 2014:

بالدّينار

| البنود | التّقديرات النهائيّة | الإنجازات | | الفارق بين الإنجازات والتّقديرات لسنة 2015 | | الفارق بين انجازات 2015 وانجازات 2014 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة (%) | القيمة | النسبة (%) |
| الأداءات المباشرة الاعتيادية | 7.868.000.000 | 8.169.356.305 | 7.823.554.675 | 44.445.325- | 0,56- | 345.801.630- | 4,23- |
| الأداءات والمعاليم غير المباشرة | 10.057.600.000 | 9.974.532.839 | 10.106.902.195 | 49.302.195 | 0,49 | 132.369.356 | 1,33 |
| **المداخيل الجبائيّة الاعتيادية** | 17.925.600.000 | 18.143.889.144 | 17.930.456.870 | 4.856.870 | 0,03 | 213.432.274- | 1,18- |
| المداخيل الماليّة الاعتيادية | 1.059.000.000 | 821.834.252 | 749.089.835 | 309.910.165- | 29,26- | 72.744.417- | 8,85- |
| مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية | 941.600.000 | 258.199.164 | 308.394.688 | 633.205.312- | 67,25- | 50.195.524 | 19,44 |
| **المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية** | 2.000.600.000 | 1.080.033.416 | 1.057.484.523 | 943.115.477- | 47,14- | 22.548.893- | 2,09- |
| **جملة موارد العنوان الأوّل** | 19.926.200.000 | 19.223.922.560 | 18.987.941.393 | 938.258.607- | 4,71- | 235.981.167- | 1,23- |

خلافا للتصرف السابق شهدت سنة 2015 تقلص موارد العنوان الأوّل بمبلغ 235,981 م.د وبنسبة 1,23 % مقابل تطور هذه الموارد بقيمة 1.516,263 م.د وبنسبة 8,56 % في سنة 2014. ويعزى هذا التقلص إلى تراجع كل من المداخيل الجبائيّة الاعتيادية (- 1,18 %) والمداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية (- 2,09 %).

وتمثّل المداخيل الجبـائية الاعتيـاديّة الجزء الأوفر ضمن موارد العنوان الأوّل حيث بلغت حصتها ضمن هذه الموارد في سنة 2015 نسبة 94,43 % مقابل 94,38 % في سنة 2014.

**أوّلا - المداخيل الجبائية الاعتيادية**

تتكوّن المداخيل الجبائية الاعتيادية من الأداءات المباشرة بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات من جهة ومن الأداءات والمعاليم غير المباشرة من جهة أخرى.

وتمّ في هذا الخصوص ضبط التّقديرات الأوّلية المتعلّقة بالمداخيل الجبائيّة الاعتياديّة ضمن قانون المالية الأصلي بمبلغ 19.027,600 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 1.102 م.د لتصبح بذلك التقديرات النهائيّة 17.925,600 م.د مقابل 17.886,200 م.د في سنة 2014. وشمل هذا التخفيض أساسا الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان التسوية بقيمة 803 م.د.

وبلغت الموارد المحصلة بهذا العنوان في سنة 2015 ما قدره 17.930,457 م.د متجاوزة التقديرات النهائية بعنوانها بمبلغ 4,857 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق تراجعت المداخيل الجبائية الاعتيادية بمبلغ 213,432 م.د وبنسبة 1,18 % مقابل تطور هام شهدته هذه المداخيل بمبلغ 3.099,152 م.د وبنسبة 20,60 % في سنة 2014.

ونتج تراجع المداخيل الجبائية أساسا عن المفعول المزدوج لتقلّص استخلاص الأداءات المباشرة الإعتيادية (- 345,802 م.د) ولتطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتياديّة (+132,369 م.د). ويعزى تدني مداخيل الأداءات المباشرة الإعتيادية بدوره إلى تقلص مداخيل التسوية المتعلقة بالضريبة على الشركات البترولية وغير البترولية بما قيمته 759,114 م.د مقارنة بالتصرف السابق.

**أ - الأداءات المباشرة الاعتيادية**

بلغت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2015 ما قدره 7.868 م.د. وتمّ تحقيق هذه التقديرات في حدود 7.823,555 م.د أي بنقص بقيمة 44,445 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق شهد هذا البند تراجعا بمبلغ 345,802 م.د وبنسبة 4,23 % مقابل زيادة بمبلغ 1.051,256 م.د وبنسبة 14,77 %.

ويبيّن الجدول الموالي تطوّر مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2015 ومقارنتها بسنة 2014 :

**بالدّينار**

| البنود | إنجازات 2014 | | إنجازات 2015 | | التغيّرات 2015/2014 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الحصّة (%) | القيمة | الحصّة (%) | القيمة | النسبة (%) |
| - التسبقات: الخصم من المورد | 4.925.510.896 | 60,29 | 5.292.808.057 | 67,65 | 367.297.161 | 7,46 |
| - التسبقات: المبالغ المدفوعة على الحساب | 862.154.778 | 10,55 | 950.789.410 | 12,15 | 88.634.632 | 10.28 |
| - التسوية | 2.193.326.942 | 26,85 | 1.465.821.946 | 18,74 | 727.504.996- | 33,17- |
| - المساهمة الظرفية الاستثنائية | 188.363.689 | 2,31 | 114.135.262 | 1,46 | 74.228.427- | 39,41- |
| **جملة الأداءات المباشرة الاعتياديّة** | **8.169.356.305** | **100,00** | **7.823.554.675** | **100** | **345.801.630 -** | **4,23** |

ويعزى تدني مداخيل الأداءات المباشرة الاعتياديّة في سنة 2015 أساسا إلى تقلص مردود التسوية بعنوان الضريبة على الشركات حدّ منه ارتفاع مداخيل الخصم من المورد بعنوان الأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين. فقد تراجع مردود التسوية بعنوان الضريبة على الشركات البترولية وعلى الشركات غير البترولية بما قيمته على التوالي 651,983 م.د و107,131 م.د في حين تطوّر مردود الخصم من المورد بعنوان المرتبات والأجور بما قدره 297,044 م.د.

ويرجع تدني محاصيل الضريبة على الشركات البترولية خاصّة إلى تراجع أسعار النفط بالأسواق العالمية حيث بلغ معدل سعر البرميل في سنة 2015 ما قيمته 52,4 دولار[16] مقابل 99 دولار في سنة 2014.

وتطوّرت محاصيل الأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين أساسا نتيجة تطبيق البرنامج العام للزيادة في الأجور بالنسبة إلى سنة 2015.

ونتيجة لذلك تراجعت حصّة المداخيل بعنوان التسوية ضمن الأداءات المباشرة الإعتيادية إلى 20,20 % في سنة 2015 مقابل 29,16 % في سنة 2014. وفي مقابل ذلك، تدعّمت حصّة المداخيل بعنوان الخصم من المورد لتبلغ نسبة 67,65% مقابل 60,29 % في التصرف السابق.

علاوة على ذلك، بلغ حجم الموارد المستخلصة بعنوان النظام التقديري في سنة 2015 ما قيمته 42,993 م.د. ومثلت هذه الموارد ما نسبته 0,55 % من الحجم الإجمالي للأداءات المباشرة الإعتيادية البالغ 7.823,555 م.د.

[16] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015

وتجدر الإشارة إلى أهمية عدد المنضوين تحت النظام التقديري والبالغ قرابة 388 ألف[17] مطالب بالأداء في سنة 2015، وهو ما مثل نسبة 54 % من المطالبين بالأداء[18].

## 1- التسبقات : الخصم من المورد

بلغت التقديرات النّهائية للموارد بعنوان الخصم من المورد في سنة 2015 ما قيمته 5.306,700 م.د، تم تعبئتها في حدود 5.292,808 م.د أي بنسبة 99,74 %. ومقارنة بسنة 2014 سجّلت الموارد المحققة بهذا العنوان زيادة بمبلغ 367,297م.د وبنسبة 7,46 %.

وترتّب النقص في تحصيل الموارد المتعلقة بالخصم من المورد مقارنة بالتقديرات النهائية (-13,892 م.د) عن المفعول المزدوج لتحقيق إيرادات دون ما تمّ تقديره بعنوان بعض الفصول يذكر منها خاصة الخصم من المورد بعنوان "التسبقة بعنوان الصفقات العموميّة" (- 24,230 م.د ) والخصم من المورد بعنوان "الإتاوة لغير المقيمين" (-19,924 م.د) والخصم من المورد بعنوان "مكافأة، عمولة، وساطة ،أجور ظرفية وأكرية"(-19,803 م.د) والخصم من المورد بعنوان "المرتبات والأجور" (-18,053 م.د) من جهة، وللزيادة في تحصيل مداخيل الخصم من المورد بعنوان"مداخيل الأموال المنقولة" (+40,158 م.د) والخصم من المورد بعنوان "فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالبنوك" (+19,193 م.د).

ومقارنة بإنجازات التصرّف السابق ترتّبت الزيادة المحققة خلال سنة 2015 (+367,297 م.د) أساسا عن تطوّر الموارد المعبّأة بعنوان الخصم من المورد بعنوان "المرتبات والأجور" (+297,044 م.د) و"فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالإدخار لدى البنوك" (+33,896 م.د) و"مكافأة، عمولة، وساطة ،أجور ظرفية وأكرية " (+31,719 م.د) و"التسبقة على مواد الإستهلاك الموردة"(+12,756 م.د). وحدّ من هذه الزيادة تراجع التحصيل في خصوص الخصم من المورد بعنوان "أتاوة لغير المقيمين"(-18,610 م.د).

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الخصم من المورد بعنوان المرتبات والأجور البالغ 3.556,947 م.د في سنة 2015 يمثل الحصة الأهم من المبالغ المعبئة بعنوان الخصم من المورد حيث مثلت نسبتها 67,20 % مقابل 66,18 % في سنة 2014 .

[17] حسب مراسلة الإدارة العامة للأداءات بتاريخ 6 نوفمبر 2017 .

[18] حسب مراسلة الإدارة العامة للأداءات بتاريخ 6 نوفمبر 2017 .

## 2- التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب

ارتفعت التقديرات النهائية لسنة 2015 بعنوان "المبالغ المدفوعة على الحساب" إلى 923 م.د. وبلغت الإنجازات بعنوانها 950,789 م.د أي بزيادة بقيمة 27,789 م.د وبنسبة 3,01 % مقارنة بالتقديرات وبزيادة بمبلغ 88,634 م.د ونسبة 10,28 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق.

وترتبت هذه الزيادة في التحصيل مقارنة بالتقديرات النهائية عن المفعول المزدوج لتعبئة موارد إضافية بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب من قبل الشركات غير البترولية (+ 40,016 م.د) والشركات البترولية (+ 2,284 م.د) وللنقص في التحصيل بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب من قبل الأشخاص الطبيعيين بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية (-12,759 م.د) وأرباح المهن غير التجارية (- 1,752 م.د).

أما نمو هذه الموارد مقارنة بالتصرف السابق فيعزى أساسا إلى نمو المبالغ المدفوعة على الحساب بعنوان الشركات غير البترولية بقيمة 73,301 م.د.

## 3- التّسوية

شهدت الموارد المحصلة عن طريق التسوية بعنوان الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات في سنة 2015 والبالغة 1.465,822 م.د نقصا مقارنة بالتقديرات النهائية (1.528,300 م.د) بقيمة 62,478 م.د وبنسبة 4,09 %.

ونتج النقص في تحقيق هذه الموارد أساسا عن المفعول المزدوج للنقص في دفوعات "الشركات غير البترولية" (-158,476 م.د) والدفوعات بعنوان "تسوية الوضعية الجبائية بعنوان تصاريح تصحيحية وتصاريح غير مودعة" (-61,264م.د) وللزيادة في الموارد المحصلة بعنوان"المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط" (+126,970 م.د)، مما جعل تقديرات قانون المالية التكميلي بخصوص هذه المعاليم تبدو غير دقيقة.

وتراجعت الموارد المحصّلة في سنة 2015 مقارنة بإنجازات التصرّف السّابق (2.193,327 م.د) بمبلغ 727,505 م.د وبنسبة 33,17 % مقابل زيادة بمبلغ 348,294 م.د وبنسبة 18,88% في سنة 2014. وترتّب ذلك أساسا عن تدنّي كلّ من الموارد بعنوان الضريبة على الشركات البترولية بمبلغ 576,081 م.د وبنسبة 39,01 % والموارد المتعلقة بالمعاليم التكميلية على شركات النفط بمبلغ 75,901 م.د وبنسبة 35,26 % وكذلك تراجع الموارد المتعلقة بالضريبة على الشركات غير البترولية بمبلغ 107,131 م.د وبنسبة 31,73 %.

### 4- المساهمة الظرفية الاستثنائية

تم بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2014 إحداث مساهمة ظرفية استثنائية لفائدة ميزانيّة الدولة وتم التنصيص ضمن الفصل 26 من قانون المالية الأصلي لسنة 2015 على مواصلة استخلاص هذه المساهمة الاستثنائية الظرفية بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم يشملهم قانون المالية التكميلي لسنة 2014 والذين يحل أجل التصريح بأقساطهم الاحتياطية المستوجبة على نتائج السنة المالية الممتدة بين سنتي 2013 و2014 خلال سنة 2015 وكذلك المؤسسات البترولية التي حل أجل التصريح بنتائجها لسنة 2013 قبل دخول قانون المالية التكميلي لسنة 2014 حيز التطبيق.

وحدّدت التقديرات النهائيّة بعنوان هذه المساهمة بما قيمته 110 م.د وتمّ انجازها في حدود 114,135 م.د أي بنسبة تحصيل ناهزت 104 %.

وتوزعت المساهمة الظرفية الإستثنائية حسب البنود كما يلي:

بالدينار

| بنود المساهمة الظرفية | الموارد المحصّلة |
|---|---|
| - الأجور والمرتبات | 25.284.297 |
| - الشركات غير البترولية | 73.844.621 |
| - الشركات البترولية | 6.701.391 |
| - الأشخاص الطبيعيون | 7.307.205 |
| - مساهمات استثنائية ظرفية أخرى | 997.748 |
| **المجموع** | 114.135.262 |

### ب- الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية

ضبطت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية بما قيمته 10.057,600 م.د في سنة 2015 وتمّ تحصيلها في حدود مبلغ 10.106,902 م.د أي ما يمثل نسبة 100,49 % مقابل 103,29 % في التصرّف السابق. ومقارنة بالسنة السابقة، ارتفعت الموارد المحصّلة في سنة 2015 بمبلغ 132,369 م.د وبنسبة 1,33 % مقابل زيادة هامّة بمبلغ 2.047,896 م.د وبنسبة 25,84 % في سنة 2014.

ونتيجة لهذا النموّ تواصل تدعم حصّة الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية ضمن المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة حيث مثّلت في سنة 2015 ما نسبته 56,37 % مقابل 54,97 % في سنة 2014 و52,69 % في سنة 2013.

وساهم في تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة في سنة 2015 أساسا بند المعاليم الأخرى (119,779 م.د) وبند المعاليم على العقود والمنقولات (112,593 م.د) حد منه تراجع بند كل من المعلوم على الاستهلاك (-78,021 م.د) والأداء على القيمة المضافة (-48,351 م.د).

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية وهيكلتها في سنتي 2014 و2015 :

بالدّينار

| القيمة | 2014 | | 2015 | | التغيّرات 2015\2014 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الحصّة % | القيمة | الحصّة % | القيمة | النسبة % |
| - المعاليم الديوانيّة | 825.346.887 | 8,27 | 832.464.309 | 8,24 | 7.117.422 | 0,86 |
| - الأداء على القيمة المضافة | 5.106.508.036 | 51,20 | 5.058.156.642 | 50,05 | - 48.351.394 | - 0,95 |
| - المعلوم على الاستهلاك | 1.850.882.091 | 18,56 | 1.772.861.286 | 17,54 | - 78.020.805 | - 4,22 |
| - المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل) | 840.446.863 | 8,43 | 953.040.160 | 9,43 | 112.593.297 | 13,40 |
| - المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى | 247.889.677 | 2,49 | 267.141.152 | 2,64 | 19.251.475 | 7,77 |
| - المعاليم "الأخرى" | 1.103.459.285 | 11,06 | 1.223.238.646 | 12,10 | 119.779.361 | 10,85 |
| **الجملة** | **9.974.532.839** | **100,00** | **10.106.902.195** | **100,00** | **132.369.356** | **1,33** |

على غرار السّنة السّابقة يلاحظ أهمية التطوّر الذي شهدته الموارد بعنوان المعاليم الأخرى (+119,779 م.د) والذي يفسر أساسا بتطور الموارد المحالة بعنوان فائض مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة على نفقاتها حيث بلغت في سنة 2015 ما قدره 1.027,905 م.د مقابل 931,743 م.د في التّصرف السابق.

وشملت هذه التحويلات أربعة وعشرين حسابا خاصّا في الخزينة. وتعلّقت أهم المبالغ بالصندوق الوطني للتشغيل (256,580 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (214,700 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (132,082 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (106,161 م.د) والصندوق العام للتعويض (100,959 م.د).

وتلاحظ الدائرة أنّ التضمين المحاسبي لهذه الموارد يعدّ مخالفا لطبيعتها باعتبارها لا تمثّل موردا متأت من الأداءات والمعاليم الإعتيادية للدّولة وباعتبار أنّ الموارد المتأتية من تحويلات فوائض صناديق الخزينة هي موارد ذات صبغة ظرفية واستثنائية لا تكتسي الطابع الاعتيادي.

ومن شأن هذا الإدراج غير الملائم أن يؤثّر على شفافية المعطيات المتعلّقة بتصنيف المداخيل وعلى دقة المعطيات المتعلّقة بتحصيل الموارد وبتطوّر مختلف أصناف موارد ميزانيّة الدّولة.

ويجدر التّذكير بأنّ المبالغ المدرجة بميزانية الدّولة بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتيادية لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تمّ إرجاعها بعنوان فائض الأداءات والمعاليم وكذلك مبالغ الإمتيازات الجبائية الممنوحة علما بأنّ قباض المالية تولّوا في سنة 2015 إرجاع فوائض الأداء أو المبالغ الزّائدة في حدود 616,800 م.د منه مبلغ 360,800 م.د بعنوان

الأداء على القيمة المضافة. كما انتفع المطالبون بالأداء بامتيازات جبائية بعنوان توقيف الأداء على القيمة المضافة دون اعتبار التوريد خلال سنة 2015 بمبلغ 581,200 م.د مقابل 697,700 م.د تمّ منحها في سنة 2014[19].

## 1- المعاليم الديوانيّة

حدّدت التقديرات النهائية لسنة 2015 بعنوان المعاليم الديوانيّة بقيمة 800 م.د. وبلغت الموارد المحصّلة بعنوانها 832,464 م.د مقابل 825,347 م.د في سنة 2014. ومقارنة بسنة 2014 شهدت هذه المعاليم تطوّرا ضئيلا بمبلغ 7,117 م.د وبنسبة 0,86 % مقابل على التّوالي 96,482 م.د و13,24 % في سنة 2014. ونتج هذا التطوّر عن المفعول المزدوج لتطوّر المعاليم الديوانية عند التوريد بمبلغ 31,356 م.د ولتراجع محاصيل كلّ من أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد بمبلغ 21,837 م.د وأتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير بمبلغ 2,401 م.د. ويعزى تقلص كل من أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد وأتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير إلى التّراجع الذي شهدته كل من الواردات والصادرات وذلك على التوالي بنسبة 5,7 % و 2,8%[20].

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة بين سنتي 2014 و2015 :

بالدّينار

| البنود | 2014 | 2015 | التغيّرات 2015\2014 | |
|---|---|---|---|---|
| | | | القيمة | النسبة (%) |
| - المعاليم الديوانية عند التوريد | 635.127.123 | 666.482.950 | 31.355.827 | 4,94 |
| - أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد | 182.038.957 | 160.202.051 | - 21.836.906 | - 12,00 |
| - أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير | 8.180.807 | 5.779.308 | - 2.401.499 | - 29,36 |
| **جملة المعاليم الديوانيّة** | 825.346.887 | 832.464.309 | 7.117.422 | 0,86 |

وتجدر الإشارة إلى أنه بداية من سنة 2014 تم تحويل كامل مردود أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد إلى ميزانية الدّولة عملا بأحكام الفصل 16 من قانون المالية الأصلي لسنة 2014، بعد أن كان يقتصر على تحويل جزء منها فحسب.

[19] تقرير نشاط الإدارة العامة للأداءات لسنة 2015.

[20] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

## 2- الأداء على القيمة المضافة

حددت التقديرات النهائية لسنة 2015 بعنوان الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 5.032,500 م.د. وبلغت الإنجازات 5.058,157 م.د متجاوزة التقديرات النهائيّة بمبلغ 25,657 م.د وبنسبة 0,51 %. وتأتت الزيادة من مردود الأداء بالنظام الداخلي (+139,320 م.د) حد منه النقص في تعبئة الأداء بنظام التوريد (-113,663 م.د).

ومقارنة بانجازات سنة 2014، شهد مردود الأداء على القيمة المضافة في سنة 2015 تراجعا طفيفا بنسبة 0,95 % مقابل نمو بنسبة 14,70 % في التصرّف السابق. ونتج هذا التراجع أساسا عن تراجع الأداء على القيمة المضافة عند التوريد دون اعتبار التبغ والسيارات بقيمة 254,911 م.د وبنسبة 11,22 % والذي نجم بدوره عن تراجع الواردات بنسبة 5,7 %. وفي المقابل تطور مردود الأداء على القيمة المضافة نظام داخلي بمبلغ 191,765 م.د وبنسبة 7,83 % وذلك نتيجة تطور الأداء على القيمة المضافة المستخلص من شركات توزيع البترول بمبلغ 104,373 م.د والشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 76,939 م.د. وتواصل تراجع حصة الأداء بنظام التوريد ضمن هيكلة الأداء على القيمة المضافة حيث بلغت نسبة 47,77 % في سنة 2015 مقابل على التوالي 52,02 % و54,24 % في سنتي 2014 و2013.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة الأداء على القيمة المضافة وتطوّر المداخيل بعنوانه في سنتي 2014 و2015 :

بالدّينار

| البنود | 2014 | | 2015 | | التغيّرات 2015\2014 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الحصّة (%) | القيمة | الحصّة (%) | القيمة | النسبة (%) |
| - الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي | 2.450.055.015 | 47,98 | 2.641.819.584 | 52,23 | 191.764.569 | 7,83 |
| - الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد | 2.656.453.021 | 52,02 | 2.416.337.058 | 47,77 | - 240.115.963 | - 9,04 |
| **الجملة** | 5.106.508.036 | 100,00 | 5.058.156.642 | 100,00 | - 48.351.394 | - 0,95 |

## 3- المعلوم على الاستهلاك

حدّد قانون المالية لسنة 2015 التقديرات النهائية بعنوان المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 1.840,500 م.د. وبلغت الموارد المحصلة بعنوانه 1.772,861 م.د مقابل 1.850,882 م.د في سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 78,021 م.د وبنسبة 4,22 % مقابل تطور شهدته في التصرّف السابق بمبلغ 194,888 م.د وبنسبة 11,77 %. ونتج هذا التراجع أساسا عن تقلص معلوم الاستهلاك بعنوان الزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد بمبلغ 172,899 م.د وبنسبة 41,17 % حد منه تطور معلوم الاستهلاك بعنوان منتوجات مختلفة بمبلغ 73,762 م.د وبنسبة 16,51%.

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2014 و2015 :

بالدّينار

| البنود | 2014 | 2015 | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | | | القيمة | النسبة % |
| - معلوم الاستهلاك على البنزين والزيوت | 278.948.088 | 303.927.244 | 24.979.156 | 8,95 |
| - معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد | 407.453.289 | 416.456.210 | 9.002.921 | 2,21 |
| - الزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد | 419.919.264 | 247.020.472 | 172.898.792 - | 41,17 - |
| - معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية | 297.843.412 | 284.977.435 | 12.865.977 - | 4,32 - |
| - معلوم الاستهلاك على منتوجات مختلفة | 446.718.038 | 520.479.925 | 73.761.887 | 16,51 |
| **الجملة** | 1.850.882.091 | 1.772.861.286 | 78.020.805 - | 4,22 - |

## 4- المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى

يشمل صنف المعاليم غير المباشرة الإعتيادية الأخرى كلا من "المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)" و"المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى" و"المعاليم الأخرى". وبلغت الموارد المحصّلة بهذا العنوان ما قيمته 2.443,420 م.د وهو ما يمثّل نسبة 24,18 % من جملة الأداءات والمعاليم غير المباشرة.

وضبطت التقديرات النهائيّة بعنوان المعاليم على العقود والمنقولات بمبلغ 917,300 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 953,040 م.د في سنة 2015 أي بزيادة بمبلغ 112,593 م.د وبنسبة 13,40 % مقارنة بسنة 2014.

وفي ما يتعلّق بالمعاليم على النقل ومنتوجات أخرى، فقد تمت تعبئة كل الموارد المتوقعة بعنوانها حيث بلغت 267,141 م.د محققة إنجازا بنسبة 100,43 %. وتطوّرت هذه المعاليم بمبلغ 19,251 م.د وبنسبة 7,77 % في سنة 2015 مقابل على التوالي 12,784 م.د و5,44 % في التصرّف السّابق.

أمّا في خصوص بند "المعاليم الأخرى"، فقد تم بموجب قانون المالية التكميلي الترفيع في التقديرات الأولية بعنوانه بمبلغ 265 م.د لتصبح 1.201,300 م.د. وشمل هذا الترفيع أساسا التّحويلات من صناديق الخزينة بقيمة 260,300 م.د (1.027,905 م.د في سنة 2015 مقابل 931,743 م.د في سنة 2014) وفصل " خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائية " بقيمة 2,800 م.د.

وعلى مستوى الإنجاز تجاوزت المحاصيل بعنوان "المعـاليم الأخرى" التقديرات النهائية حيث بلغت 1.223,239 م.د أي بزيـادة قدرها 21,939 م.د ونسبتها 1,83 %.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، تطوّرت المداخيل بهذا العنوان بمبلغ 119,779 م.د وبنسبة 10,85 %. ونتج هذا التطوّر أساسا عن تحقيق مداخيل إضافية بعنوان تحويل فائض مداخيل صناديق الخزينة بقيمة 96,162 م.د.

**ثانيا- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**

ضبط قانون المالية التكميلي لسنة 2015 التقديرات النهائيّة بعنوان المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية بمبلغ 2.000,600 م.د أي بزيادة عن التّقديرات الأوّليّة بمبلغ 699 م.د شمل أساسا المرابيح الناتجة عن استغلال النفط بمبلغ 487م.د وتحويـلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة بمبلغ 242 م.د حدّ منه التخفيض في معاليم عبور الغاز بمبلغ 44م.د. واقتصرت الإنجازات بهذا العنوان على مبلغ 1.057,484 م.د وبقيت بذلك دون التقديرات النهائية في حدود 52,86 %.

كما تراجعت الموارد المحصّلة في سنة 2015 مقارنة بإنجازات التصرّف السّابق (1.080,033 م.د) بمبلغ 22,549 م.د وبنسبة 2,09 % مقابل تراجع بمبلغ 1.582,889 م.د وبنسبة 59,44% في سنة 2014. ونتج ذلك عن المفعول المزدوج لتدنّي المداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 72,744 م.د وبنسبة 8,85 % ولتطور مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية بمبلغ 50,195 م.د وبنسبة 19,44 %.

**أ - المداخيل الماليّة الاعتيادية**

ضبطت التقديرات النهائية للمداخيل الماليّة الاعتيادية بمبلغ 1.059 م.د خلال سنة 2015 مقابل 711,500 م.د في سنة 2014 أي بزيادة قدرها 347,500 م.د نتجت أساسا عن النمو المنتظر في المداخيل بعنوان تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة بمبلغ 313 م.د.

وتم تحصيل هذه المداخيل في حدود 749,090 م.د أي بنقص هام مقارنة بالتقديرات بمبلغ 309,910 م.د وبنسبة 70,74 % علما بأنّ بقايا الإستخلاص للدّيون العموميّة المثقّلة بهذا العنوان قد بلغت 1.585,320 م.د في موفى سنة 2015. ومقارنة بالتصرّف السابق، شهدت المداخيل الماليّة الاعتيادية في سنة 2015 تراجعا قيمته 72,744 م.د ونسبته 8,85 %.

وترتّب هذا التراجع أساسا عن تقلص مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة بمبلغ 106,030 م.د وبنسبة 18,18 % حدّ منه ارتفاع المداخيل بعنوان الخطايا والعقوبات المالية ومبالغ أخرى راجعة للدّولة بمبلغ 23,538 م.د وبنسبة 22,84 % وإدراج مبالغ تتعلق بإرجاع المنح العمومية بعنوان الإنتخابات بمبلغ 22,926 م.د خلال سنة 2015.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر المداخيل الماليّة الاعتيادية خلال سنتي 2014 و2015:

بالدّينار

| البنود | المداخيل | | التغيّرات 2015\2014 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النّسبة (%) |
| - تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة | 583.230.334 | 477.200.238 | - 106.030.096 | - 18,18 |
| - الخطايا والعقوبات الماليّة ومبالغ أخرى راجعة للدولة | 103.076.291 | 126.614.315 | 23.538.024 | 22,84 |
| - استخلاص فوائد القروض | 28.710.074 | 32.957.885 | 4.247.811 | 14,80 |
| - دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي | 67.200.000 | 65.925.000 | - 1.275.000 | - 1,90 |
| - إرجاع المنح العمومية بعنوان الإنتخابات | - | 22.925.679 | 22.925.679 | - |
| - مداخيل مختلفة | 39.617.553 | 23.466.718 | - 16.150.835 | - 40,77 |
| **جملة المداخيل المالية الاعتيادية** | 821.834.252 | 749.089.835 | - 72.744.417 | - 8,85 |

وتواصل في سنة 2015 تراجع حصّة المداخيل المتأتية من تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة من جملة المداخيل المالية الاعتيادية لتبلغ 63,70 % مقابل 70,97 % في سنة 2014 و82,86 % في سنة 2013.

ويبرز الجدول التالي توزيع وتطوّر تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنتي 2014 و2015:

بالدّينار

| البنود | السنة | | التغيّرات 2015\2014 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| - حصص مرابيح البنك المركزي التّونسي | 176.800.000 | 170.100.000 | - 6.700.000 | - 3,79 |
| - فوائض مرابيح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية | 40.100.000 | 18.850.000 | - 21.250.000 | - 52,99 |
| - حصص مرابيح الشركات غير البترولية | 272.634.700 | 240.608.203 | - 32.026.497 | - 11,75 |
| - حصص مرابيح المنشآت البترولية | 13.898.404 | - | - 13.898.404 | - |
| - المرابيح الأخرى للخزينة | 79.797.230 | 47.642.035 | - 32.335.195 | - 40,52 |
| **الجملة** | **583.230.334** | **477.200.238** | **- 106.030.096** | **- 18,18** |

ويعزى النقص في موارد الميزانيّة بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنة 2015 إلى انخفاض مختلف البنود المكونة لهذا الصنف من المداخيل وخاصة إلى النقص في المحاصيل بعنوان المرابيح الأخرى للخزينة بمبلغ 32,335 م.د وبنسبة 40,52 % وتراجع حصص مرابيح الشركات غير البترولية بمبلغ 32,026 م.د وبنسبة 11,75 %

نتيجة تراجع نتائج أغلب المنشآت العمومية وخاصّة شركة فسفاط قفصة[21] وإلى النقص في فوائض مرابيح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية بمبلغ 21,250 م.د وبنسبة 52,99 %.

**ب – مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية**

حدّدت التقديرات النهائية بعنوان مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية لسنة 2015 بمبلغ 941,600 م.د. واقتصرت الانجازات بعنوانها على 308,394 م.د ممثّلة بذلك ما نسبته 32,75 % من الموارد التي كان من المفترض تعبئتها. ويرجع ذلك أساسا إلى النقص الحاصل في تحقيق التقديرات بعنوان المرابيح الناتجة عن استغلال النفط بمبلغ 337 م.د ومعاليم عبور الغاز بمبلغ 159,577 م.د ومداخيل بيع الأملاك المصادرة بمبلغ 130 م.د.

وتطورت مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية بمبلغ 50,195 م.د وبنسبة 19,44 % مقارنة بالتصرّف السّابق مقابل انخفاض بمبلغ 1.056,084 م.د وبنسبة 80,35 % في سنة 2014.

ويبرز الجدول التالي تطوّر مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية خلال سنتي 2014 و2015:

بالدّينار

| البنود | السنة | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة (%) |
| - المرابيح الناتجة عن استغلال النفط | - | 150.000.000 | 150.000.000 | - |
| - معاليم عبور الغاز | 121.496.582 | 38.423.452 | - 83.073.130 | - 68,37 |
| - مداخيل الغابات | 10.355.580 | 11.722.809 | 1.367.229 | 13,20 |
| - بيع العقارات التابعة لأملاك الدولة | 3.523.479 | 2.847.345 | - 676.134 | - 19,19 |
| - مداخيل بيع الأملاك المصادرة | 92.000.000 | 70.000.000 | - 22.000.000 | - 23,91 |
| - مداخيل الأكرية | 20.376.804 | 21.811.847 | 1.435.043 | 7,04 |
| - مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية أخرى | 10.446.719 | 13.589.235 | 3.142.516 | 30,08 |
| **الجملة** | **258.199.164** | **308.394.688** | **50.195.524** | **19,44** |

ويعزى نمو مداخيل أملاك الدّولة الإعتيادية أساسا إلى تحصيل المرابيح الناتجة عن استغلال النفط بمبلغ 150 م.د خلال سنة 2015 حد منه تراجع معاليم عبور الغاز بمبلغ 83,073 م.د ونسبة 68,37% وانخفاض في مداخيل بيع الأملاك المصادرة بمبلغ 22 م.د وبنسبة 23,91 % علما بأنّه قد تم ضبط تقديرات نهائية بعنوان هذه الأخيرة بمبلغ 200 م.د أي ما يمثل 35 % من الموارد التي كان من المفترض تحصيلها.

[21] التقرير نصف سنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى سنة 2015 والصادر عن وزارة المالية.

ويعود النقص في تحصيل المداخيل المقدّرة بقانون المالية بعنوان الممتلكات المصادرة إلى عدم تلافي النّقائص التي اعترت الإطار القانوني المنظّم لهذه المنظومة علاوة على النقائص التي شابت التصرف فيها من حيث ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين ومحدودية آليات المتابعة[22].

## II– موارد العنوان الثاني

ضبطت التقديرات الأولية لموارد العنوان الثاني للميزانية خلال سنة 2015 بما قيمته 7.616 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 7.072,000 م.د ثمّ تمّ بموجب التنقيحات المتعلقة بموارد الاقتراض الخارجي الموظفة الترفيع فيها بمبلغ 148,691 م.د[23] لتصبح بذلك التقديرات النهائية للعنوان الثاني 7.220,691 م.د مقابل 7.670,485 م.د في سنة 2014 مسّجلة تقلّصا بمبلغ 449,794 م.د وبنسبة 5,86 % مقابل نموّ بمبلغ 224,158 م.د وبنسبة 3,01 % في التصرّف السابق.

وبلغت الموارد المحقّقة في سنة 2015 ما قيمته 6.969,414 م.د وهو ما يمثّل نسبة تحقيق للتقديرات في حدود 96,52 % مقابل 92,96 % في سنة 2014 و83,93 % في سنة 2013.

وتوزع النقص في تحقيق التقديرات النهائية والبالغ 251,277 م.د بين كلّ من موارد الاقتراض (- 220,134 م.د) والمداخيل غير الإعتيادية (- 31,143 م.د).

ومقارنة بإنجازات السنة السابقة شهدت موارد العنوان الثاني في سنة 2015 تراجعا بنسبة 2,26 % مقابل نموّ بنسبة 14,09 % في سنة 2014.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني في سنة 2015 مقارنة بتقديرات السنة وبإنجازات التصرّف السّابق:

---

[22] التقرير السنوي الثلاثون لدائرة المحاسبات.

[23] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 22 جوان 2016 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2015.

بالدّينار

| البنود | التقديرات النهائيّة | الإنجازات | | الفارق بين الإنجازات والتقديرات | الفارق بين الانجازات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2014 | 2015 | لسنة 2015 | القيمة | النسبة % |
| **المداخيل غير الاعتيادية** | 438.000.000 | 497.960.653 | 406.857.426 | - 31.142.574 | - 91.103.227 | - 18,30 |
| مداخيل استرجاع أصل القروض | 130.000.000 | 132.789.945 | 115.356.977 | - 14.643.023 | - 17.432.968 | - 13,13 |
| مداخيل غير اعتيادية أخرى | 308.000.000 | 365.170.708 | 291.500.449 | - 16.499.551 | - 73.670.259 | - 20,17 |
| **موارد الاقتراض** | 6.782.691.567 | 6.632.397.896 | 6.562.556.722 | - 220.134.845 | - 69.841.174 | - 1,05 |
| موارد الاقتراض الداخلي | 1.134.000.000 | 3.243.401.036 | 2.366.214.278 | 1.232.214.278 | - 877.186.758 | - 27,05 |
| موارد الاقتراض الخارجي(غير الموظفة) | 5.035.520.000 | 3.008.236.434 | 3.719.867.275 | - 1.315.652.725 | 711.630.841 | 23,66 |
| موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة [24] | 613.171.567 | 380.760.426 | 476.475.169 | - 136.696.398 | 95.714.743 | 25,14 |
| **جملة موارد العنوان الثاني** | 7.220.691.567 | 7.130.358.549 | 6.969.414.148 | - 251.277.419 | - 160.944.401 | - 2,26 |

وتجدر الإشارة إلى أنّ موارد العنوان الثاني من الميزانية تتأتى أساسا من موارد الإقتراض التي ما فتئت حصتها ضمن هذه الموارد ترتفع خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت 94,16 % في سنة 2015 مقابل 93,02 % في سنة 2014 و77,99 % في سنة 2013.

## أوّلا - المداخيل غير الاعتيادية

ضبطت التقديرات النهائيّة بعنوان المداخيل غير الاعتيادية بمبلغ 438 م.د خلال سنة 2015. وبلغت الموارد المحقّقة 406,857 م.د مقابل 497,961 م.د في التصرّف السابق أي بتراجع قيمته 91,104 م.د ونسبته 18,30 %. وتوزّعت المداخيل غير الإعتيادية بين مداخيل استرجاع أصل القروض بنسبة 28,35 % وموارد الإقتراض بنسبة 71,65 %.

### أ - مداخيل استرجاع أصل القروض

بلغت الموارد المحقّقة بعنوان مداخيل استرجاع أصل القروض ما قيمته 115,357 م.د من جملة تقديرات نهائية تمّ ضبطها في حـدود 130 م.د أي بنسبة تحقيق للتقديرات قدرها 88,74 %. وتشمل هذه المداخيل كلا من مداخيل استرجاع القروض الخارجية المعاد إسنادها والقروض المسندة على العنوان الثاني للميزانية.

[24] باعتبار الترفيع فيها بقرار وزير الماليّة المؤرّخ في 22 جوان 2016 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2015 بمبلغ 148,691 م.د.

وتراجعت الإنجازات بعنوان هذه المداخيل في سنة 2015 بنسبة 13,13 % ويعود ذلك أساسا إلى تراجع مداخيل استرجاع القروض الخارجية المعاد إسنادها حيث بلغت 111,542 م.د مقابل 125,002 م.د في التصرّف السابق.

ومن جهتها بلغت المداخيل المحققة بعنوان استرجاع القروض المسندة على العنوان الثاني من ميزانية الدولة لفائدة المنشآت العمومية 3,815 م.د.

وعلى غرار السنة السابقة، تلاحظ الدائرة عدم تضمن الحساب العام للسنة المالية وحساب التصرّف لأمين المال العام لسنة 2015 لمعطيات حول وضعية القروض المضمونة من قبل الدولة والقروض المعاد إسنادها وتلك المحمولة على العنوان الثاني للميزانية وذلك خاصّة من حيث جداول متابعة الاستخلاص والمؤسسات والمنشآت المنتفعة بالقروض المعاد إسنادها بما يتيح متابعة الالتزامات بهذا العنوان.

**ب - مداخيل غير اعتيادية أخرى**

ضبطت التقديرات النهائية المتعلقة بالمداخيل غير الإعتيادية الأخرى بما قيمته 308 م.د. وتم تحقيقها في حدود 291,500 م.د أي بنسبة ناهزت 94,64 % . وتراجعت الموارد المحققة بهذا العنوان مقارنة بالتصرّف السابق بمبلغ 73,671 م.د وبنسبة 20,17 % .

وتحقّقت الموارد بعنوان المداخيل غير الاعتياديّة الأخرى كليّا من الهبات وذلك في ظل غياب تسجيل أي مداخيل بعنوان التخصيص على خلاف السنة السابقة حيث بلغت المداخيل بهذا العنوان 4,251 م.د.

وتأتّت موارد الهبات على غرار السنة السابقة من المفوضية الأوروبية بعنوان برنامج دعم التصرّف في الميزانية حسب الأهداف بمبلغ 164,130 م.د وبعنوان دعم الثورة بمبلغ 7,894 م.د ومن الجزائر بمبلغ 97,065 م.د ومن تركيا بعنوان دعم الميزانية بمبلغ 22,411 م.د.

**ثانيا- موارد الاقتراض**

بلغت التقديرات الأوّلية بعنوان موارد الاقتراض 7.305 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 6.634 م.د. وباعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة[25] بمبلغ 148,691 م.د، ترتفع التقديرات النهائية لموارد الاقتراض في سنة 2015 إلى 6.782,691 م.د مقابل 7.272,485 م.د في التصرّف السّابق أي بتقلص قدره 489,794م.د ونسبته 6,73 %.

[25] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 22 جوان 2016 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2015.

وتم تعبئة موارد الإقتراض في حدود 6.562,557 م.د وهو ما يمثّل نسبة تحقيق للتقديرات في حدود 96,75 %. ومقارنة بالتصرّف السّابق، تراجعت هذه الموارد بنسبة 1,05 %.

وبلغت حصّة موارد الإقتراض المحققة مقارنة بجملة موارد العنوان الأوّل والثاني من ميزانية الدولة ما نسبته 25,28% خلال سنة 2015 مقابل 25,17 % خلال سنة 2014.

كما شهدت حصّة موارد الإقتراض التي تمّت تعبئتها مقارنة بمجمل موارد ميزانية الدولة تطوّرا خلال الفترة 2010- 2015 كما يبرزه الجدول الموالي:

م.د

| البيان | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| - موارد الإقتراض | 1.669,192 | 3.206,907 | 5.074,743 | 4.874,309 | 6.632,398 | 6.562,557 |
| - موارد الميزانية | 17.410,402 | 21.175,153 | 25.181,142 | 26.943,575 | 29.267,698 | 28.896,740 |
| حصة موارد الإقتراض من موارد الميزانية (%) | 9,59 | 15,14 | 20,15 | 18,09 | 22,66 | 22,71 |

وتفاقم التداين الكلّي للدّولة (تداين داخلي وخارجي) ليبلغ ما نسبته 55,4 %[26] من النـاتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2015 مقابـل 50,8 % في سنة 2014.

وعلى غرار السنوات السابقة وبالنظر إلى محدودية الموارد التي أفرزها تنفيذ العنوان الأوّل من الميزانية فقد تمّ تخصيص جزء من موارد الإقتراض المعبّأة من أجل تسديد أصل الدين العمومي ممّا جعل نسبة تغطية نفقات التنمية بموارد الإقتراض تقتصر على 64,6 % في سنة 2015 و62,98 % في سنة 2014.

وتوزّعت موارد الاقتراض المحققة في سنة 2015 بين موارد الاقتراض الداخلي بحصّة قدرها 36,06 % وموارد الاقتراض الخارجي بحصّة قدرها 63,94 % مقابل على التوالي 48,90 % و51,10 % في التصرّف السابق. ويعود تغيّر هيكلة موارد الإقتراض إلى شحّ السوق المحلية من السيولة ممّا حتم اللجوء إلى الإقتراض الخارجي[27].

[26] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

[27] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2015.

### أ - موارد الاقتراض الداخلي

بلغت التقديرات الأولية بعنوان موارد الاقتراض الداخلي 3.000 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 1.134 م.د. وبلغت الموارد المعبّأة بهذا العنوان 2.366,214 م.د ممّا جعلها تتجاوز التقديرات بمبلغ 1.232,214 م.د وبنسبة 108,66 % وهو ما يدعو إلى مزيد إحكام ضبط التقديرات بهذا العنوان.

ومقارنة بالتصرّف السابق، تقلّصت موارد الإقتراض الداخلي بمبلغ 877,187 م.د وبنسبة 27,05 %. ويرجع ذلك بالأساس إلى أنّ سنة 2015 لم تشهد أي اكتتاب وطني بخلاف سنة 2014 حيث تمّ إصدار قرض بهذا العنوان بمبلغ 959,413 م.د.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد الاقتراض الدّاخلي في سنة 2015 مقارنة بالتصرّف السّابق:

م.د

| البنـود | 2014 | | 2015 | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | الحصّة % | المبلغ | الحصّة % | القيمة | النسبة % |
| - رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا | 195,500 | 8,56 | 154,500 | 6,53 | - 41,000 | -20,97 |
| - رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة | 17,125 | 0,75 | 17,778 | 0,75 | 0,653 | 3,81 |
| - رقاع الخزينة القابلة للتنظير | 2.071,363 | 90,69 | 2.193,936 | 92,72 | 122,573 | 5,92 |
| **مجموع موارد رقاع الخزينة** | 2.283,988 | 70,42 | 2.366,214 | 100 | 82,226 | 3,60 |
| - قرض الإكتتاب الوطني | 959,413 | 29,58 | - | - | - 959,413 | - 100 |
| **جملة موارد الإقتراض الداخلي** | 3.243,401 | 100,00 | 2.366,214 | 100 | - 877,187 | - 27,05 |

ومثّلت رقاع الخزينة القابلة للتنظير التي تشكّل الأداة التقليدية للتمويل ما حصّته 92,72 % من الإقتراض الداخلي. وبلغ الرصيد الباقي تسديده بعنوان هذا الصنف من الرقاع إلى موفى سنة 2015 ما قيمته 8.727,654 م.د[28] وهو ما يمثّل نسبة 50,88 % من جملة الدين الداخلي للدولة والبالغ 17.154,545 م.د.

وتوزّع رصيد الدين الداخلي بين ديون قصيرة المدى في شكل ايداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية بمبلغ 6.303,013 م.د[29] وديون على المدى الطويل والمتوسط بمبلغ 10.774,787 م.د وديون مضمونة من طرف الدولة تمّ تفعيلها بمبلغ 76,745 م.د.

وتضمّنت الديون متوسطة وقصيرة المدى أساسا إلى جانب الديون المتعلقة برقاع الخزينة، القرض الوطني الذي تمّ إصداره خلال سنة 2014 برصيد 959,391 م.د ورصيد ديون داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ 363,713 م.د ورصيد بعنوان ديون المنشآت العمومية لدى البنوك والتي تحملتها الدولة بمبلغ 191,756 م.د.

---

[28] الحساب العام للسنة المالية لسنة 2015.

[29] الملحق المتعلق بالدين العمومي بالحساب العام للسنة المالية الصفحة 169.

ولوحظ من خلال فحص الحساب العام بعنوان سنة 2015[30]، تسجيل سحوبات خلال سنة 2015 بعنوان اقتراض داخلي بالعملة الأجنبية بمبلغ 38,486 م.د لم يتم تسجيلها في المقابل ضمن حساب التصرّف لأمين المال العام لسنة 2015.

كما تبيّن وجود اختلافات بين الوثيقتين بخصوص رقاع الخزينة القابلة للتنظير حيث تمّ خلال سنة 2015 إصدار هذا الصنف من الرقاع بما قيمته 2.188,890 م.د[31] عوضا عن 2.193,936 مرسمة بحساب التصرّف لأمين المال العام. فضلا عن ذلك، لم يتضمّن الحساب العام الإصدارات بعنوان رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة، في حين تمّ بحساب التصرّف لأمين المال العام تسجيل مداخيل بعنوان هذا الصنف من الرقاع بمبلغ 17,778 م.د.

**ب – موارد الاقتراض الخارجي**

ضبطت التقديرات الأولية بعنوان موارد الإقتراض الخارجي بمبلغ 4.305 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 5.500 م.د. وباعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بقيمة 148,691 م.د، بلغت التقديرات النهائيّة 5.648,691 م.د.

ولم يتم تعبئة موارد الاقتراض الخارجي إلا في حدود 4.196,342 م.د أي دون التقديرات بمبلغ 1.452,349 م.د ونسبة 25,71 %.

ومقارنة بالتصرف السابق سجلت موارد الاقتراض الخارجي نموا هاما وذلك بمبلغ 807,345 م.د ونسبة 23,82 %. وتوزعت هذه الموارد بين الاقتراض الخارجي غير الموظف في حدود 3.719,867 م.د والاقتراض الخارجي الموظف في حدود 476,475 م.د.

وتأتت موارد الاقتراض الخارجي غير الموظّف من القرض الرقاعي الخارجي من السوق الماليّة العالميّة (2.292,838م.د) وقرض من صندوق النقد الدّولي (588,106م.د) كما شملت القروض المبرمة لدى كلّ من الإتحاد الأوروبي (434,542 م.د) والجزائر (197,130م.د) والبنك الدّولي للإنشاء والتعمير (125,870م.د) والصندوق النقدي العربي لهيكلة المالية العمومية (81,381 م.د).

[30] الملحق المتعلق بالدين العمومي بالحساب العام للسنة المالية الصفحة 169.

[31] الملحق المتعلق بالدين العمومي بالحساب العام للسنة المالية الصفحة 169.

وشهدت نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية في موفى سنة 2015 تحسنا لتبلغ 83,43 % مقابل 80,55 % في التصرّف السابق وذلك كما يتبيّن من الجدول الموالي الذي يبرز كذلك هيمنة حصّة الالتزامات بعنوان القروض متعدّدة الأطراف.

م.د

| أصناف القروض | المبلغ الأصلي | السحوبات | الباقي تسديده | نسبة الاستعمال (%) | حصة القروض (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| - القروض الثنائية | 13.372,826 | 9.838,948 | 5.503,548 | 73,57 | 27,05 |
| - القروض متعدّدة الأطراف | 21.974,106 | 17.321,423 | 12.212,648 | 78,83 | 44,44 |
| - السوق المالية العالمية | 11.292,719 | 11.292,719 | 9.617,879 | 100 | 22,84 |
| - قروض المزودين | 283,972 | 279,942 | 39,363 | 98,58 | 0,57 |
| صندوق النقد الدولي | 2.521,367 | 2.521,367 | 2.521,367 | 100 | 5,10 |
| المجموع العامّ | 49.444,990 | 41.254,399 | 29.894,805 | 83,43 | 100 |

وتجدر الإشارة إلى أنّ تونس تحصّلت على قرض رقاعي بدون ضمان من السوق المالية العالمية بقيمة 1000 مليون دولار بتاريخ 30 جانفي 2015 وتعتبر نسبة الفائدة بعنوانه والبالغة 5,75 % مشطّة مقارنة بالقروض التي وقع إصدارها بضمان ويعود ذلك خاصة لتدهور الترقيم السيادي لتونس والذي انتقل من مستوى (3 ب مع آفاق مستقرة) في سنة 2010 إلى (2 ب مع آفاق سلبية)[32] عند إصدار القرض.

كما أن الرصيد الباقي تسديده بعنوان الدين العمومي الداخلي والخارجي في موفى سنة 2015 والبالغ ما جملته 47.049,350 م.د يتضمن إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية بمبلغ 6.303,013 م.د.

ولوحظ، وفقا لما تضمّنه كتاب الدين العمومي لسنة 2015 سحب موارد على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 455,947 مليون أورو في حين يبرز حساب أمين المال العام لسنة 2015 اقتصار مبلغ السحب على 125,870م.د. كما تمّ سحب موارد بعنوان قرض البنك الإفريقي للتنمية في حدود 183 مليون أورو في حين أنّه لم يرد تسجيل سحب أيّ موارد بعنوان هذا القرض ضمن حساب أمين المال العام وهو ما يعدّ مخالفا لمبدأ سنوية الميزانية.

[32] حسب وكالة فيتش

## III – الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2015 بعنوان مقابيض صناديق الخزينة بما قدره 858,543 م.د وارتفعت الانجازات إلى 2.939,385 م.د مقابل 2.913,417 م.د في التصرّف السّابق. وتوزعت هذه المداخيل بنسبة 88,43 % على الحسابات الخاصة في الخزينة وبنسبة 11,57 % على حسابات أموال المشاركة.

وباعتبار المبلغ الذي تم تحويله لفائدة الميزانيّة من الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق (1.027,905 م.د) من موارد الحسابات الخاصة في الخزينة، ترتفع جملة موارد صناديق الخزينة إلى 3.967,290 م.د.

### أوّلا - موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 تقديرات موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 954,800 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 787,800 م.د. وتمّت تعبئة موارد بقيمة 2.599,372 م.د توزّعت بين المقابيض المحصّلة بعنوان السنة بمبلغ 1.753,601 م.د وفوائض التصرّف السّابق بمبلغ 845,771 م.د.

وقد تم بمقتضى الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2015 إحداث حساب خاص في الخزينة تحت تسمية «صندوق إعادة هيكلة وتعصير القطاع البنكي" يخصص لتمويل عمليات إعادة هيكلة القطاع البنكي وتعصيره. غير أنه لم يتم بعد إصدار الأمر الذي يضبط تدخلات هذا الصندوق وطرق تسييره.

وتم ضبط موارد هذا الصندوق من المداخيل المتأتية من التفويت في المساهمات العمومية في مؤسسات القرض ومن القروض والهبات بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

#### أ - الموارد المحصّلة

بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة المحصّلة في سنة 2015 ما قدره 1.753,601 م.د أي بزيادة عن التقديرات النهائيّة بمبلغ 965,801 م.د وبنسبة 122,59 %. ومقارنة بسنة 2014 سجّلت هذه الموارد ارتفاعا قدره 1.063,072 م.د ونسبته 153,95 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 1 تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بين سنتي 2014 و2015.

وشملت الزيادة خاصّة صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (223,622 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (167,267 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (162,091 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين

والتدريب المهني (103,480 م.د) والصندوق العامّ للتعويض (101,030 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (99,685 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة (73,816 م.د).

ويلاحظ أن قانون المالية لم يضبط تقديرات بعنوان كلّ من حساب الصندوق العامّ للتعويض وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد واللذين سجّلا مقابيض في سنة 2015 بلغت على التوالي 101,043 م.د و3,722 م.د.

واستأثرت سبعة حسابات من جملة 32 حسابا بما يناهز 80 % من المداخيل المحصّلة في سنة 2015 وذلك مثلما يبرزه الرّسم البياني التّالي:

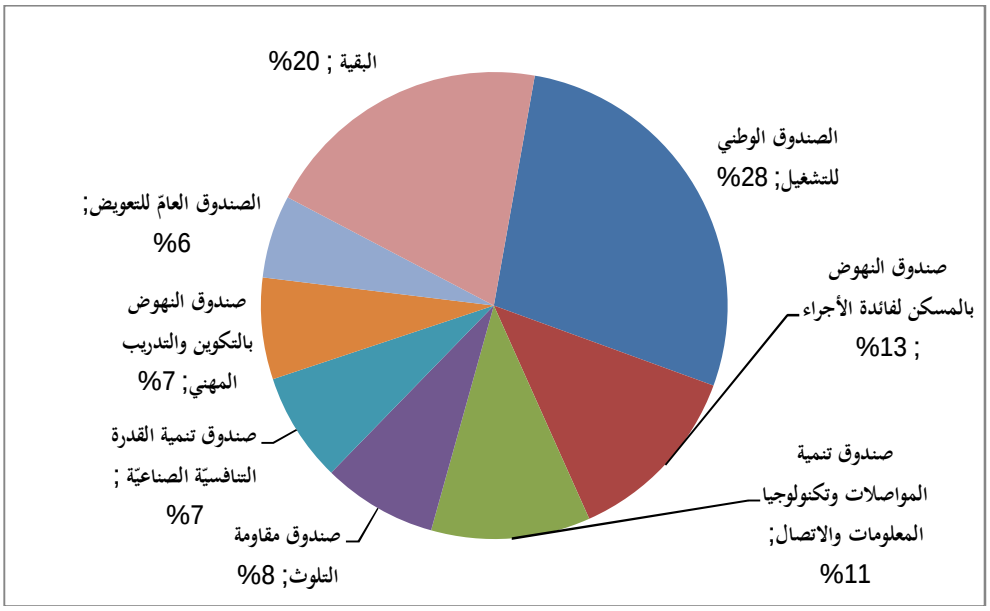


**ب – الفوائض المنقولة**

تراجعت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2015 لتبلغ 845,771 م.د مقابل 1.876,936 م.د في التصرف السّابق. وذلك نتيجة اقتطاع مبلغ قدره 1.027,905 م.د من فوائض منقولة من التصرّف السّابق لفائدة ميزانيّة الدولة.

وشمل الإقتطاع أربعة وعشرين حسابا خاصا في الخزينة (الملحق عدد 2). وتعلّق الأمر أساسا بالصندوق الوطني للتشغيل (256,580 م.د) وبصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (214,7 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (132,082 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (106,161 م.د) والصندوق

العام للتعويض (100,959 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (73,478 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعية (57,540 م.د).

ويفسر تواصل ارتفاع الفوائض أساسا بضعف النفقات المنجزة على هذه الحسابات والتي اقتصرت في سنة 2015 على 739,825 م.د مقابل موارد جملية بمبلغ 2.599,372 م.د. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 28,46 % من هذه الموارد.

وأفرزت سنة 2015 فوائض جملية بقيمة 1.859,547 م.د وتوزّعت الفوائض في موفّى السنوات من 2011 إلى 2015 بين مختلف الحسابات على النحو التّالي:

م.د

| السنة / الحسابات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| - الصندوق العامّ للتعويض | 173,681 | 206,448 | 260,076 | 260,089 | 260,172 |
| - صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال | 120,541 | 200,917 | 216,243 | 216,244 | 216,245 |
| - الصندوق الوطني للتشغيل | 110,847 | 129,780 | 197,077 | 197,139 | 197,149 |
| - صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية | 59,402 | 111,146 | 174,845 | 174,848 | 174,857 |
| - صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني | 88,171 | 117,015 | 172,599 | 172,599 | 172,599 |
| - صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء | 356,698 | 481,022 | 118,365 | 118,745 | 119,288 |
| - باقي الحسابات | 353,044 | 481,216 | 737,731 | 734,012 | 719,237 |
| **الجملة** | 1.262,384 | 1.727,544 | 1.876,936 | 1.873,676 | 1.859,547 |

يلاحظ من خلال الجدول أن عديد الحسابات قد راكمت فوائض هامة على مدار السنوات الأخيرة الأمر الذي يعود إلى عدم توافق الموارد المخصّصة لها قانونا مع تدخّلاتها.

ولئن نصّ القانون الأساسي للميزانية على إمكانية استعمال فوائض الموارد عوض نقلها إلى التصرّف اللاحق بمقتضى قانون الماليّة أو قانون غلق الميزانية إلا أن الحاجة تبقى ماسة للملائمة بين موارد هذه الحسابات ونفقاتها بما يجنّب تراكم الفوائض المنقولة سنويّا.

ويلاحظ على صعيد آخر أنه لم يتمّ التنصيص صلب قانون الماليّة الأصلي ولا قانون المالية التكميلي لسنة 2015 على الترخيص في خصم مبالغ ماليّة من متوفرات بعض الصناديق لفائدة الميزانيّة. فقد تمّ إدراج تقديرات موارد بمبلغ 790,300 م.د بالجدول "أ" الملحق بقانون الماليّة لسنة 2015 بعنوان "فائض مداخيل الصناديق الخاصّة على النفقات" وذلك دون التنصيص على ذلك بفصل مستقل ضمن أحكام قانون المالية علما بأنّه تمّ الترفيع في مبلغ الخصم بموجب

قانون الماليّة التكميلي إلى 1.050,600 م.د بنفس الصيغة ضمن الجدول "أ" . واقتصر الأمر على إدراج الفصل المعني ضمن قانون غلق الميزانية مما يجعل الأمر على سبيل التسوية ويفقد تراخيص الميزانية جدواها خاصة وأن قانون الغلق يتم خلال السنوات الأخيرة بصفة متأخرة مقارنة بالسنة المعنية.

ولئن تشكّل الجداول الملحقة جزء لا يتجزأ من قانون الماليّة غير أن التمشي على هذا النحو يحد من قابلية المراقبة المسبقة من قبل السلطة التشريعية وذلك بالنظر إلى حجم المعطيات المدرجة بالجداول الملحقة وإلى طابعها الفني البحت.

**ثانيا - موارد حسابات أموال المشاركة**

بلغ حجم الموارد الجملية بعنوان حسابات أموال المشاركة في سنة 2015 ما قيمته 340,013 م.د مقابل 345,953 م.د في سنة 2014. وتوزعت هذه المداخيل بين الموارد المحصّلة خلال السنة ( 70,743 م.د) والفوائض المنقولة (269,270 م.د). وبلغت حصة الموارد المحصلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات 20,81 % مقابل 13,9 % في سنة 2014.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قوانين الماليّة لا تتضمّن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وتقتصر بالتّالي رقابة السلطة التشريعية لهذه الحسابات بمناسبة المصادقة على قانون غلق الميزانية الذي يتمّ في إطاره إدراج تقديرات مواردها وإنجازاتها الفعليّة وبالتّالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التسوية.

وتم بمقتضى قرار وزير المالية عدد 87 المؤرخ في 14 أفريل 2015 غلق حساب أموال المشاركة عدد 3 المفتوح بوزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية "حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها" وتم تحويل الرصيد المتبقي بهذا الحساب والبالغ 3,938م.د لفائدة حساب أموال المشاركة عدد 2 المفتوح بوزارة الشؤون الاجتماعية "حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها".

وتم بمقتضى قرار وزير المالية عدد 88 المؤرخ في 14 أفريل 2015 فتح حساب أموال مشاركة عدد 2 بوزارة الشؤون الاجتماعية "جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها".

**أ- الموارد المحصّلة**

ارتفعت الموارد المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة خلال سنة 2015 إلى 70,743 م.د مقابل 48,077 م.د في سنة 2014 مسجّلة زيادة بمبلغ 22,666 م.د وبنسبة 47,15 %. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 3 تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة.

وسجّلت أهمّ الزيادات لدى حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة (+20,190 م.د) وحساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (+7,588 م.د) وحساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء (+4,560 م.د).

وشمل تدنّي المقابيض أساسا حساب أموال المشاركة عدد 3 المفتوح بوزارة العدل "حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها" (-8,938 م.د) وحساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع المنحل في رأسماله (-2,394 م.د).

**ب- الفوائض المنقولة**

واصلت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2015 انخفاضها لتبلغ 269,270 م.د مقابل 297,876 م.د في التصرّف السّابق وسُجّلت أهم الفوائض في مستوى حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للدّيوانة (55,532 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (31,842 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (22,363 م.د) وحساب القروض الجامعية (21,481 م.د) وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي (20,771 م.د) وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 (17,835م.د).

ولوحظ أنّ 22 حسابا فقط من جملة 60 حسابا مفتوحا لدى أمين المال العامّ حققت محاصيل خلال سنة 2015.

وارتفع في موفّى سنة 2015 حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها إلى التصرف الموالي إلى 274,837 م.د أي بزيادة بنسبة 2,07 % مقارنة بالتصرف السابق.

وشملت هذه الفوائض أساسا حساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة (43,890 م.د ) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (43,685 م.د) وحساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة

(25,663م.د) وحساب القروض الجامعية (21,778 م.د) وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي (20,738 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (14,901 م.د).

## القسم الثاني- موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

بلغ في سنة 2015 عدد المؤسسات الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 2508 مؤسّسة بعد أن كانت في حدود 2493 مؤسّسة في سنة 2014. وحققت هذه المؤسسات خلال تصرّف 2015 موارد جملية قدرها 2.159,323 م.د مقابل 2.040,936 م.د في سنة 2014 مسجلة نموّا قدره 118,387 م.د ونسبته 5,80 %. وتوزّعت هذه الموارد بين العنوان الأوّل (1.296,089 م.د) والعنوان الثاني (863,234 م.د).

### I- موارد العنوان الأوّل

بلغت التقديرات النهائية المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدولة ما قيمته 1.361,072 م.د في سنة 2015. وبلغت جملة الموارد المحصّلة 1.296,089 م.د مسجلة مقارنة بالتصرّف السّابق (1.185,022 م.د) نموّا بقيمة 111,067 م.د وبنسبة 9,37 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 4 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسّسات في سنة 2015.

ونتج ارتفاع موارد العنوان الأوّل عن المفعول المزدوج لنموّ موارد عدة مؤسسات خاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (+57,476 م.د) ووزارة الصحّة (+33,050 م.د) ووزارة الشباب والرياضة (+5,999م.د) ووزارة التربية (+5,367 م.د) ووزارة الثقافة والمحافظة على التراث (+4,777 م.د) ووزارة المرأة والأسرة (+2,963م.د) ووزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة (+2,408 م.د) ولتراجع موارد عدد من المؤسسات الأخرى وخصوصا الراجعة منها بالنظر إلى وزارة العدل (- 4,900 م.د).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العمومية في سنة 2015 حسب وزارات الإشراف:

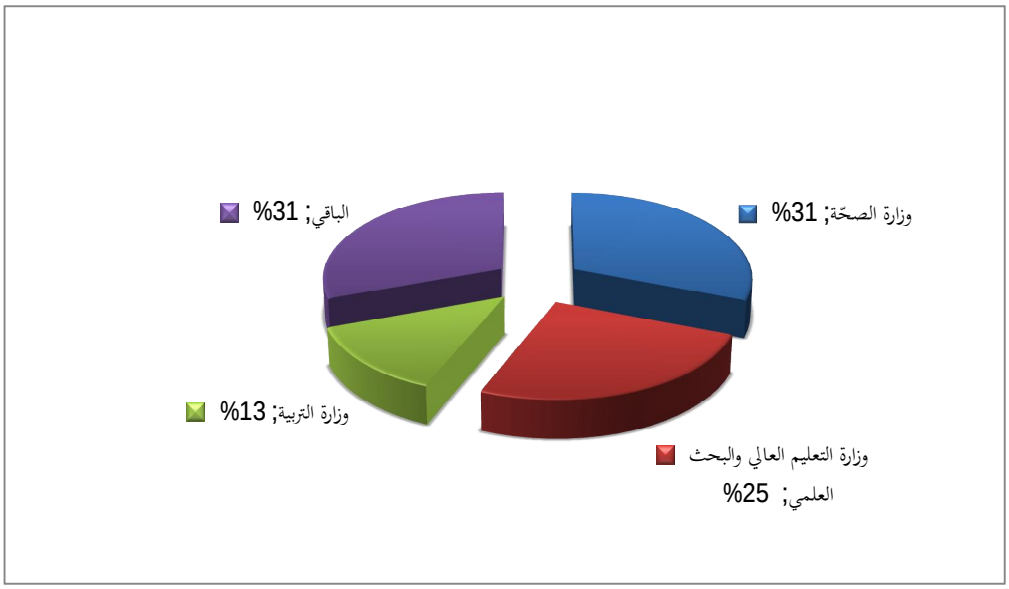


وتوزّعت موارد المؤسّسات العموميّة في سنة 2015 بين مواردها الذاتية (671,171 م.د ) ومنح مسندة لها من ميزانيّة الدّولة (624,918 م.د). وخلافا للسنة السّابقة، تراجعت في سنة 2015 حصّة الموارد الذاتيّة ضمن الموارد الجمليّة إلى 51,78 % مقابل 52,38 % في سنة 2014.

وحافظت وزارتا الصحّة والتربية في سنة 2015 على الحصّة الأوفر ضمن موارد العنوان الأول وذلك بنسبة 44 %.

## II - موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 863,234 م.د في سنة 2015 مقابل 855,914 م.د في سنة 2014 أي بارتفاع قدره 7,32 م.د ونسبته 0,86 % مقابل تدنّ قدره 0,748 م.د ونسبته 0,09 % في التصرّف السّابق. وتوزّعت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصّلة خلال السنة والفوائض المنقولة من التصرّف السّابق.

### أوّلا – الموارد المحصّلة خلال السّنة

سجلت الموارد المحصّلة في سنة 2015 والبالغة 451,062 م.د ارتفاعا بمبلغ 66,795 م.د وبنسبة 17,38 % مقابل انخفاض بمبلغ 97,301 م.د وبنسبة 20,20 % في التصرّف السابق. وعلى غرار سنة 2014، استأثرت المؤسّسات التّابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (94 مؤسّسة) بالجزء الأوفر من الموارد المحصّلة (56,24 %).

وتراجعت حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (1541 مؤسّسة) إلى 28,04 % في سنة 2015 مقابل 37,79 % في سنة 2014. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 5 موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمحصّلة خلال سنتي 2014 و2015.

**ثانيا – الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق**

بلغ في سنة 2015 حجم الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق 412 م.د مقابل 471,646 م.د في سنة 2014. وتراجعت حصّتها من جملة موارد العنوان الثاني لتبلغ 47,73 % مقابل 55,10 % في سنة 2014. وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسّسات التّابعة لوزارة التربية (35,21 %) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (27,14 %).

**القسم الثالث-موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج**

ارتفع عدد المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج في سنة 2015 إلى 88 مركزا. وارتفعت تقديرات موارد العنوان الأوّل لهذه المراكز بعنوان سنة 2015 إلى 141,326 م.د مقابل 131,921 م.د في التصرّف السّابق. وباعتبار التّرفيع فيها بقيمة 6,024 م.د، بلغت التقديرات النهائيّة 147,350 م.د مقابل 136,744 م.د في سنة 2014 أي بزيادة بمبلغ 10,606 م.د وبنسبة 7,76 %.

وبلغت موارد العنوان الثاني لهذه المراكز من جهتها 12,362 م.د توزعت بين فواضل سنة 2014 والبالغة 9,474 م.د والمقابيض المحصّلة بعنوان سنة 2015 والبالغة 2,888 م.د.

**القسم الرابع-موارد الصناديق الخاصّة**

عملا بأحكام الفصل 47 من القانون الأساسي للميزانيّة تُضمّن بالحساب العامّ للسنة الماليّة ومشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2015، وضعية إنجازات الصناديق الخاصّة في مستوى كلّ من الموارد والنفقات.

وتستند رقابة الدائرة، فيما يتعلّق بعمليات هذه الصناديق، على المعطيات المدرجة ضمن الحساب العامّ دون إمكانية التثبت، في غياب مصادر أخرى، من شمولية هذه العمليات.

وارتفع حجم موارد الصناديق الخاصّة في سنة 2015 إلى 649,646 م.د موزّعة بين الأرصدة المنقولة من السنة السّابقة (419,868 م.د) ومنحة الدولة (86,417 م.د) والموارد الذاتية (143,361 م.د). ويبرز الجدول الموالي تطوّر أرصدة الصناديق الخاصّة بين سنتي 2014 و2015:

بالدّينار

| بيان الصندوق | الرصيد في 31 ديسمبر 2014 | موارد سنة 2015 | | الموارد الجمليّة لسنة 2015 | الرصيد في 31 ديسمبر 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | منحة الدّولة | الموارد الذاتيّة | | |
| - صندوق التطوير واللامركزية الصناعية | 26.412.065 | 49.000.000 | 2.883.675 | 78.295.740 | 4.165.517 |
| - الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة والحرف الصغرى | 3.860.904 | - | 10.886.552 | 14.747.456 | 4.895.456 |
| - صندوق تغطية مخاطر الصرف | - | - | 81.056.415 | 81.056.415 | - |
| - الصندوق الوطني للضمان | 345.112.065 | - | 34.244.052 | 379.356.117 | 377.347.025 |
| - صندوق ضمان المؤمّن لهم | 11.623.700 | - | 12.957.986 | 24.581.686 | 16.097.827 |
| - الصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري | 28.302.404 | 4.850.000 | 217.453 | 33.369.857 | 6.580.856 |
| - صندوق النهوض بقطاع الزيتون | 2.676.808 | - | 1.277 | 2.678.085 | 2.103.550 |
| - الحساب المركزي | 1.880.270 | 32.566.500 | 1.113.848 | 35.560.618 | 4.397.870 |
| الجملة | 419.868.216 | 86.416.500 | 143.361.258 | 649.645.974 | 415.588.101 |

وإجمـــالا تواصل في سنة 2015 ارتفاع موارد هذه الصناديق حيث سجّلت نموّا بمبلغ 23,531 م.د مقابـل 22,006 م.د في سنة 2014.

وشمل ارتفاع الموارد أساسا الصندوق الوطني للضمان (+32,478 م.د) وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية (+16,592 م.د) وصندوق تغطية مخاطر الصرف (+13,650 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليديّة والحرف (+3,817 م.د) .أمّـا التراجـــع، فقد تعلّق أساسـا بصندوق ضمـان المؤمّن لهم (- 15,836 م.د) والحســاب المركزي (-14,296م.د) والصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري (-12,337 م.د).

ويتبيّن من هيكلة الموارد المحصّلة للصناديق الخاصّة في سنة 2015 أنّ هذه الموارد توزّعت بين الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق (64,63 %) ومنحة الدّولة (13,30 %) والموارد الذاتيّة (22,07 %).

ونتج عن تصرّف 2015 تراكم أرصدة بعض الصناديق الخاصّة بمبلغ جملي يساوي 415,588 م.د مقابل أرصدة متبقية بمبلغ 419,868 م.د في التصرف السابق. وتعلّقت الأرصدة في سنة 2015 أساسا بالصندوق الوطني للضمان (377,347 م.د) أي بنسبة 90,80 %.

ولوحظ حسب ما ورد بالحساب العام للمالية لسنة 2015 أن صندوق تغطية مخاطر الصرف لم يقم بتعويض خسائر بمبلغ 55,923 م.د نظرا إلى عدم توفر السيولة.

## العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

يتناول تحليل التكاليف لسنة 2015 كلاّ من ميزانيّة الدّولة بعنوانيها الأوّل والثّاني وصناديق الخزينة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة.

### القسم الأوّل - تكاليف ميزانيّة الدّولة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 تقديرات نفقات ميزانيّة الدّولة في حدود 28.900 م.د. وباعتماد قانون الماليّة التّكميلي، انخفضت هذه التقديرات بنسبة 3,85 % لتبلغ 27.786 م.د. وتمّ من ناحية أخرى، التّرفيع في الاعتمادات المخصّصة لنفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بما قيمته 148,691 م.د[33].

وباحتساب الاعتمادات المفتوحة خلال السّنة بعنوان حسابات أموال المشاركة والبالغة 70,743 م.د، تبلغ التقديرات النهائيّة لميزانيّة الدّولة بالنسبة لسنة 2015 ما قيمته 28.005,434 م.د. ومقارنة بتقديرات السّنة السّابقة، شهدت هذه الاعتمادات نموا بمبلغ 353,872 م.د وبنسبة 1,28 % مقابل 409,881 م.د ونسبة 1,16 % في التصرّف السّابق، علما بأن نسق نمو هذه الاعتمادات بلغ 7,62 % في سنة 2013 و17,71 % في سنة 2012. ونتجت الزّيادة في سنة 2015 عن نموّ اعتمادات كلّ من العنوان الأوّل (+ 440,500 م.د) وحسابات أموال المشاركة (+ 22,667 م.د) حدّ منها تقلّص الاعتمادات المخصّصة لكل من العنوان الثاني (- 54,295 م.د) والحسابات الخاصّة في الخزينة (- 55 م.د).

وفي إطار التطبيق التّدريجي للتّصرف في الميزانيّة حسب الأهداف، تمّ في سنة 2015 سحب هذا الإجراء على ثماني وزارات أخرى وهي وزارة التّنمية والاستثمار والتّعاون الدّولي ووزارة أملاك الدّولة والشؤون العقارية ووزارة التّجارة ووزارة السيّاحة والصناعات التقليدية ووزارة الثّقافة والمحافظة على التراث ووزارة الشباب والرّياضة ووزارة الشؤون الاجتماعيّة حيث شهدت إدخال تحويرات على تسمية الفصول ضمن ميزانياتها. وبذلك أصبح العدد الجملي للوزارات التي تطبّق التّصرف في الميزانيّة حسب الأهداف في حدود 16 وزارة.

وعلى صعيد الإنجازات، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2015 ما قيمته 26.771,133 م.د أي باستهلاك بنسبة 95,59 % مقابل 96,42 % في سنة 2014. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانيّة اعتمادات لم تصرف بمبلغ جملي

[33] قرار وزير المالية المؤرخ في 22 جوان 2016 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2015.

قدره 1.234,301 م.د موزّع بين العنوان الأوّل (601,726 م.د) والعنوان الثّاني (579,033 م.د) وصناديق الخزينة (53,542 م.د).

ولوحظ وجود فارق ايجابي بمبلغ 4.153,188 دينارا بين ما هو مدوّن بمنظومة "أدب" بخصوص مجموع نفقات الميزانيّة لسنة 2015 والمبلغ المدوّن بكل من حساب التصرّف لأمين المال العام وبالحساب العام للسنة الماليّة. وورد بمكتوب أمينة المصاريف لدى وزارة التربية والموجه إلى أمين المال العام بتاريخ 14 أفريل 2017 أنّ ذلك الفارق يعود إلى "عدول آمري الصرف عن انجاز بعض النفقات بعد إرسالها إلى مصالحنا وبعد التأشير على أوامر الصرف بمنظومة أدب وذلك قبل التّحويل الفعلي للنفقة. مما اضطرنا إلى القيام بتعديل النفقة ضمن التطبيقة المحليّة وعدم التوصل إلى تعديلها ضمن منظومة أدب".

وتواصل في سنة 2015 تراجع نسق نموّ نفقات ميزانيّة الدّولة حيث كانت الزّيادة بنسبة 0,40 % مقابل 2,02 % في السّنة السّابقة و11,28 % في سنة 2013. ومثّلت هذه النّفقات ما نسبته 31,62 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 33 % في سنة 2014.

ومن جانب آخر، يتضمّن حساب التصرّف لأمين المال العامّ لسنة 2015 فيما يتعلّق بعمليات الخزينة بقايا للتسوية بعنوان تسبقات أسندت على عمليات الميزانيّة يفوق مجموعها 753,973 م.د منها 436,436 م.د تتعلّق أساسا بتسديد الدّين العمومي و290,409 م.د تخصّ العنوان الأوّل و26,037 م.د تخصّ العنوان الثاني من الميزانيّة. وفضلا عن مخالفة عدم تسوية التسبقات للأحكام المنظمة لإسنادها وخاصة منها الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنه "تسوّى هذه التسبقة في الأجل المحدّد بالقوانين والتراتيب الخاصة بها وإلاّ في بحر التسعة أشهر الموالية لمنحها..." فإن التّصرف على هذا النحو يحجب تجاوزا للاعتمادات المرخص فيها بعنوان سنة 2015 بنفس القيمة.

وعلى صعيد آخر، حافظت نفقات الدّولة تقريبا على نفس هيكلتها حيث استأثرت نفقات التصرّف (16.964,578 م.د) بنسبة 63,37 % منها مقابل 63,91 % في السّنة السّابقة. وبلغت حصّة كلّ من نفقات التّنمية 15,84 % مقابل 15,67 % في سنة 2014 ونفقات خدمة الدّين العمومي 17,79 % مقابل 17,53 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات الميزانيّة خلال السنوات من 2011 إلى 2015:

م.د

| السّنة / البيانات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | القيمة | النسبة % |
| - نفقات التصرّف | 12.353,655 | 14.511,929 | 17.300,666 | 17.039,818 | 16.964,578 | - 75,240 | - 0,44 |
| - نفقات التنمية | 3.739,400 | 4.062,288 | 3.703,558 | 4.176,895 | 4.239,658 | 62,763 | 1,50 |
| - خدمة الدّين العمومي | 3.369,615 | 4.063,156 | 4.417,674 | 4.674,997 | 4.761,895 | 86,898 | 1,86 |
| - صناديق الخزينة | 1.111,822 | 846,772 | 711,333 | 770,471 | 805,002 | 34,531 | 4,48 |
| الجملة | 20.574,492 | 23.484,145 | 26.133,231 | 26.664,181 | 26.771,133 | 106,952 | 0,40 |
| الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)* | 64.492,4 | 70.354,4 | 75.144,1 | 80.790 | 84.656,2 | 3.866,2 | 4,79 |
| % من الناتج المحلي الإجمالي | 31,90 | 33,38 | 34,78 | 33,00 | 31,62 | - | - |
| * تمّ تحيين هذه المعطيات باعتماد الاحصائيات الماليّة عدد 199 بتاريخ جويلية 2017 | | | | | | | |

وتوزّعت نفقات الميزانيّة في سنة 2015 بين العنوان الأوّل (18.656,474 م.د) والعنوان الثّاني (7.309,658 م.د) وصناديق الخزينة (805,002 م.د).

## I - نفقات العنوان الأوّل

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 تقديرات نفقات العنوان الأوّل للميزانيّة بمبلغ 19.481,200 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بما قدره 223 م.د لتضبط نهائيا في حدود 19.258,200 م.د مسجّلة تطوّرا مقارنة بالسّنة السّابقة بمبلغ 440,500 م.د وبنسبة 2,34 % مقابل تقلّص بمبلغ 381 م.د وبنسبة 1,98 % في سنة 2014.

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في حدود مبلغ 18.656,474 م.د أي بنسبة 96,88 % مقابل 98,39 % في سنة 2014. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانيّة اعتمادات متبقّية بما قيمته 601,726 م.د شملت التدخّل العمومي (383,233 م.د) والتّأجير العمومي (129,193 م.د) وفوائد الدّين العمومي (58,105 م.د) ووسائل المصالح (30,947 م.د).

وعادت نفقات العنوان الأوّل في سنة 2015، إلى الارتفاع حيث تطوّرت بمبلغ 141,658 م.د وبنسبة 0,77 % مقابل تراجع في سنة 2014 بما قدره 199,355 م.د ونسبته 1,07 %. ويتأتّى هذا التطوّر من ارتفاع حجم فوائد الدّين العمومي (216,897 م.د) حدّ منه تراجع نفقات التصرّف (- 75,240 م.د). وباعتبار ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة 4,9%[34]، سجّلت هذه النفقات في سنة 2015 تراجع صاف بنسبة 4,13 % مقابل تراجع صافي بنسبة 6,57 % في السّنة السّابقة.

[34] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016.

ومثّلت نفقات العنوان الأوّل في سنة 2015 ما نسبته 22,04 % من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 22,32 % في التصرّف السّابق. وأدّى نموّ نفقات العنوان الأوّل في ظلّ تراجع حجم الموارد الذاتيّة للميزانيّة في سنة 2015 (22.334,184م.د مقابل 22.635,301 م.د) إلى ارتفاع حصّة هذه النفقات من هذه الموارد لتبلغ 83,53 % مقابل 81,80 % في سنة 2014.

وتتضمّن التحاليل التّالية تقديرات نفقات العنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 والتنقيحات المدخلة عليها خلال السّنة ومتابعة تطوّر الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها وكذلك استهلاك الاعتمادات مركزيّا وجهويّا.

**أوّلا - الاعتمادات المفتوحة**

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 تقديرات نفقات العنوان الأوّل بما قيمته 19.481,200 م.د. وعلى غرار السّنة السّابقة، اقتضى قانون الماليّة التكميلي تنقيحات تمّ بموجبها التخفيض في هذه الاعتمادات إلى 19.258,200 م.د أي بنسبة 1,14 % مقابل 1,16 % في التصرّف السّابق. وعلى مستوى أقسام العنوان الأوّل، تمثّلت هذه التنقيحات في الترفيع في اعتمادات كلّ من التأجير العمومي (+433,580 م.د) وفوائد الدين العمومي (+45 م.د) مقابل التخفيض في الاعتمادات المخصّصة لكلّ من وسائل المصالح (- 75 م.د) والتّدخل العمومي (- 471,753 م.د) والنفقات الطارئة (- 154,827 م.د) .

وإضافة إلى ذلك، أدخلت على اعتمادات العنوان الأوّل تعديلات ترتيبية تمثّلت أولا في توزيع الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة على بقيّة أقسام نفقات التصرّف وثانيا في تحويل الاعتمادات بين الأقسام وبين الفصول وفي نقل اعتمادات من باب إلى باب.

ففي ما يهمّ الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة، فقد ضبطها قانون الماليّة لسنة 2015 في حدود 305,703 م.د واقتضى قانون الماليّة التكميلي التخفيض فيها إلى 150,876 م.د مقابل 268,811 م.د في السّنة السّابقة. وتمّ في سنة 2015 توزيع مبلغ 150,627 م.د من هذه الاعتمادات على بقية الأقسام أي بنسبة 99,83 % مقابل 80,36 % في التصرّف السّابق.

وانتفع قسم التّأجير العمومي بما نسبته 57,35 % من هذه الاعتمادات مقابل 72,81 % في التصرّف السّابق وخصّص الجزء الأوفر في سنة 2015 لنفقات التّأجير حسب البرامج. وتدعّمت حصّة قسم وسائل المصالح لتبلغ 30,04 % مقابل 8,62 % في حين اقتصرت حصّة قسم التّدخل العمومي من نفقات التصرّف الطارئة على نسبة 12,62 % مقابل

18,57 %. ويلاحظ في هذا الصدد، أنّ تخصيص جزء هامّ من الاعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي لا مبرّر له نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء.

وبخصوص توزيع هذه الاعتمادات بين أبواب الميزانيّة، فقد انتفعت وزارة الدّاخلية بالنّصيب الوافر منها والمقدر بمبلغ 28,874 م.د (منه 12 م.د لنفقات تسيير المصالح العموميّة). تليها وزارة التّربية باعتمادات إضافية بما قيمته 26 م.د خصّصت بالكامل لنفقات التأجير العمومي حسب البرامج ثمّ وزارة الماليّة التّي انتفعت باعتمادات تكميلية قدرها 24,552م.د منها 17,350 م.د لنفقات التّأجير العمومي حسب البرامج. وحضيت وزارة الدفاع الوطني باعتمادات تكميلية قدرها 17 م.د خصّص بالكامل لتأجير الأعوان القارّين. ومثّلت الاعتمادات الإضافية لهذه الوزارات الأربعة من جملة الاعتمادات التكميلية نسبة 64,01 % من مجموع الاعتمادات التّكميلية الموزّعة. ويبيّن الملحق عدد 5 توزيع الإعتمادات التكميلية حسب الأبواب والأقسام.

وفيما يخصّ الاعتمادات التي تمّ تحويلها ، فقد ارتفعت في سنة 2015 إلى 62,289 م.د مقابل 51,872 م.د في التصرّف السّابق. ودون اعتبار مبلغ 3,474 م.د تم تحويله من باب وزارة التّجارة إلى نفس الأقسام بباب وزارة السياحة والصناعات التقليدية، فإن الاعتمادات التي تمّ تحويلها من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل تبلغ 58,815 م.د وتمثّل 0,34 % من الاعتمادات النهائية لنفقات التصرّف مقابل نسبة 0,30 % في سنة 2014.

ونتج عن هذه التحويلات زيادة صافية في اعتمادات قسم وسائل المصالح (7,567 م.د) على حساب قسمي التأجير العمومي والتدخل العمومي اللذان شهدا انخفاض الاعتمادات المتعلّقة بها على التّوالي بمبلغ 6,769 م.د و0,798م.د. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 6 الاعتمادات المحوّلة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل.

ونتيجة لكلّ هذه التّعديلات، بلغ حجم الاعتمادات النهائيّة المرصودة للعنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 ما قيمته 19.258,200 م.د أي بزيادة عن السّنة السّابقة بمبلغ 440,500 م.د وبنسبة 2,34 % مقابل تقلّص قدره 381م.د ونسبته 1,98 % في التّصرف السابق. ويبرز الجدول الموالي توزيع الإعتمادات النهائية بين جزأي العنوان الأوّل وأقسامه في سنة 2015 ومقارنتها باعتمادات سنة 2014:

بالدّينـار

| الأقسام | الاعتمادات | الاعتمادات المفتوحة بقانون الماليّة | قانون الماليّة التكميلي | الاعتمادات التكميليّة | التحويلات | | الاعتمادات النهائيّة | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | + | - | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| I | - التأجير العمومي | 11.197.389.000 | 11.630.969.000 | 86.380.534 | 41.468.648 | 48.237.556 | 10.659.258.100 | 11.710.580.627 | 1.051.322.527 | 9,86 |
| II | - وسائل المصالح | 1.099.361.000 | 1.024.361.000 | 45.241.004 | 14.428.107 | 6.861.421 | 1.014.265.070 | 1.077.168.690 | 62.903.620 | 6,20 |
| III | - التدخّل العمومي | 5.173.747.000 | 4.701.994.000 | 19.005.443 | 6.392.163 | 7.189.941 | 5.616.394.801 | 4.720.201.664 | 896.193.137 - | 15,96 - |
| VI | - نفقات التصرّف الطارئة | 305.703.000 | 150.876.000 | 150.626.981 - | - | - | 52.782.029 | 249.019 | 52.533.010 - | 99,53 - |
| | **نفقات التصرّف** | **17.776.200.000** | **17.508.200.000** | **-** | **62.288.918** | **62.288.918** | **17.342.700.000** | **17.508.200.000** | **165.500.000** | **0,95** |
| V | **فوائد الدّين العمومي** | **1.705.000.000** | **1.750.000.000** | **-** | **-** | **-** | **1.475.000.000** | **1.750.000.000** | **275.000.000** | **18,64** |
| | **المجموع** | **19.481.200.000** | **19.258.200.000** | **-** | **62.288.918** | **62.288.918** | **18.817.700.000** | **19.258.200.000** | **440.500.000** | **2,34** |

تأتّى ارتفاع حجم الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل خلال سنة 2015 بما قيمته 440,500 م.د من المفعول المزدوج لنمو الاعتمادات المخصّصة لكل من قسم التّأجير العمومي (+ 1.051,322 م.د) وفوائد الدّين العمومي (+ 275 م.د) ووسائل المصالح (+ 62,904 م.د) من جهة ولتراجع اعتمادات قسمي التدخّل العمومي (- 896,193 م.د) ونفقات التصرف الطارئة (- 52,533 م.د) .

وعلى مستوى أبواب ميزانيّة الدّولة، فقد نتج ارتفاع الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل عن المفعول المزدوج لنموّ اعتمادات بعض الأبواب من جهة ولتقلّص اعتمادات البعض الآخر من جهة أخرى. فقد سجّلت أهمّ الزّيـادات لدى كلّ من وزارة التربية (+ 301,795 م.د) ووزارة الصحـة (+ 168,340 م.د). ووزارة الدّاخـلية (+152,637 م.د) ووزارة الدّفاع الوطني (+ 130,092 م.د) كما ارتفعت الاعتمادات المخصصة لتسديد فوائد الدّين العمومي (+ 275 م.د). أمّا انخفاض اعتمـادات العنوان الأوّل فقد شمل أساسا وزارة الصناعـة والطاقة والمناجم (- 1.064,817 م.د) نتيجة لتقلص التقديرات بعنوان دعم المحروقات.

وتواصل تبعا لهذه التطورات، تراجع حصّة وزارة الصناعة والطاقة والمناجم من الاعتمادات المرصودة للعنوان الأوّل لتبلغ 6,85 % مقابل 12,67 % في التصرّف السابق وتدعّم حصّة كلّ من وزارة التّربية (21,03 % مقابل 18,89 %) ووزارة الدّاخليّة (11,56 % مقابل 11,02 %). ويبرز الملحق عدد 7 تطوّر اعتمادات العنوان الأول لسنة 2015 حسب أبواب الميزانيّة.

**ثانيا- الاعتمادات المأمور بصرفها**

بلغت في سنة 2015 النفقات المحمولة على ميزانيّة العنوان الأوّل ما قيمته 18.656,474 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات النهائية في حدود 96,88 % مقابل 98,39 % في السّنة السّابقة. وشملت الاعتمادات المتبقيّة (601,726 م.د) أساسا قسم التدخّل العمومي (383,233 م.د) وقسم التأجير العمومي (129,193 م.د) وفوائد الدّين العمومي (58,105 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانيّة، شملت أهمّ الفواضل وزارة الصناعة والطاقة والمناجم (369,028 م.د) وتعلّقت أساسا بقسم التدخل العمومي حسب البرامج (368,050 م.د) ووزارة التّعليم العالي والبحث العلمي (32,814 م.د) ووزارة الصحّة (24,739 م.د).

وشهدت سنة 2015 ارتفاعا طفيفا لنفقات العنوان الأوّل بما قيمته 141,658 م.د ونسبته 0,77 % مقابل تراجع بمبلغ 199,355 م.د وبنسبة 1,07 % في سنة 2014.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائية للعنوان الأوّل في سنة 2015 واستهلاكها حسب الأقسام مقارنة بسنة 2014 :

م.د

| البيان | الاعتمادات النهائية 2015 | الاعتمادات المأمور بصرفها | | | | تطور المصاريف 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تصرف 2014 | | تصرف 2015 | | | |
| | | القيمة | الحصّة % | القيمة | الحصّة % | القيمة | النسبة % |
| **نفقات التصرف** | **17.508,200** | **17.039,818** | **92,03** | **16.964,578** | **90,93** | **- 75,240** | **- 0,44** |
| - التأجير العمومي | 11.710,581 | 10.540,746 | 56,93 | 11.581,387 | 62,08 | 1.040,641 | 9,87 |
| - وسائل المصالح | 1.077,169 | 942,734 | 5,09 | 1.046,222 | 5,61 | 103,488 | 10,98 |
| - التدخّل العمومي | 4.720,202 | 5.556,338 | 30,01 | 4.336,969 | 23,24 | - 1.219,369 | - 21,95 |
| - نفقات التصرّف الطارئة | 0,249 | - | - | - | - | - | - |
| **فوائد الدين العمومي** | **1.750,000** | **1.474,998** | **7,97** | **1.691,895** | **9,07** | **216,897** | **14,70** |
| **الجملة** | **19.258,200** | **18.514,816** | **100,00** | **18.656,474** | **100,00** | **141,658** | **0,77** |

يبرز من الجدول أعلاه، أنّ نموّ نفقات العنوان الأوّل في سنة 2015 بمبلغ 141,658 م.د نتج عن المفعول المزدوج لارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان كل من قسم التّأجير العمومي (1.040,641 م.د) ووسائل المصالح (103,488 م.د) وفوائد الدّين العمومي (216,897 م.د) من جهة، ولتراجع النفقات بعنوان التدخّل العمومي (- 1.219,369 م.د) من جهة أخرى.

وفي خصوص أبواب الميزانيّة، يعود تطوّر نفقات العنوان الأوّل أساسا إلى المفعول المزدوج لنموها لدى بعض الوزارات من جهة، ولتراجعها لدى البعض الآخر من جهة أخرى. فقد ارتفعت هذه النفقات بوزارات التربية (+ 311,738 م.د و8,79 %) والدّاخلية (+ 178,149 م.د و8,75 %) والصحة (+ 149,129 م.د و11,27 %) والدّفاع الوطني (+ 133,924 م.د و11,25 %). وفي مقابل ذلك، سجّل أهم انخفاض لدى وزارة الصناعة والطاقة والمناجم (- 1.433,065 م.د و60,11 %) وذلك أساسا نتيجة تراجع النفقات بعنوان دعم المحروقات. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 8 نفقات العنوان الأوّل لسنة 2015 موزّعة حسب أبواب الميزانيّة.

### أ- نفقات التصرّف

بلغ حجم الاعتمادات النهائيّة المرصودة لنفقات التصرّف في سنة 2015 ما قيمته 17.508,200 م.د مقابل 17.342,700 م.د في سنة 2014 أي بزيادة بمبلغ 165,500 م.د وبنسبة 0,95 %. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 16.964,578 م.د أي بتراجع نسبته 0,44 %. وبالتّالي تقلّصت نسبة استهلاك الاعتمادات من 98,25 % إلى 96,89% سنة 2015.

وارتفعت حصّة نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل إلى 89,34 % في سنة 2015 مقابل 88,64 % في السنة السّابقة علما بأنّها كانت في حدود 97,70 % سنة 2013. ومكّنت هذه الوضعية من توفير حوالي 331,468 م.د لتمويل نفقات العنوان الثاني لميزانية الدّولة.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل من سنة 2011 إلى 2015:

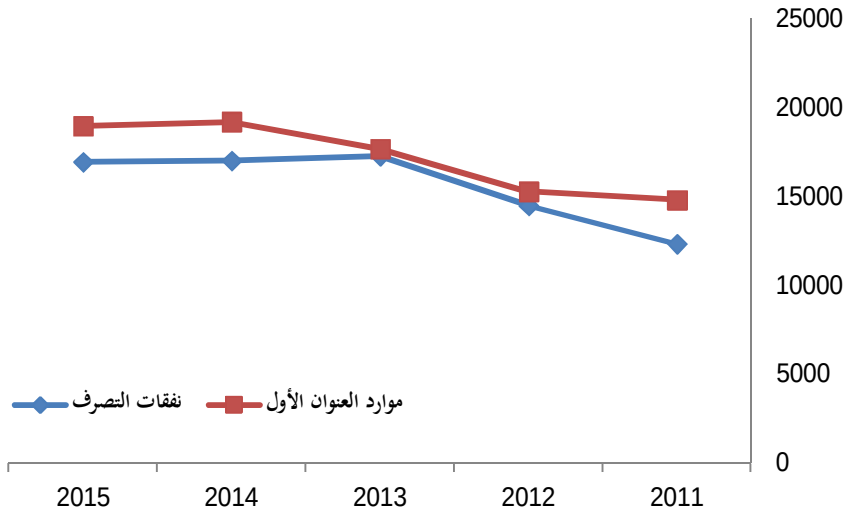


وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها على الصعيد الجهوي في سنة 2015 ما جملته 7.124,832 م.د أي ما نسبته 42 % من مجموع نفقات التصرّف مسجّلة بذلك ارتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة حيث كانت في حدود 37,76 % في سنة 2014 و33,96 % في سنة 2013. وتجدر الإشارة إلى أنّ قسم التأجير العمومي استأثر بنسبة 95,66% من جملة نفقات التصرّف المأمور بصرفها جهويّا في سنة 2015 مقابل 95,97 % في سنة 2014.

أمّا بخصوص هيكلة نفقات التصرّف في سنة 2015، فيبيّن الرسم التّالي توزيعها بين مختلف الأقسام في سنة 2015 :

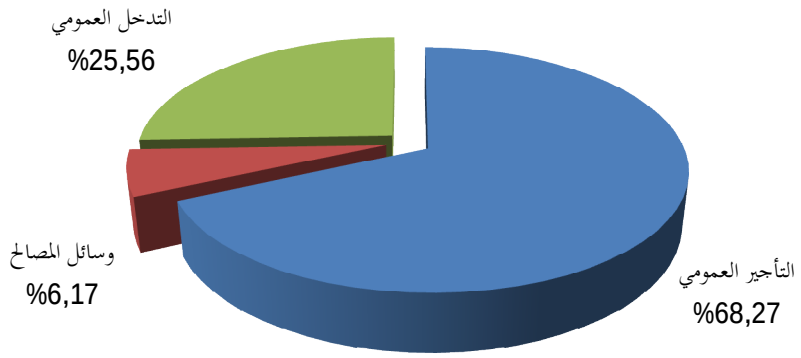


يبرز من الرسم أعلاه، تواصل ارتفاع حصة التّأجير العمومي حيث تطوّرت من 61,86 % سنة 2014 إلى 68,27 % في سنة 2015. كما تدعّمت حصة قسم وسائل المصالح من 5,53 % في سنة 2014 إلى 6,17 % وذلك على حساب قسم التدخل العمومي الذي تراجعت حصته من 32,61 % في التصرّف السّابق إلى 25,56 % في سنة 2015.

## 1- التأجير العمومي

بلغت الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير العمومي بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2015 ما قيمته 11.197,389 م.د، ثم تمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التكميلي إلى 11.630,969 م.د. وباعتبار توزيع اعتمادات تكميلية قدرها 86,381 م.د لفائدة هذا القسم وكذلك تحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، بلغت الاعتمادات النهائية 11.710,581 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السّابقة، نموّا بنسبة 9,86 % في سنة 2015 مقابل 8,41% في التّصرف السابق.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 11.581,387 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 98,90 % (وهي تقريبا نفس نسبة الاستهلاك المسجّلة في السنة السابقة 98,89 %). وشهدت هذه النفقات تطوّرا بمبلغ 1.040.641 م.د وبنسبة 9,87 % مقابل 932,716 م.د و9,71 % في التصرّف السابق.

وتواصل في سنة 2015، ارتفاع حصّة نفقات التّأجير ضمن جملة نفقات العنوانين الأوّل والثاني من ميزانيّة الدّولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدّين العمومي) لتبلغ 51,74 % مقابل 49,68 % في سنة 2014.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي وتطوّرها خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 :

م.د

| البنـود | الاعتمادات النّهائية 2015 | الاعتمادات المأمور بصرفها | | | | تطوّر المصاريف 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | | 2015 | | | |
| | | القيمة | الحصّة % | القيمة | الحصّة % | القيمة | النسبة % |
| - المنح المخوّلة للسلط العموميّة | 18,079 | 18,258 | 0,17 | 17,485 | 0,15 | 0,773- | 4,23- |
| - تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج | 3.287,705 | 3.669,972 | 34,82 | 3.255,872 | 28,11 | 414,100- | 11,28- |
| - منح للمؤسّسات العموميّة | 153,352 | 180,115 | 1,71 | 150,492 | 1,30 | 29,623- | 16,45- |
| - نفقات التأجير العمومي حسب البرامج | 8.251,445 | 6.672,401 | 63,30 | 8.157,538 | 70,44 | 1.485,137 | 22,26 |
| **الجملـة** | **11.710,581** | **10.540,746** | **100,00** | **11.581,387** | **100,00** | **1.040,641** | **9,87** |

ويعود تراجع نفقات بند تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج بمبلغ 414,100 م.د وبنسبة 11,28 % نتيجة لانخراط الثمانية وزارات المذكورة أعلاه في مشروع الميزانية حسب الأهداف وهو ما أدّى إلى ارتفاع حصّة نفقات التأجير العمومي حسب البرامج من جملة نفقات التأجير العمومي إلى ما نسبته 70,44 % مقابل 63,30 % في سنة 2014.

ويبرز الرسم البياني التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي لسنة 2015 بين مختلف الأبواب:

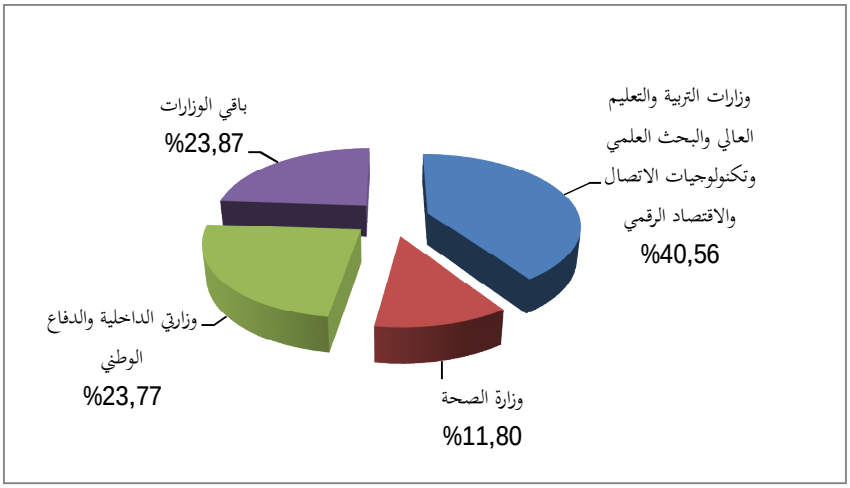


يتبين من الرسم أعلاه، استئثار قطاعات الصحّة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي بالجانب الأوفر من نفقات التأجير العمومي وذلك بحصة بلغت 52,36 %.

وبلغت النفقات المأمور بصرفها جهويّا 6.815,960 م.د ومثّلت ما نسبته 58,85 %. وانتفعت وزارة التربية بالنصيب الأوفر من اعتمادات التّأجير المأمور بصرفها جهويّا حيث تم صرف مبلغ 3.676,030 م.د أي ما نسبته 53,93 % من جملة هذه النفقات. كما أنجزت المصالح الجهوية التابعة لوزارة الصحة نفقات بعنوان التأجير العمومي بما قيمته 1.161,490 م.د ونسبته 17,04 %.

## 2- وسائل المصالح

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 التّقديرات بعنوان قسم وسائل المصالح بمبلغ 1.099,361 م.د. إلاّ أنه تمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 1.024,361 م.د. وباعتبار التعديلات والتحويلات بين الفصول والأقسام ومن باب إلى باب، بلغت هذه الاعتمادات ما جملته 1.077,169 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السابقة تطورا بنسبة 6,20 % مقابل انخفاض بنسبة 1,95 %. وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات إلى غاية 1.046,222 م.د أي بنسبة 97,13 % مقابل 92,95 % في سنة 2014.

وشهد حجم النفقات المنجزة بعنوان قسم وسائل المصالح في سنة 2015 تطورا بما قيمته 103,488 م.د ونسبته 10,98 % مقابل تراجع على التوالي بمبلغ 27,033 م.د وبنسبة 2,79 % في التصرّف السابق علما بأنّ مؤشر الأسعار شهد في سنة 2015 نموّا بنسبة 4,9 %[35].

ويبرز الجدول التّالي توزيع النفقات المتعلّقة بوسائل المصالح في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014:

م.د

| البنود | الاعتمادات النهائيّة 2015 | الاعتمادات المأمور بصرفها | | | | تطوّر المصاريف 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | | 2015 | | | |
| | | القيمة | الحصة % | القيمة | الحصة % | القيمة | النسبة % |
| - النفقات الخصوصيّة للسلط العموميّة | 14,507 | 11,625 | 1,23 | 13,887 | 1,33 | 2,262 | 19,46 |
| - نفقات تسيير المصالح العموميّة | 427,611 | 391,030 | 41,48 | 405,464 | 38,75 | 14,434 | 3,69 |
| - نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية | 13,100 | 13,617 | 1,44 | 12,996 | 1,24 | 0,621 - | 4,56 - |
| - منح للمؤسّسات العموميّة | 75,888 | 124,424 | 13,20 | 74,662 | 7,14 | 49,763 - | 39,99 - |
| - نفقات تسيير المصالح العموميّة حسب البرامج | 546,063 | 402,038 | 42,65 | 539,213 | 51,54 | 137,176 | 34,12 |
| **الجملة** | **1.077,169** | **942,734** | **100,00** | **1.046,222** | **100,00** | **103,488** | **10,98** |

[35] التّقرير السنوي للبنك المركزي التّونسي لسنة 2016.

وفي خصوص توزيع نفقات وسائل المصالح بين أبواب الميزانية في سنة 2015 فقد حافظ هذا القسم على نفس الهيكلة مقارنة بالسنة السابقة حيث استأثرت وزارة الداخلية بالجانب الأوفر منها (20,15 % مقابل 20,87 %) تليها وزارة الدفاع الوطني (12,85 % مقابل 12,86 %) ثمّ وزارة الصحّة (9,66 % مقابل 8,76 %) ووزارة التربية (9 % مقابل 10,50 %).

## 3- التدخّل العمومي

بلغت الاعتمادات المخصّصة لقسم التّدخل العمومي ضمن قانون الماليّة لسنة 2015 ما قيمته 5.173,747م.د. وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التكميلي بما قيمته 471,753 م.د. وانتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية قدرها 19,005 م.د وباعتبار تحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام ومن باب إلى باب، بلغت التقديرات النهائية 4.720,202 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السابقة، تراجعا بنسبة 16 % مقابل تراجع بنسبة 17,83% في التصرّف السّابق.

وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 4.336,969 م.د أي بنسبة 91,88 %. وعلى غرار السنة السابقة، شهدت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2015 تقلّصا بمبلغ 1.219,369 م.د وبنسبة 21,95 % مقابل تراجع قدره 1.166,531 م.د ونسبته 17,35 %. ويعزى هذا التقلّص أساسا إلى تراجع دعم المحروقات في سنة 2015 بما قيمته 1.434,934 م.د الذي حدّت منه زيادة قدرها 113,328 م.د في نفقات دعم الموادّ الأساسية.

وفي ما يخص هيكلة نفقات التدخّل العمومي فقد تدنّت حصة دعم المحروقات إلى 21,17 % مقابل 42,35 % في التصرّف السابق وذلك لفائدة دعم المواد الأساسية الذي ارتفعت حصته إلى 35,28 % مقابل 25,50 % وذلك كما يبرز من الرّسم البياني التّالي:

م.د

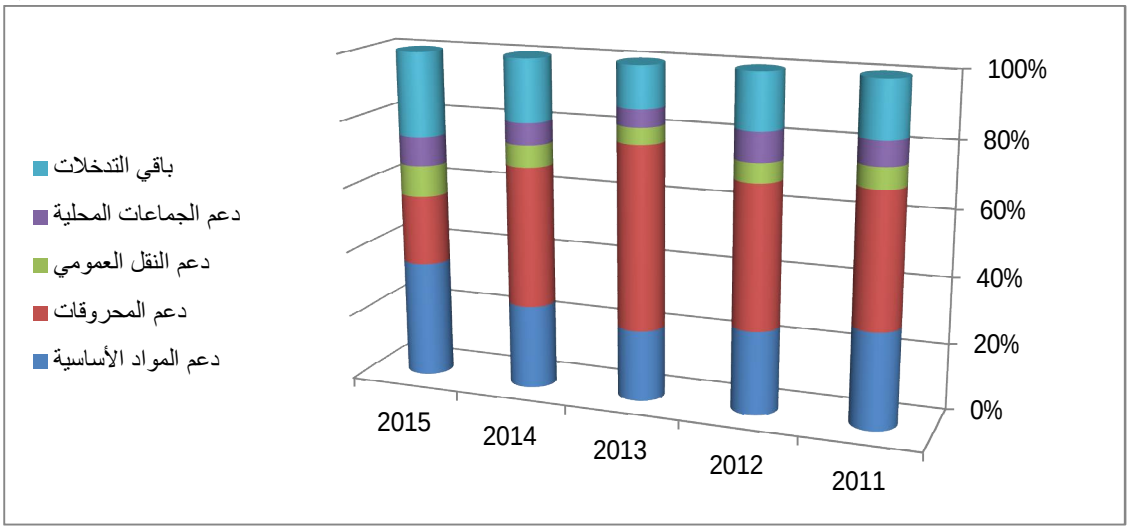


ويُبرز الجدول الموالي توزيع نفقات التدخّل العمومي بين مختلف الوزارات في سنة 2015 مقارنة بإنجازات التصرّف السابق:

م.د

| الأبواب | الاعتمادات النهائيّة 2015 | الاعتمادات المأمور بصرفها | | | | تطوّر المصاريف 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | | 2015 | | | |
| | | القيمة | الحصة (%) | القيمة | الحصة (%) | القيمة | النسبة (%) |
| -وزارة الداخلية | 419,212 | 381,944 | 6,87 | 418,151 | 9,64 | 36,207 | 9,48 |
| - وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم | 1.286,896 | 2.353,616 | 42,36 | 918,846 | 21,18 | 1.434,770 - | 60,96 - |
| - وزارة التجارة | 1.549,596 | 1.438,743 | 25,89 | 1.549,596 | 35,73 | 110,853 | 7,70 |
| - وزارة النقل | 416,678 | 384,940 | 6,93 | 416,571 | 9,61 | 31,631 | 8,22 |
| - وزارة الشؤون الاجتماعية | 588,484 | 530,020 | 9,54 | 588,064 | 13,56 | 58,044 | 10,95 |
| - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي | 167,618 | 135,709 | 2,44 | 166,086 | 3,83 | 30,377 | 22,38 |
| - بقية الوزارات | 291,718 | 331,366 | 5,97 | 279,655 | 6,45 | 51,711 - | 15,37 - |
| **الجملة** | 4.720,202 | 5.556,33 | 100,00 | 4.336,969 | 100,00 | 1.219,369- | 21,95 - |

واستأثرت وزارة التجارة بما نسبته 35,73 % من جملة الاعتمادات المأمور بصرفها في مجال التدخّل العمومي حيث بلغت النفقات بعنوان هذا القسم 1.549,596 م.د في سنة 2015 مسجّلة تطوّرا بنسبة 7,70 % مقارنة بسنة 2014. ومثّلت النفقات المنجزة بعنوان دعم الموادّ الأساسية النصيب الأوفر من جملة هذا القسم وبلغت ما يناهز 1.530 م.د صرف منها ما نسبته 81,90 % لدعم الحبوب الذي سجّلت بعنوانه زيادة قدرها 129,341 م.د مقارنة بالتصرف السابق.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية التي تمّ صرفها من قبل وزارة التجارة وتطوّرها خلال السنوات من 2011 إلى 2015 :

م.د

| المادّة | المبلغ | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| - الحبوب | 833,673 | 908,947 | 1.117,936 | 1.123,778 | 1.253,119 |
| - الزيت النباتي | 214,383 | 264,381 | 232,163 | 206,488 | 167,899 |
| - الحليب | 23,066 | 31,928 | 57,107 | 61,737 | 63,911 |
| - السكر | 10,840 | 10,435 | 9,685 | 9,342 | 8,946 |
| - الطماطم | 9,553 | 10,794 | 12,429 | - | - |
| - الورق المدرسي | 4,300 | 4,344 | 4,321 | 2,821 | 4,300 |
| - العجين الغذائي | 4,185 | 4,804 | 16,359 | 12,506 | 31,825 |
| **الجملة** | 1.100,000 | 1.235,633 | 1.450,000 | 1.416,672 | 1.530,000 |

وفي المقابل، تراجعت الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والمتعلقة بقسم التدخّل العمومي بما قدره 1.434,770 م.د وما نسبته 60,69 % حيث بلغت 918,846 م.د في سنة 2015 مقابل 2.353,616 م.د في السنة السابقة. وتمثلت هذه النفقات أساسا في دعم المحروقات في حدود 918 م.د لفائدة كلّ من الشركة التّونسيّة للكهرباء والغاز (858 م.د) و الشركة التونسية لصناعات التكرير (60 م.د).

أمّا بالنسبة لنفقات وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال التدخّل العمومي(588,064 م.د) فقد مثّلت في سنة 2015 نسبة 13,56 % وسجّلت تطورا بنسبة 10,95 % مقارنة بالتصرّف السابق. وشملت هذه النفقات أساسا المنح المسندة للفئات محدودة الدّخل بمبلغ 432,516 م.د. كما شملت تلك النفقات المنح المسندة للاتّحاد التّونسي للتّضامن الاجتماعي بما جملته 42,83 م.د والمساهمة بعنوان تعديل الجرايات بمبلغ يناهز 54 م.د وتسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد بما جملته 18 م.د بالإضافة إلى منحة الشيخوخة لفائدة عمّال الحضائر بمبلغ 10 م.د.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها من ميزانية وزارة النقل بعنوان التدخّل العمومي 416,571 م.د خصّص منها مبلغ 410,956 م.د لفائدة شركات النقل العمومي مقابل 371,456 م.د في التصرّف السابق. كما أنجزت وزارة الدّاخلية نفقات بعنوان قسم التّدخل العمومي بلغت قيمتها 418,151 م.د ونسبتها 9,64 % وتحصّلت الجماعات المحليّة على الجانب الأوفر منها أي بمبلغ جملي يساوي 391,580 م.د. وأنفقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ما يقارب 166,086 م.د في مجال التدخّل العمومي منها 143,777 م.د في شكل منح لفائدة الطلبة داخل الجمهورية وخارجها.

**ب - فوائد الدّين العمومي**

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 التّقديرات بعنوان فوائد الدّين العمومي بما قيمته 1.705 م.د. وقد تمّ التّرفيع في حجمها ضمن قانون الماليّة التكميلي لتبلغ 1.750 م.د. ومقارنة بالسّنة السّابقة، شهد تصرّف 2015 نموّ الاعتمادات النّهائية المرصودة لهذا القسم بنسبة 18,64 % مقابل انخفاض بنسبة 2,43 % في السّنة السّابقة.

وعلى صعيد الانجازات، تمّ خلال سنة 2015 الأمر بصرف اعتمادات بعنوان تسديد فوائد الدّين العمومي بما قيمته 1.691,895 م.د مسجّلة استهلاك بنسبة 96,68 % مقابل 99,99 % في التصرّف السّابق. ونتيجة لذلك بلغ حجم الاعتمادات المتبقية 58,105 م.د تعلّق أساسا بالدّين الخارجي.

ويبرز الجدول التّالي نفقات فوائد الدّين العمومي في سنة 2015 مقارنة بالتصرّف السّابق :

م.د

| الفصل | الاعتمادات النهائيّة 2015 | الاعتمادات المأمور بصرفها | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة (%) |
| - فوائد الدّين الداخلي | 970,000 | 970,170 | 970,415 | 0,245 | 0,03 |
| - فوائد الدّين الخارجي | 780,000 | 504,828 | 721,480 | 216,652 | 42,92 |
| **الجملة** | 1.750,000 | 1.474,998 | 1.691,895 | 216,897 | 14,70 |

يبرز من الجدول أعلاه، أنّ تسارع نسق نموّ التسديدات بعنوان فوائد الدّين العمومي في سنة 2015 (14,70 % مقابل 4,35 %) نتج أساسا عن تسارع نسق نمو حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان فوائد الدّين الخارجي بنسبة 42,92 % مقابل تراجع بنسبة 11,29 % في التّصرف السّابق.

ونتيجة لذلك، انخفضت في سنة 2015 حصّة فوائد الدّين الدّاخلي من مجموع نفقات قسم فوائد الدّين العمومي لتبلغ 57,36 % مقابل 65,77 % في التصرّف السّابق. وتتوزّع النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2015 و2014 على النحو التالي:

بالدينار

| البيان / السنة | 2014 | | 2015 | | التغيرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | الحصّة | المبلغ | الحصّة (%) | القيمة | النسبة (%) |
| **أ - فوائد الدين العمومي الدّاخلي** | **970.170.000** | **65,77** | **970.414.858** | 57,36 | 244.858 | 0,03 |
| **- فوائد دين الدّولة للسنة** | **930.283.060** | **63,07** | **956.602.707** | 56,54 | 26.319.647 | 2,83 |
| - رقاع الخزينة | 558.585.834 | 37,87 | 492.353.944 | 29,10 | 6.6231.890- | 11,86- |
| - الإيداعات بالخزينة العامّة | 199.222.511 | 13,51 | 225.805.320 | 13,35 | 26.582.809 | 13,34 |
| - القرض الوطني 2014 | 1.488.529 | 0,10 | 58.984.629 | 3,49 | 57.496.100 | 38,63 |
| - الدين الداخلي بالعملة الصعبة | 25.120.551 | 1,70 | 9.256.960 | 0,55 | 15.863.591- | 63,15- |
| - تعهدات أخرى على كاهل الدّولة | 145.865.635 | 9,89 | 156.717.558 | 9,26 | 10.851.923 | 7,44 |
| - فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة | 22.541.125 | 1,53 | 13.812.152 | 0,82 | 8.728.973- | 38,72- |
| **- تسوية تسبقات الخزينة تعود إلى لسنة السابقة** | **17.345.815** | **1,18** | **13.484.295** | **0,80** | **3.861.520-** | **22,26-** |
| **ب - فوائد الدين العمومي الخارجي** | **504.827.563** | **34,23** | **721.480.571** | 42,64 | 216.653.008 | 42,92 |
| - فوائد الدين الخارجي للسنة | 504.827.563 | - | 678.603.114 | 40,11 | 173.775.551 | 34,42 |
| - تسوية تسبقة الخزينة خلال سنة 2014 | - | - | 42.877.456 | 2,53 | | |
| **المجموع ( أ + ب )** | **1.474.997.563** | **100,00** | **1.691.895.429** | 100,00 | 216.897.866 | 14,70 |

خلافا لسنة 2014، تراجع حجم التسديدات بعنوان الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة بما نسبته 11,86 % مقابل نمو بما نسبته 7,49 % في التصرّف السابق. وشهدت سنة 2015 انخفاض حصّة هذه الفوائد من مجموع الاعتمادات المأمور بصرفها لتسديد فوائد الدّين العمومي الدّاخلي لتبلغ ما نسبته 50,74 % مقابل 57,58 % في سنة 2014 و61,54 % في سنة 2013.

وارتفع حجم الفوائد المدفوعة بعنوان الإيداعات بالخزينة العامّة (255,805 م.د) بنسبة 13,34 %. وأدّى ذلك إلى تدعّم حصّتها ضمن فوائد الدّين الدّاخلي لتبلغ 23,27 % مقابل 20,53 % في سنة 2014. وقد تعلّقت هذه التسديدات أساسا بفوائد الصندوق الوطني للادخار التونسي (154,806 م.د) وصندوق الودائع والأمانات (50,173 م.د) والصندوق الوطني للضمان (15,137 م.د).

وفي ما يتعلّق بالتعّهدات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة (156,718 م.د)، فقد ارتفع حجمها في سنة 2015 بما نسبته 7,44 % وبلغت حصّتها من جملة فوائد الدّين الداخلي 16,15 % مقابل 15,04 % في سنة 2014. وعلى غرار التصرّف السابق، شملت هذه التعهّدات أساسا مصاريف تسيير صندوق الادّخار الوطني التونسي والحسابات البريدية (79,207 م.د) وعمولة إصدار رقاع الخزينة القابلة للتنظير (63,832 م.د). وتغطية مخاطر الصرف الراجعة إلى صندوق القروض والجماعات المحلية بما قيمته 13,340 م.د.

وشهدت سنة 2015 نمو النفقات المؤدّات بعنوان فوائد الدّين الخارجي (721,481 م.د) بنسبة 42,92 % مقابل تراجع بنسة 11,29 % في التصرف السابق.

ويبرز الرّسم التّالي هيكلة الدّفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي في سنة 2015:

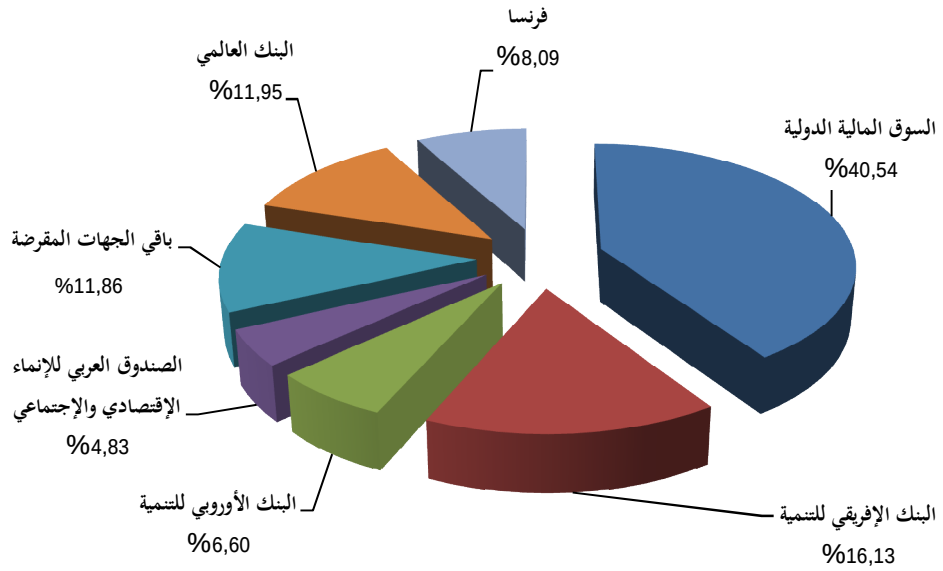


واستنادا إلى كتاب الدّين لسنة 2015، شهدت فوائد الدّين الخارجي (678,603 م.د) ارتفاعا في حصّة فوائد قروض البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير (11,95 % مقابل 8,87 %) والبنك الإفريقي للتنمية (16,13 % مقابل 15,50 %). وفي المقابل انخفضت الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السّوق الماليّة الدّولية (278,737 م.د مقابل 329,992 م.د) حيث بلغت حصّتها ضمن الدّفوعات بعنوان فوائد الدّين الخارجي 40,54 % مقابل 45,58 % في التصرّف السّابق، غير أنّ حجم الدّين الباقي للتسديد بعنوان هذه القروض بلغ 9.617,879 م.د في سنة 2015 مقابل 7.140,586 م.د في السّنة السّابقة أي بنسبة نموّ بلغت 34,69 %. ونتج هذا النموّ عن المفعول المزدوج لإصدار قرض رقاعي جديد بقيمة 1000 مليون دولار ولارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.

## II- نفقات العنوان الثّاني

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 تقديرات اعتمادات الدّفع للعنوان الثّاني لميزانية الدّولة، بمبلغ 8.464 م.د مقابل 8.034,500 م.د في التصرف السابق. وتوزّعت هذه التقديرات بين نفقات التّنمية (5.039 م.د) ونفقات تسديد أصل الدّين (3.425 م.د). واقتضى قانون الماليّة التّكميلي التخفيض في كلّ من تقديرات نفقات التّنمية إلى

4.670 م.د وتقديرات نفقات تسديد أصل الدّين إلى 3.070 م.د لتضبط اعتمادات الدّفع للعنوان الثّاني في حدود مبلغ 7.740 م.د. ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت سنة 2015 تراجعا لهذه الاعتمادت بنسبة 1,58 % مقابل نموّ بنسبة 10,72 %.

وبإضافة مبلغ 148,691 م.د الذي يمثّل حجم الترفيع في تقديرات نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 22 جوان 2016 ، ترتفع الاعتمادات النهائيّة للعنوان الثّاني خلال سنة 2015 إلى 7.888,691 م.د مقابل 7.942,985 م.د في سنة 2014.

وتمّ في سنة 2015 توزيع هذه الاعتمادات في حدود 7.583,385 م.د[36] مقابل 7.571,975 م.د في السنة السّابقة. وتمّ استهلاكها في حدود 7.309,658 م.د أي نسبة 96,39 % مقابل 97,42 % في 2014. وأفرز تنفيذ ميزانية العنوان الثّاني اعتمادات باقية قدرها 579,033 م.د موزعة بين نفقات التّنمية المحمولة على موارد الدّولة (442,337م.د منها اعتمادات غير موزّعة قدرها 247,052 م.د) ونفقات التّنمية المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة (136,696 م.د منها اعتمادات غير موزّعة قدرها 58,254 م.د).

ومقارنة بالسنة السّابقة، تراجعت نفقات العنوان الثّاني في سنة 2015 بنسبة 0,91 % مقابل نموّ نسبته 9,98 %. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 9 اعتمادات الدّفع المفتوحة بموجب قانون الماليّة لسنة 2015 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنّصوص اللاّحقة وكذلك الاعتمادات المأمور بصرفها في سنتي 2015 و2014 حسب أبواب الميزانيّة.

ونتج تدنّي نفقات العنوان الثّاني (67,236 م.د) في سنة 2015، مقابل الزيادة الحاصلة في التصرف السابق بمبلغ (669,167 م.د)، عن المفعول المزدوج لتقلّص نفقات عديد أبواب الميزانيّة أهمّها وزارة الماليّة (- 539,533 م.د) ووزارة النقل (- 169,360 م.د) ووزارة الصّناعة والطاقة والمناجم (- 76,965 م.د) وتسديد أصل الدّين العمومي (- 129,999 م.د) من جهة، ولتطوّر نفقات أبواب أخرى خاصّة منها وزارة الدفاع الوطني (239,212 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (170,143 م.د) ووزارة الدّاخلية (165,583 م.د) من جهة أخرى. وتواصل في سنة 2015، تراجع حصّة نفقات تسديد أصل الدّين العمومي ضمن جملة نفقات العنوان الثّاني حيث بلغت 42% مقابل 43,38 % في السنة السّابقة و 44,79 % في سنة 2013.

ويتضمّن الجدول الموالي توزيع نفقات العنوان الثّاني في سنة 2015 وتطوّرها خلال الفترة من 2011 إلى 2015:

[36] الأمر الحكومي عدد 901 لسنة 2016 المؤرخ في 22 جويلية 2016 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2015 والأمر الحكومي عدد 857 لسنة 2016 المؤرخ في 24 جوان 2016 يتعلق بتوزيع اعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2015 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"

م.د

| البنود | اعتمادات الدّفع لسنة 2015 | | | الاعتمادات المستهلكـة | | | | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاعتمادات الموزّعة | الاعتمادات التّكميلية | الجملة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | القيمة | النّسبة % |
| **نفقات التّنمية** | 4.513,385 | - | 4.513,385 | 3.739,400 | 4.062,288 | 3.703,558 | 4.176,895 | 4.239,658 | 62,763 | 1,50 |
| **الاستثمارات المباشرة** | 2.927,011 | - | 2.927,011 | 1.856,417 | 2.057,986 | 1.974,559 | 1.957,569 | 2.741,864 | 784,295 | 40,06 |
| - المموّلة مباشرة من موارد الدّولة | 2.263,335 | 222,612 | 2.485,947 | 1.460,923 | 1.651,151 | 1.683,856 | 1.633,671 | 2.355,950 | 722,279 | 44,21 |
| - المصاريف الطارئة | 222,612 | 222,612 - | 0,000 | - | - | - | - | - | - | - |
| - المرتبطة بالموارد الخارجيّة الموظّفة | 441,064 | | 441,064 | 395,494 | 406,835 | 290,703 | 323,898 | 385,914 | 62,016 | 19,15 |
| **التمويل العمومي** | 1.586,374 | - | 1.586,374 | 1.882,983 | 2.004,302 | 1.728,999 | 2.219,326 | 1.497,794 | 721,532 - | 32,51 - |
| - المموّل مباشرة من موارد الدّولة | 1.334,160 | 138,361 | 1.472,521 | 1.743,875 | 1.928,170 | 1.665,416 | 2.162,463 | 1.407,233 | 755,230 - | 34,92 - |
| - المصاريف الطارئة | 138,361 | 138,361 - | 0,000 | - | - | - | - | - | - | - |
| - المرتبط بالموارد الخارجيّة الموظفة | 113,853 | - | 113,853 | 139,108 | 76,132 | 63,583 | 56,863 | 90,561 | 33,698 | 59,26 |
| **تسديد أصل الدّين** | 3.070,000 | - | 3.070,000 | 2.203,950 | 2.788,906 | 3.004,169 | 3.199,999 | 3.070,000 | 129,999 - | 4,06 - |
| **الجملة** | 7.583,385 | - | 7.583,385 | 5.943,350 | 6.851,194 | 6.707,727 | 7.376,894 | 7.309,658 | 67,236 - | 0,91- |

وتضمّن قانون الماليّة لسنة 2015، اعتمادات قدرها 429,273 م.د رصدت لباب نفقات التّنمية الطارئة. واقتضى قانون الماليّة التّكميلي التخفيض فيها إلى 365,151 م.د. وتمّ توزيعها في حدود 360,973 م.د. واستأثر قسم الاستثمارات المباشرة بالجانب الأوفر منها (222,612 م.د).

ومن حيث توزيع الاعتمادات التّكميلية على أبواب الميزانيّة، فقد انتفعت وزارة الدّاخلية بالجانب الأوفر منها (100 م.د) وقد خصّصت بالكامل لبند المصاريف المختلفة ضمن قسم الاستثمارات المباشرة تليها وزارة الصحة بمبلغ 93,500 م.د منه 63 م.د للتّمويل العمومي وتحديدا لفصل التدخلات في الميدان الاجتماعي. ثمّ وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (71,945 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 توزيع الاعتمادات التّكميلية للعنوان الثّاني خلال سنة 2015.

وعلى غرار التصرّف السابق، ارتفع في سنة 2015 حجم نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة والبالغة 476,475 م.د بنسبة 25,15 % مقابل 7,63 % و ذلك على حساب الاستثمارات المباشرة التي بلغت حصتها من هذه النفقات نسبة 80,99 % مقابل 85,07 %.

**أوّلا - نفقات التّنمية**

حدّد قانون الماليّة لسنة 2015 حجم اعتمادات البرامج لنفقات التّنمية بما قيمته 5.278,955 م.د واعتمادات التعهد بمبلغ 6.347 م.د. واقتضى قانون الماليّة التّكميلي زيادة في اعتمادات البرامج قدرها 379,180 م.د لتصبح في حدود 5.658,135 م.د وزيادة في اعتمادات التعهد قيمتها 493,180 م.د لتبلغ 6.840,180 م.د.

وبلغت اعتمادات الدّفع المفتوحة بقانون الماليّة لسنة 2015 بعنوان نفقات التّنمية 5.039 م.د. وعلى غرار السنة السّابقة، اقتضى قانون الماليّة التّكميلي التخفيض فيها لتبلغ 4.670 م.د. وعلى المستوى الترتيبي، تمّ الترفيع في اعتمادات نفقات التّنمية المموّلة بموارد خارجية موظفة بما قدره 148,691 م.د ليبلغ الحجم النهائي للاعتمادات المخصّصة للتنمية خلال سنة 2015 ما قدره 4.818,691 م.د مسجّلا مقارنة بالسنة السّابقة، نموّا طفيفا نسبته 1,6 % مقابل 15,65 %.

واقتصر توزيع هذه الاعتمادات على مبلغ 4.513,385 م.د. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2015 بعنوان نفقات التّنمية ما قدره 4.239,658 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات الموزعة في حدود 93,94 % مقابل 95,54 % في التصرف السّابق. وبلغت اعتمادات الدّفع المتبقية في موفّى سنة 2015 من ميزانية نفقات التّنمية 273,727م.د شملت نفقات التّنمية المموّلة مباشرة من ميزانية الدّولة (195,285 م.د) وتلك المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (78,442 م.د).

وارتفع في سنة 2015 حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التّنمية بما قيمته 62,763 م.د ونسبته 1,50 % مقابل 473,337 م.د ونسبة 12,78 % في السنة السّابقة.

ومن جهة أخرى، ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 الاعتمادات المخصّصة لقسم نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة في حدود 464,480 م.د. ولم يطرأ عليه تغيير بموجب قانون الماليّة التّكميلي. وباعتبار الترفيع في هذه الاعتمادات وفق قرار وزير الماليّة بما قدره 148,691 م.د، تضبط الاعتمادات النهائيّة لهذا القسم بمبلغ 613,171 م.د في سنة 2015 مقابل 517,270 م.د في التصرّف السّابق.

واقتصر توزيع هذه الاعتمادات على مبلغ 554,917 م.د[37] وهو ما يمثّل 90,50 % من الاعتمادات النهائية مقابل 90,60 % في التصرف السّابق. وشملت الاعتمادات غير الموزّعة أساسا وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (32,200 م.د) ورئاسة الحكومة (15,534 م.د).

ومن حيث التنفيذ، بلغت في سنة 2015 الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة ما قيمته 476,475 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات الموزّعة قدرها 85,86 % مقابل 81,25 % في التصرّف السابق ممّا أفرز فواضل اعتمادات بلغت 78,442 م.د تعلّق أهمّها بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (25,415 م.د) تليها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (17,210 م.د) ووزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدّولي (14,872 م.د).

وشهدت سنة 2015 تسارع نسق نموّ النفقات المرتبطة بموارد خارجية موظّفة حيث كانت الزيادة بنسبة 25,14 % مقابل 7,47 % في التصرّف السابق. وعلى خلاف السنوات السّابقة ارتفعت حصّة هذه النفقات من جملة نفقات التّنمية إلى 11,24 % مقابل 9,12 % في التصرّف السابق.

ويتضمّن الجدول المضمّن بالملحق عدد 11 توزيع الاعتمادات المتعلّقة بالنّفقات المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2015 حسب الأبواب ومقارنتها بنفقات سنة 2014.

ومن جهة أخرى، فقد شهدت سنة 2015 تغيّرا هامّا في هيكلة نفقات التّنمية. حيث أنه أمام نموّ النفقات بعنوان الاستثمارات المباشرة (+ 784,295 م.د) أدّى تراجع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي (-721,532 م.د) إلى تدنّي حصّته ضمن نفقات التّنمية لتبلغ 35,32 % مقابل 53,13 % في سنة 2014.

[37] الأمر الحكومي عدد 857 لسنة 2016 المؤرخ في 24 جوان 2016 يتعلق بتوزيع اعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2015 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"

**أ- الاستثمارات المباشرة**

ارتفعت الاعتمادات النهائية بعنوان الاستثمارات المباشرة من 2.118,576 م.د في سنة 2014 إلى 2.927,011م.د في سنة 2015 مسجّلة نموّا بنسبة 38,16 % مقابل 3,24 % في التصرّف السابق. وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 2.741,864 م.د أي بنسبة 93,67 % مقابل 92,40 % في سنة 2014 ممّا أفرز اعتمادات غير مستهلكة قدرها 185,147 م.د موزّعة بين الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (129,997 م.د) وتلك المموّلة بموارد خارجية موظّفة (55,150 م.د).

وعلى خلاف السنة السّابقة، شهدت سنة 2015 نموّ حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الاستثمارات المباشرة بنسبة 40,06 % مقابل تقلّص نسبته 0,86 % في سنة 2014. ويعود هذا التطوّر إلى ارتفاع كلّ من الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (+ 722,279 م.د) والاستثمارات المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (+62,016 م.د).

## 1. الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة

ارتفعت في سنة 2015 النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة والبالغة 2.355,950 م.د بنسبة 44,21 % مقابل نموّ 2,98 % في السنة السّابقة. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصّتها ضمن الاستثمارات المباشرة لتبلغ 85,93 % مقابل 83,45 %. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة حسب أبواب الميزانيّة وذلك خلال سنتي 2014 و2015:

م.د

| الأبواب | الاستثمارات | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| - وزارة الدّاخلية | 51,815 | 220,759 | 168,944 | 326,05 |
| - وزارة الدفاع الوطني | 343,413 | 581,924 | 238,511 | 69,45 |
| - وزارة الفلاحة | 226,703 | 274,779 | 48,076 | 21,21 |
| - وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية | 513,526 * | 608,194 | 94,668 | 18,43 |
| - وزارة الصحّة | 98,258 | 135,332 | 37,074 | 37,73 |
| - وزارة التربية | 152,124 | 164,302 | 12,178 | 8,01 |
| - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | 109,828 | 122,612 | 12,784 | 11,64 |
| - وزارة الشباب والرياضة | 51,596 | 72,558 | 20,962 | 40,63 |
| - باقي الوزارات | 86,408 * | 175,490 | 89,082 | 103,09 |
| **الجملة** | **1.633,671** | **2.355,950** | **722,279** | **44,21** |

- **تمّت معالجة هذه المعطيات باعتبار إفراد جزء البيئة بباب ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015**

يتّضح من الجدول أعلاه أنّ نموّ الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (+ 722,279 م.د) نتج عن تطوّر هذه النفقات لدى أغلب أبواب الميزانيّة وأهمّها وزارة الدفاع الوطني (+238,511 م.د) تليها وزارة الدّاخلية (+ 168,944 م.د) ثمّ وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (+ 94,668 م.د).

وعلى غرار السنوات السّابقة، خصّص الجانب الأوفر من نفقات وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بعنوان الاستثمارات المباشرة الممولّة من موارد الدّولة (608,194 م.د) لبند الطرقات والجسور (517,992 م.د) وبند الإسكان (41,933 م.د).

وفيما يتعلّق بالنفقات المنجزة من قبل وزارة الدفاع الوطني (581,924 م.د) فقد شملت خاصة التجهيزات العسكرية (553,395 م.د) والهيكل الأساسي العسكري (26,555 م.د).

وبالنسبة إلى نفقات وزارة الدّاخلية (220,759 م.د)، فقد شملت خاصة تجهيزات للأمن الداخلي (157,616م.د) والهيكل الأساسي للأمن الداخلي (22,497 م.د).

وعلى خلاف السنة السّابقة، شهدت سنة 2015 نموّ حجم النفقات المنجزة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بعنوان الاستثمارات المباشرة (274,779 م.د) بما قيمته 48,076 م.د ونسبته 21,21 %. وشملت هذه النفقات أساسا قطاع الغابات (58,416 م.د) والمحافظة على المياه وأديم الأرض (58,717 م.د) والمناطق السقوية (69,584 م.د). كما شملت النفقات مشاريع تخص بناء السدود والهياكل المائية وذلك بمبلغ 18,470 م.د.

## 2. الاستثمارات الممولّة بموارد خارجية موظّفة

تواصل في سنة 2015، نموّ الاعتمادات الموزّعة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة والبالغة 441,064 م.د ولو بنسق أقلّ حيث كانت الزيادة بنسبة 14,86 % مقابل 22,65 % في التصرّف السّابق. وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود 385,914 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 87,50 %.

وسجّلت سنة 2015 تسارع نسق تطوّر هذه الاستثمارات حيث كانت الزيادة بنسبة 19,15 % مقابل 11,42% في التصرّف السابق. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات الممولّة عن طريق الموارد الخارجية الموظّفة حسب أبواب الميزانيّة وذلك خلال سنتي 2014 و 2015:

م.د

| البيانات | الاستثمارات | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| وزارة الفلاحة | 107,989 | 147,052 | 39,063 | 36,17 |
| وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية | 177,453 | 211,093 | 33,640 | 18,96 |
| وزارة التربية | 16,327 | 10,950 | 5,377 - | 32,93 - |
| وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | 22,129 | 16,776 | 5,353 - | 24,19 - |
| وزارة التجارة والصناعات التقليدية | - | 0,043 | 0,043 | - |
| **الجملة** | 323,898 | 385,914 | 62,016 | 19,15 |

يبرز الجدول السّابق أنّ نموّ النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات الممولّة بموارد خارجية موظّفة خلال سنة 2015 (62,016 م.د) نتج عن المفعول المزدوج لتطوّر هذه النفقات أساسا لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد

البحري (39,063 م.د) والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ( 33,640 م.د) من جهة، ولتقلّصها بكلّ من وزارة التربية (- 5,377 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (- 5,353 م.د).

واستأثرت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (211,093 م.د) بالنصيب الأوفر من هذه النفقات. وشملت أساسا بند الطرقات والجسور بمبلغ 151,865 م.د. كما شملت هذه الاستثمارات بند الإسكان بما قدره 53,437م.د.

ومن ناحيتها، ارتفعت في سنة 2015 الاستثمارات المنجزة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى 147,052 م.د مقابل 107,989 م.د في السنة السّابقة. وقد صرفت أساسا بعنوان بند الماء الصالح للشراب (58,555 م.د) وذلك خاصّة لتعهّد هياكل التزوّد بالماء الصالح للشراب (36,553 م.د) وتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب (19,859 م.د) وبند المناطق السقوية (27,275 م.د) وبند المحافظة على المياه وأديم الأرض (19,143م.د).

### ب- التّمويل العمومي

بلغت في سنة 2015 الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي 1.586,374 م.د مقابل 2.253,399 م.د في السنة السّابقة مسجلة تراجعا بنسبة 29,60 % مقابل نموّ بنسبة 26,64 % في سنة 2014 وتراجع بنسبة 12,71 % في سنة 2013. وتمّ الإذن بصرف هذه الاعتمادات في حدود 1.497,794 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 94,42 % مقابل 98,49 %.

ومقارنة بإنجازات السنة السّابقة، شهدت سنة 2015 تقلّص هذه النفقات بما قيمته 721,532 م.د ونسبته 32,51 % مقابل ارتفاع قدره 490,326 م.د ونسبته 28,36 % في التصرّف السابق. ويعزى هذا التدنّي إلى تراجع نفقات التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة (- 755,230 م.د) حدّ منه تطوّر نفقات التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (33,698 م.د).

### 1- التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة

تراجعت في سنة 2015 الاعتمادات النهائية المرصودة بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة بنسبة 32,10 % حيث بلغت 1.472,521 م.د مقابل 2.168,748 م.د في التصرّف السابق، وتمّ استهلاكها بنسبة 95,57 %. وخلافا للسنة السّابقة، شهدت سنة 2015 تقلّص هذه النفقات بنسبة 34,92 % مقابل نموّ بنسبة 29,85 %، وأدّى ذلك إلى تراجع حصّتها ضمن نفقات التمويل العمومي لتبلغ 93,95 % مقابل 97,72 % في سنة 2014.

ويبرز الجدول الموالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة وتطوّرها في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014:

م.د

| الفصول | الاعتمادات المأمور بصرفها | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| 1- الاستثمارات | 286,597 | 265,608 | - 20,989 | - 7,32 |
| 2- التدخّلات | 820,670 | 849,055 | 28,385 | 3,46 |
| 3- تسديد القروض | 8,339 | 28,265 | 19,926 | 238,95 |
| 4- المساهمات | 673,072 | 53,324 | - 619,748 | - 92,08 |
| 5- القروض | 1,150 | 31,880 | 30,730 | - |
| 6- التوازن المالي | 72,800 | 64,077 | - 8,723 | - 11,98 |
| 7- تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية | 299,835 | 115,024 | - 184,811 | - 61,64 |
| **الجملة** | **2.162,463** | **1.407,233** | **- 755,230** | **- 34,92** |

شهدت سنة 2015 تقلّص حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي الممولّ مباشرة من موارد الدّولة بمبلغ 755,230 م.د. ونتج ذلك عن المفعول المزدوج لتراجع النفقات المنجزة بعنوان بعض البنود أهمّها المساهمات (- 619,748 م.د) و"تطهير وإعادة هيكلة المؤسّسات العمومية" (- 184,811 م.د) من جهة، ولنموّ نفقات البعض الآخر خاصة منها القروض (+ 30,730 م.د) والتدخلات (+ 28,385 م.د).

وعلى خلاف السنوات السّابقة، تدعّمت في هذه السنة حصّة بند التدخلات ضمن النفقات بعنوان التمويل العمومي لتبلغ 60,34 % مقابل 37,95 % في التصرّف السّابق. وفي مقابل ذلك تدنّت حصّة المساهمات لتبلغ 3,79 % مقابل على التوالي 31,13 % و31 % خلال سنتي 2014 و 2013 وذلك أساسا نتيجة تخصيص مبالغ للترفيع في رأس مال البنوك العموميّة.

- **الاستثمارات**

شهدت سنة 2015 تراجع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الاستثمارات (265,608 م.د) بما نسبته 7,32 % مقابل نموّ في السنة السّابقة بنسبة 115,05 %. ويفسّر هذا التراجع بالمفعول المزدوج لانخفاض النفقات المنجزة في بعض المجالات أهمّها الإدارة العامّة (- 34,709 م.د) والخدمات والهيكل الأساسي (- 25,887 م.د) من ناحية، ولنموّ النفقات المنجزة في البعض الآخر من البنود خاصة منها الفلاحة والصيد البحري (+ 27,374 م.د) من ناحية أخرى.

وعلى صعيد هيكلة بند الاستثمارات، تواصل في سنة 2015 تراجع حصّته نفقات ميدان الخدمات والهيكل الأساسي ضمن الاستثمارات حيث بلغت 56,60 % مقابل 61,49 % في التصرّف السّابق و67,55 % في سنة 2013. كما تدنّت حصّة ميدان الإدارة العامّة، إلى 20,60 % مقابل 31,21 % في التصرّف السّابق.

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاستثمارات وتطوّرها خلال سنتي 2014 و2015 :

م.د

| الاستثمارات في ميدان | الإعتمادات المستهلكة | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة (%) |
| - الإدارة العامّة | 89,434 | 54,725 | 34,709 - | 38,81 - |
| - الفلاحة والصيّد البحري | 3,151 | 30,525 | 27,374 | 868,74 |
| - الخدمات والهيكل الأساسي | 176,228 | 150,341 | 25,887 - | 14,69 - |
| - التربية والتكوين | 2,645 | 2,652 | 0,007 | 0,26 |
| - البحث العلمي | 3,281 | 2,749 | 0,532 - | 16,21 - |
| - الثقافة والشباب والطفولة | 7,626 | 9,759 | 2,133 | 27,97 |
| - الميدان الاجتماعي | 3,590 | 4,902 | 1,312 | 36,55 |
| - منح لفائدة المؤسسات الدستورية | 0,642 | 9,955 | 9,313 | - |
| **الجملة** | 286,597 | 265,608 | 20,989 - | 7,32 - |

عادت في سنة 2015، الاستثمارات المنجزة في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي إلى الانخفاض حيث تقلّصت بنسبة 14,69 % لتستقرّ في حدود 150,341 م.د. وقد تمّ صرف هذه المبالغ حصرا من ميزانيات كلّ من وزارة النقل (93,368 م.د) ووزارة البيئة والتّنمية المستدامة (54,648 م.د) ووزارة السياحة والصناعات التقليدية (2,325 م.د).

وتجدر الإشارة إلى الارتفاع الهام الذي سجلته الاستثمارات المنجزة بعنوان منح لفائدة المؤسسات الدّستورية و التي تضاعفت لأكثر من أربعة عشر مرّة لتبلغ ( 9,955 م.د) في 2015 مقابل 0,642 م.د في سنة 2014.

وعلى خلاف السنة السّابقة، تقلّص حجم الاستثمارات المنجزة في ميدان الإدارة العامّة بنسبة 38,81 % لتبلغ 54,725 م.د. وقد صرفت هذه المبالغ أساسا من قبل وزارة الدّاخلية (54,500 م.د).

ومن جهة أخرى، شهدت سنة 2015 ارتفاع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الاستثمارات في ميدان الفلاحة والصيد البحري من 3,151 م.د إلى 30,525 م.د.

- **التدخّلات**

عادت في سنة 2015 النفقات المنجزة بعنوان التدخّلات إلى الارتفاع حيث بلغت 849,055 م.د مقابل 820,170 م.د بنسبة نموّ قدرها 3,46 % مقابل تراجع بنسبة 12,59 % في التصرّف السابق. ونتج هذا النموّ عن تطوّر النفقات المنجزة أساسا بعنوان التدخلات في الميداني الاجتماعي (42,124 م.د) حدّ منه تدنّي نفقات الميدان الاقتصادي (- 13,859 م.د). ويبيّن الجدول التالي توزيع التدخّلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة وتطوّرها حسب الميادين في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 :

م.د

| الميدان | الاعتمادات المستهلكة | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| - الاقتصادي | 621,291 | 607,432 | - 13,859 | - 2,23 |
| - الاجتماعي | 196,044 | 238,168 | 42,124 | 21,49 |
| - التربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة | 3,335 | 4,455 | 1,120 | 33,58 |
| **الجملة** | **820,670** | **849,055** | **28,385** | **3,46** |

أدّى تقلّص حجم النفقات بعنوان التدخّلات في الميدان الاقتصادي خلال سنة 2015 بنسبة 2,23 %، إلى تراجع حصّة هذا البند ضمن التدخلات لتبلغ 71,54 % مقابل 75,71 % في التصرّف السابق. وقد تمّ صرف هذه المبالغ أساسا من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (168,288 م.د) ووزارة التّنمية والتعاون الدولي (151,259 م.د) ووزارة السياحة والصناعات التقليدية (68,282 م.د) ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم (60,395 م.د) وكذلك وزارة الشؤون الاجتماعية (50,858 م.د).

وعلى خلاف السنة السّابقة، ارتفعت التّدخلات في الميدان الاجتماعي (238,468 م.د) في سنة 2015 بنسبة 21,49 % مقابل تقلّص بنسبة 16,68 % في السنة السّابقة. وقد تولّت وزارة التّنمية والتعاون الدولي صرف الجانب الأوفر من هذه التدخّلات (167,651 م.د) وذلك أساسا بعنوان الحضائر العادية والظرفية (165,369 م.د). كما أنجزت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري نفقات بهذا العنوان قدرها 65 م.د.

- **المساهمات**

شهدت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان المساهمات (53,324 م.د) خلال سنة 2015 تراجعا بما قدره 619,748 م.د ونسبته 92,08 % مقابل زيادة بما قيمته على التوالي 156,828 م.د و396,639 م.د في سنتي 2014 و2013 ، حيث شملت هذه الزيادة خاصة مساهمة الدّولة في الزيادة في رأس مال البنوك العمومية (500 م.د) وذلك في إطار معالجة الإشكاليات التي يعاني منها القطاع المصرفي العمومي وأهمّها ضعف رسملة البنوك العمومية وارتفاع نسبة الديون المصنفة وضعف تغطيتها بالمدخرات.[38]

وقد صرفت المبالغ بعنوان المساهمات خلال سنة 2015 من ميزانية كلّ من وزارة الماليّة (30 م.د خصّص المساهمة في الزيادة في رأس مال بنك المؤسسات الصغرى و المتوسطة) ووزارة التّنمية و الاستثمار والتعاون الدولي (23,324 م.د منها 12,411 م.د للمساهمة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية).

[38] طبقا لمعايير التصرف الحذر المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 9 لسنة 2012 وذلك على إثر الشروع في مهمّة تدقيق شامل للبنوك العموميّة الثلاث (الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان).

- **تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العموميّة**

تراجع في سنة 2015 مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية إلى 115,024 م.د مقابل 299,835 م.د في التصرّف السابق. وعلى غرار السنة السّابقة، أنجزت هذه النفقات حصرا من قبل وزارة النقل وتعلّقت أساسا بتسديد مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (91,809 م.د) وبتسديد كلفة تسريح أعوان شركة الخطوط التونسية "قسط 20" (22 م.د).

## 2- التّمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة

بلغت الاعتمادات النهائية المرصودة في سنة 2015 لبند التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة 113,853 م.د مقابل 84,651 م.د في التصرّف السابق مسجّلة ارتفاعا بنسبة 34,50 % مقابل 0,97 % في 2014. وتمّ الإذن بصرف هذه الاعتمادات في حدود 90,561 م.د. وخلافا للسنه السّابقة، شهدت هذه النفقات نموّا بمبلغ 33,698 م.د وبنسبة 59,26 % مقابل تقلّص بقيمة 6,720 م.د وبنسبة 10,57 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014:

م.د

| البيانات | الاعتمادات المستهلكة | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| **الاستثمارات في:** | | | | |
| - ميدان الفلاحة والصيد البحري | 11,711 | 11,211 | 0,500 - | 4,27 - |
| - ميدان الخدمات والهيكل الأساسي | 19,951 | 56,268 | 36,317 | 182,03 |
| - ميدان الثقافة والشباب والطفولة | - | 2,466 | 2,466 | - |
| **الجملة الفرعيـة 1** | **31,662** | **69,945** | **38,283** | **120,91** |
| **التدخّلات في :** | | | | |
| - الميدان الاقتصادي | 17,495 | 15,127 | 2,368 - | 13,54 - |
| - الميدان الاجتماعي | 7,706 | 5,489 | 2,217 - | 28,77 - |
| **الجملة الفرعيـة 2** | **25,201** | **20,616** | **4,585 -** | **18,19 -** |
| **الجملـة** | **56,863** | **90,561** | **33,698** | **59,26** |

يتضح من الجدول أنّ نموّ النفقات المنجزة بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة بمبلغ 33,698م.د، تأتّى من ارتفاع الاستثمارات بما قيمته 38,283 م.د حدّ منه تدنيّ النفقات المنجزة بعنوان التدخّلات بمبلغ 4,585 م.د.

وتعلّقت الاستثمارات المموّلة بواسطة موارد خارجية موظّفة (69,945 م.د) بكلّ من ميدان الخدمات والهيكل الأساسي الذي استأثر بمبلغ 56,269 م.د صرف من قبل وزارتي النقل (31,393 م.د) والبيئة والتّنمية المستدامة

(24,876م.د) وميدان الفلاحة والصيد البحري الذي أنفقت بعنوانه وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ما قيمته 11,211 م.د.

وعاد ميدان الثقافة والشباب والطفولة إلى تسجيل نفقات في سنة 2015 وذلك بمبلغ 2,466 م.د علما أن السنة السّابقة لم تشهد أي نفقات بهذا العنوان. وقد أنجزت هذه النفقات حصرا من ميزانية رئاسة الحكومة وخصّت اقتناء تجهيزات سمعية بصرية (دار التلفزة).

ومن ناحية أخرى، تواصل في سنة 2015 تراجع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخّلات (20,616 م.د) وذلك بنسبة 18,19 % مقابل 27,97 % في التصرّف السابق. ونجم هذا التقلّص عن انخفاض النفقات المنجزة بعنوان التدخّلات في الميدانين الاقتصادي (- 2,368 م.د) والاجتماعي (- 2,217 م.د). وعلى غرار السنة السالقة، انفردت وزارة التّنمية والتعاون الدولي بصرف نفقات من بند التدخّلات في الميدان الاقتصادي فيما تولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إنجاز كل النفقات المنجزة المحمولة على بند التدخّلات في الميدان الاجتماعي( 5,489 م.د).

**ثانيا- نفقات تسديد أصل الدّين العمومي**

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 نفقات تسديد أصل الدّين العمومي بما قيمته 3.425 م.د. وتمّ التخفيض في حجم هذه الاعتمادات ضمن الماليّة التّكميلي لتبلغ 3.070 م.د وتمّ توزيعها وصرفها كليّا.

وخلافا للتّصرّف السّابق تراجع في سنة 2015 حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي بمبلغ 129,999 م.د وبنسبة 4,06 % مقابل نمو بمبلغ 195,830 م.د وبنسبة 6,52 % في سنة 2014 و215,263م.د ونسبة 7,72 % في سنة 2013.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2015 على باب الدّين العمومي تضمّنت دفوعات بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي بمبلغ 537,760 م.د يخصّ بقايا للتّسوية من تسبقات مسندة في سنة 2014. ويتوزع هذا المبلغ بين الدّين الدّاخلي (230,635 م.د) والدّين الخارجي (307,125 م.د) ويمثل نسبة 17,52 % من جملة النفقات المنجزة في سنة 2015 بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي. وفي المقابل تبرز حسابات الدّين العمومي المضمنة بالمجموعة 19 بحساب أمين المال العامّ تسبقات أسندت في سنة 2015 دون تسوية بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي بلغت جملتها 435,900 م.د ويمثل التصرف على هذا النّحو إخلالا بمبدأ سنويّة الميزانيّة.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائيّة والاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2015 وتطوّرها مقارنة بالسّنة السّابقة:

م.د

| الفصل | الاعتمادات النهائية في سنة 2015 | الاعتمادات المأمور بصرفها | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | القيمة | النّسبة (%) |
| - تسديد أصل الدّين الدّاخلي | 1.820,000 | 2.090,299 | 1.820,000 | - 270,299 | - 12,93 |
| - تسديد أصل الدّين الخارجي | 1.250,000 | 1.109,700 | 1.250,000 | 140,300 | 12,64 |
| **الجملة** | **3.070,000** | **3.199,999** | **3.070,000** | **- 129,999** | **- 4,06** |

يبرز من الجدول أنّ تراجع حجم نفقات تسديد أصل الدّين العمومي في سنة 2015 جاء نتيجة لانخفاض حجم الإعتمادات المأمور بصرفها بعنوان أصل الدّين الدّاخلي بمبلغ 270,299 م.د حدّ منه ارتفاع النفقات المنجزة بعنوان تسديد أصل الدّين الخارجي بما قيمته 140,300 م.د. وأدى هذا الوضع إلى تدعم حصّة الدّين العمومي الخارجي ضمن نفقات تسديد أصل الدّين حيث بلغت 40,72 % مقابل 34,68 % في التّصرّف السّابق.

ويتضمّن الجدول التّالي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنتي 2014 و2015 حسب البنود:

**أ.د**

| البيانات | الاعتمادات المأمور بصرفها | | | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2014 | | 2015 | | | |
| | المبلغ | الحصّة (%) | المبلغ | الحصّة (%) | القيمة | النسبة |
| **تسديد الدّين الداخلي** | **2.090.299,370** | **65,32** | 1.820.000,000 | **59,28** | **270.299,370 -** | **12,93 -** |
| **- تسوية تسبقات وقروض** | 43.656,300 | **1,36** | 230.634,923 | **7,51** | **186.978,623** | **428,30** |
| **- تسديد أصل دين الدّولة للسنة:** | 1.872.511,405 | **58,52** | 1.426.597,792 | **46,47** | **445.913,613 -** | **23,81 -** |
| رقاع الخزينة | 1.816.400,000 | 56,76 | 1.343.667,635 | 43,77 | 472.732,365 - | 26,03 - |
| تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999) | 20.771,721 | 0,65 | 20.771,721 | 0,68 | 0 | 0,00 |
| معالجة مديونية القطاع الفلاحي (القانون عدد 65 لسنة 1999) | 1.202,542 | 0,04 | 1.202,542 | 0,04 | 0 | 0,00 |
| الدين الداخلي بالعملة الصعبة | 34.137,142 | 1,07 | 60.955,894 | 1,99 | 26.818,752 | 78,56 |
| **- تسديد أصل الدّين المضمون من طرف الدّولة** | **174.131,165** | **5,44** | 162.767,285 | **5,30** | **11.363,880 -** | **6,53 -** |
| ضمان الشركة التونسية لصناعة الحديد (الفولاذ) | 23.822,500 | 0,74 | 23.822,500 | 0,78 | 0 | 0,00 |
| الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999 | 2.455,546 | 0,08 | 2.935,606 | 0,10 | 480,060 | 19,55 |
| ضمان الشركة الوطنية لعجين الحلفاء | 12.544,808 | 0,39 | 3.486,908 | 0,11 | 9.057,899 - | 72,20 - |
| ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة | 359,360 | 0,01 | 393,157 | 0,01 | 33,797 | 9,40 |
| ضمان الشركة التونسية لصناعة التكرير | 123.592,085 | 3,86 | 124.277,871 | 4,05 | 685,786 | 0,55 |
| ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت | 11.357,366 | 0,35 | 7.688,184 | 0,25 | 3.669,182 - | 32,31 - |
| ضمان شركة أشغال السّكك الحديديّة | - | - | 163,059 | 0,01 | 163,059 | 100 |
| **تسديد الدّين الخارجي** | 1.109.700,000 | **34,68** | 1.250.000,000 | **40,72** | **140.300,000** | **12,64** |
| تسديد الدّين الخارجي للسنة | 765.690,643 | 23,93 | 944.486,067 | 30,77 | 178.795,424 | 23,35 |
| تسوية التسبقات التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة | 344.009,357 | 10,75 | 307.124,967 | 10,00 | 36.884,390 - | 10,72 - |
| استرجاع | - | - | 1.611,034 - | 0,05 - | 1.611,034 - | 100 |
| **المجموع العامّ** | 3199.999,370 | **100** | 3.070.000,000 | **100** | **129.999,370 -** | **4,06 -** |

ويفسّر تراجع نفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي (- 270,299 م.د) في سنة 2015 بتدني حجم التّسديدات بعنوان كلّ من أصل دين الدّولة بما قدره 445,914 م.د وأصل الدّين المضمون من قبل الدّولة بمبلغ 11,364م.د حد منه ارتفاع حجم تسوية تسبقات وقروض بما قيمته 186,979 م.د.

وعلى غرار السّنة السّابقة، استأثرت رقاع الخزينة القابلة للتّنظير (1.163,168 م.د) بالنّصيب الأوفر من النفقات المتعلّقة بتسديد أصل دين الدّولة الدّاخلي تليها رقاع الخزينة قصيرة المدى (180,500 م.د) ثمّ الدّين الدّاخلي

بالعملة الصعبة (60,956 م.د). كما واصلت الدولة تحمّلها للدّيون البنكيّة (20,772 م.د) ولنفقات تخصّ معالجة مديونية القطاع الفلاحي (1,203 م.د).

وتعلّقت المبالغ المدفوعة بعنوان تسديد أصل الدّين المضمون من قبل الدّولة (162,767 م.د)، أساسا بضمان الدولة لقروض كلّ من الشركة التونسية لصناعة التكرير (124,278 م.د) والشركة التونسية لصناعة الحديد (الفولاذ) (23,823 م.د) والديوان الوطني للزّيت (7,688 م.د) بالإضافة إلى ضمانين لفائدة الشركة الوطنية لعجين الحلفاء بمبلغ جملي قدره 3,650 م.د.

ويبرز الجدول الموالي كلفة الدين المضمون من طرف الدّولة وحصته ضمن الدّين العمومي الداخلي خلال الفترة 2011-2015:

| البيانات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| كلفة الدين المضمون من طرف الدولة | 19.958 | 74.196,492 | 192.333,425 | 196.672,290 | 176.251,580 |
| **حصة الدين المضمون ضمن الدين العمومي الداخلي (%)** | 2,36 | 4,52 | 8,65 | 6,43 | 6,45 |

وتطوّرت حصّة التسديدات بعنوان الدّين الداخلي المضمون من طرف الدولة ضمن الدين العمومي الداخلي لتبلغ 6,45 % في سنة 2015. مع العلم أنّه لا توجد قاعدة بيانات حول المؤسسات المنتفعة بقروض داخلية مضمونة من طرف الدّولة كما أن كتاب الدين يتضمن فقط معطيات حول المؤسسات المنتفعة بقروض خارجية مضمونة من طرف الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم الديون العمومية المضمونة قد بلغ 10.848,200 م.د وهو ما يمثّل 12,7 % من النّاتج المحلّي الإجمالي في سنة 2015 مقابل 9.163 م.د وهو ما يمثل 10,82 % في التصرف السابق.[39] ويفسر ارتفاع منح ضمان الدولة في سنة 2015 لإسناده لفائدة البنوك العمومية في إطار استكمال عمليات التدقيق الشامل وذلك لتحسين المؤشرات الماليّة للبنوك والمحافظة على تطبيق قواعد التصرف الحذر[40].

ومن جهة أخرى وخلافا للسّنة السّابقة، ارتفع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان أصل الدّين الخارجي (1.250,000 م.د) بما قيمته 140,300 م.د ونسبته 12,64 % مقابل انخفاض في التّصرّف السّابق بما قيمته 515,300 م.د ونسبته 31,71 %.

[39] حسب موقع وزارة المالية بتاريخ 07 نوفمبر 2017

[40] في إطار تعهدات الدولة المتعلقة بالإصلاحات المالية والاقتصادية تنفيذا للتوصيات المنصوص عليها من طرف صندوق النقد الدولي

واستنادا إلى كتاب الدّين لسنة 2015 بلغت التّسديدات الفعلية المنجزة بعنوان أصل الدّين الخارجي 1.176,950 م.د. وشملت أساسا القروض المبرمة في إطار التّعاون متعدّد الأطراف (664,271 م.د) التي كان أهمّها لدى مجموعة البنك العالمي (217,428 م.د) والبنك الإفريقي للتّنمية (205,904 م.د) والبنك الأوروبي للاستثمار (103,059م.د) والقروض المبرمة في إطار التّعاون الثنائي (491,304 م.د) خاصّة منها القروض الفرنسيّة (175,858 م.د) والقروض اليابانية (103,367 م.د) والقروض التركية (100,058 م.د).

وفي ختام السّنة، يبرز حساب أمين المال العامّ لسنة 2015 في مستوى حسابات الدّين العمومي ضمن عمليات الخزينة فائضا في المصاريف بمبلغ 435,900 م.د يتعيّن تسويته على اعتمادات أصل الدّين العمومي. ويتوزّع هذا الفائض بين الدّين الخارجي (233,396 م.د) والدّين الدّاخلي (202,504 م.د). وينتج عن ذلك أنّ مبلغ نفقات تسديد أصل الدّين العمومي المدرج بالحساب العامّ للسنة الماليّة لا يعكس الحجم الحقيقي لنفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 بهذا العنوان، علما أن هذا الفائض قد ارتفع بنسبة 24,54 % مقارنة بسنة 2014.

وعلى صعيد آخر، بلغت تكاليف الدّين العمومي أصلا وفائدة 4.761,896 م.د مسجّلة مقارنة بالسّنة السّابقة، ارتفاعا نسبته 1,86 % مقابل 5,82 % في سنة 2014. ونتج هذا النموّ عن المفعول المزدوج للزّيادة في خدمة الدّين الخارجي بما نسبته 22,11 % ولتراجع خدمة الدّين الداخلي بنسبة 8,82 %. وتبعا لذلك، تقلّصت حصّة الدّين الدّاخلي من جملة تكاليف الدّين العمومي لتبلغ 58,60 % مقابل 65,46 % في التصرّف السّابق.

ويبرز الرّسم البياني التالي تطوّر تكاليف الدّين الدّاخلي والدّين الخارجي خلال السّنوات من 2010 إلى 2015.

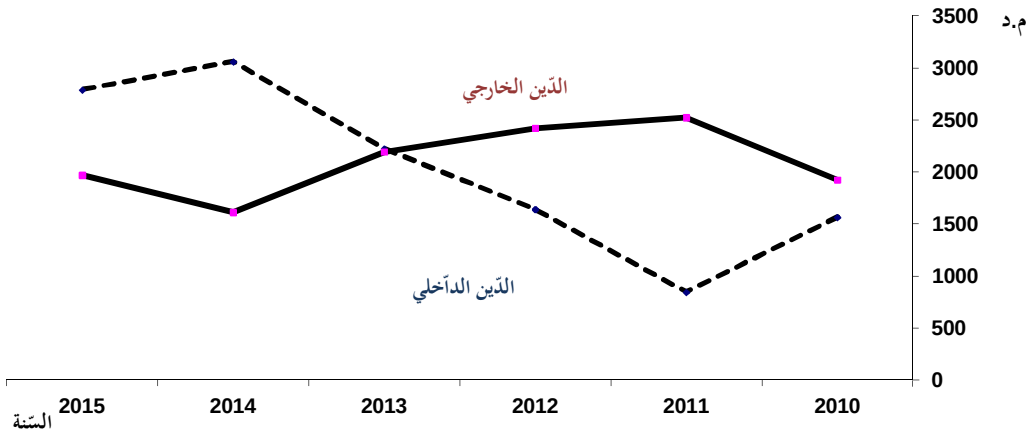

ويبرز الجدول التّالي أهمّ مؤشّرات الدّين العمومي في سنة 2015 مقارنة بالسنة السّابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمّنة بأوامر الصّرف وبالحساب العامّ للسّنة الماليّة:

**بالدّينار**

| البيانات | الوضعيّة إلى 2014-12-31 | الوضعيّة إلى 2015-12-31 | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | | | القيمة | النّسبة (%) |
| **- الالتزامات** | **47.418.554.132** | **65.831.667.684** | 18.413.113.552 | **38,83** |
| - الدّين الدّاخلي | 16.590.348.150 | 16.386.678.100 | 203.670.050 - | 1,23 - |
| - الدّين الخارجي | 30.501.473.334 | 49.161.017.425 | 18.659.544.091 | 61,18 |
| - قروض المزودين | 326.732.648 | 283.972.159 | 42.760.489 - | 13,09 - |
| **- الاستعمالات** | **42.211.730.459** | **57.641.077.125** | 15.429.346.666 | **36,55** |
| - الدّين الدّاخلي | 16.590.348.150 | 16.386.678.100 | 203.670.050 - | 1,23 - |
| - الدّين الخارجي | 25.298.374.861 | 40.974.456.666 | 15.676.081.805 | 61,96 |
| - قروض المزودين | 323.007.448 | 279.942.359 | 43.065.089 - | 13,33 - |
| **- الدين الباقي للتسديد** | **35.701.995.673** | **47.049.350.482** | 11.347.354.809 | **31,78** |
| - الدّين الدّاخلي | 16.386.678.100 | 17.154.545.180 | 767.867.080 | 4,69 |
| - الدّين الخارجي | 19.253.806.223 | 29.855.442.321 | 10.601.636.098 | 55,06 |
| - قروض المزودين | 61.511.350 | 39.362.981 | 22.148.369 - | 36,01 - |
| **- خدمة الدين** (1) | **4.674.996.933** | **4.761.895.429** | 86.898.496 | **1,86** |
| - الدّين الدّاخلي (2) | 3.060.469.370 | 2.790.414.858 | 270.054.512 - | 8,82 - |
| - الدّين الخارجي (3) | 1.614.527.563 | 1.971.480.571 | 356.953.008 | 22,11 |

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف.

(2) باعتبار الالتزامات الأخرى المحمولة على كاهل الدولة .

(3) باعتبار قروض المزودين.

وشهدت سنة 2015 نمو حجم الالتزامات بنسبة 38,83 % مقابل تراجع نسبته 1,56 % في السّنة السّابقة. ويفسّر هذا النموّ أساسا بتطوّر الالتزامات بعنوان الدّين الخارجي بما نسبته 61,18 % مقابل تراجع بنسبة 15,63 % في التّصرّف السابق. وحد من هذا التّطوّر تدنّي الالتزامات بعنوان الدّين الدّاخلي وقروض المزودين بنسبة على التّوالي 1,23% و13,09 %.

وتبعا لذلك تواصل ارتفاع حجم الدّين الباقي للتسديد (47.049,350 م. د) بنسبة 31,78 % مقابل 2,05 % في التصرف السّابق نتيجة لتطوّر الدّين الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 55,06 % والدّين الدّاخلي الباقي للتسديد بنسبة 4,69 %.

وقد أخذ التداين العمومي نسقا تصاعديا حيث ارتفع من 50,8 % في سنة 2014 ليبلغ 55,4 %[41] من إجمالي النّاتج المحلّي في سنة 2015 مقابل 40,1 % في سنة 2010. وقد بلغ الدّين الباقي للتسديد حوالي 4.162 دينار للسّاكن الواحد[42].

وبلغ حجم الدّين العمومي الخارجي في سنة 2015 ما قيمته 29.855,442 م.د وما نسبته 35,3 % من الناتج المحلّي الإجمالي منه 827,600 م.د بعنوان تغيّر سعر صرف الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية وهو ما يمثل 0,98 % من إجمالي الناتج المحلي[43].

ويبيّن الجدول التالي تطوّر نسبة التداين العمومي ونسبة خدمة الدّين في مستوى كلّ من الدّين الوطني الخارجي والدّين العمومي الخارجي خلال السنوات من 2010 إلى 2015:

| السنة / البيانات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **نسبة التداين (% الناتج المحلي الإجمالي):** | | | | | |
| - الدّين الوطني الخارجي | 39,1 | 40,1 | 41,4 | 44,4 | 48,7 |
| - الدّين العمومي الخارجي | 25,5 | 27,5 | 26,19 | 30,7 | 35,3 |
| **نسبة خدمة الدّين (% المقابيض الجارية) :** | | | | | |
| - الدّين الوطني الخارجي | 10,6 | 10,5 | 8,2 | 7,1 | 8,3 |
| - الدّين العمومي الخارجي | 7,2 | 6,2 | 6,0 | 3,9 | 5,03 |
| * تم تحيين المعطيات اعتمادا على تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2016 | | | | | |

وشهدت سنة 2015 نموّا في نسبة خدمة الدّين وذلك على مستوى كلّ من الدّين الوطني الخارجي (8,3 % مقابل 7,1 %) والدّين العمومي الخارجي (5,03 % مقابل 3,9 %). كما تواصل ارتفاع التداين الوطني الخارجي في سنة 2015 حيث بلغت 48,7 % مقابل 44,4 % في سنة 2014.

[41] تقرير البنك المركزي التّونسي لسنة 2016.

[42] بلغ عدد السكان بالجمهورية التونسية حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 29-11-2017 حولي 11.304,5 ألف ساكن.

[43] حسب معطيات الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي لوزارة المالية

## III- نفقات صناديق الخزينة

ضبطت في سنة 2015 الاعتمادات النّهائية لنفقات صناديق الخزينة بما قيمته 858,548 م.د مقابل 890,878م.د في التصرّف السّابق. وتم استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 805,001 م.د أي بنسبة 93,76 % مقابل 86,48 % في السنة السّابقة.

وعلى غرار التصرف السابق، تواصل نموّ هذه النفقات في سنة 2015 ولو بنسق أقلّ حيث ارتفعت بما نسبته 4,48 % في سنة 2015 مقابل 8,31 % في سنة 2014. ونتج هذا الارتفاع أساسا عن تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 46,037 م.د.

### أوّلا - الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2015 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 954,800 م.د مقابل 952,800 م.د في السنة السّابقة. وتمّ التّخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التّكميلي لتبلغ 787,800 م.د مسجلة تراجعا بمبلغ 55 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية للسنة السّابقة.

وتمثلت التنقيحات المقرّرة بموجب قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2015 خاصّة في التّخفيض في اعتمادات صندوق الانتقال الطاقي (- 50 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (- 50 م.د) والصندوق الوطني لتحسين المسكن (- 20 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية (- 20 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (- 17 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (- 13 م.د) وصندوق دعم تحديد الرصيد العقاري (- 5 م.د).

وعلى صعيد الإنجاز بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة في سنة 2015 ما قيمته 739,825 م.د مسجلة زيادة بمبلغ 46,037 م.د وبنسبة 6,64 % وذلك على غرار السنة السّابقة التي شهدت زيادة بما قدره 46,438 م.د ونسبته 7,17 %.

وترتّبت هذه الزّيادة أساسا عن ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان بعض الحسابات يذكر منها خاصّة صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (30,009 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (26,212 م.د) والصندوق الوطني لتحسين السكن (19,648 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية (16,272 م.د).

وفي مقابل ذلك تقلّصت النفقات في سنة 2015 بعنوان حسابات أخرى يذكر منها خاصّة الصندوق الوطني للتشغيل (-89,260 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (- 2,681 م.د) وصندوق دعم تحديد الرصيد العقاري (- 2,592 م.د).

وعلى غرار سنة 2014 سجّل فائض المقابيض مقارنة بالمصاريف انخفاضا طفيفا في سنة 2015 حيث بلغ ما قيمته 1.859,547 م.د مقابل 1.873,676 م.د في التصرف السابق.

وشملت الفوائض المسجلة في موفى سنة 2015 أساسا الصندوق العامّ للتعويض (260,172 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال (216,245 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (197,149 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (174,857 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (172,599م.د).

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 12 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة وتطوّرها في سنة 2015 مقارنة بإنجازات سنة 2014.

ولوحظ أنّه تمّ خلال سنة 2015 اقتطاع مبلغ 1.027,905 م.د من أرصدة الحسابات الخاصّة في الخزينة وتحويله إلى موارد العنوان الأول لميزانيّة الدّولة. وسيتمّ تسوية هذه العمليات بمقتضى الفصل 5 من قانون غلق الميزانيّة لنفس السنة طبقا لما ينص عليه الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ في تصرف 2014 اقتطاع مبلغ 831,743 م.د وتحويله كذلك إلى موارد العنوان الأول.

**ثانيا - حسابات أموال المشاركة**

بلغت الاعتمادات النهائية بعنوان حسابات أموال المشاركة (باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق) في سنة 2015 ما قيمته 340,013 م.د مسجّلة بذلك تقلّصا طفيفا بنسبة 1,72 % مقابل تراجع بنسبة 25,09 % في التصرف السابق. وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود 65,176 م.د أي بنسبة استهلاك بلغت 19,17 % مقابل 22,17 % في سنة 2014.

وتجدر الإشارة إلى أنه تبعا لقرار وزير الاقتصاد والماليّة المؤرخ في 30 ماي 2014 تمّ غلق حساب أموال المشاركة عدد 3 المفتوح بميزانية وزارة العدل والمسمّى "حساب جبر الأضرار الناجمة عن أحداث الثّورة " في سنة 2015 ليحول الرصيد المتبقي بهذا الحساب والبالغ 3,938 م.د لفائدة حساب أموال المشاركة عدد 2 المفتوح بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية بنفس الاسم.

وعلى صعيد الإنجاز، تراجعت نفقات حسابات أموال المشاركة في سنة 2015 بنسبة 15,01 % مقابل نموّ نسبته 19,85 % في التصرّف السّابق. ويفسّر هذا التقلص (11,507 م.د) بانخفاض نفقات بعض الحسابات خاصّة منها حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة (- 8,689 م.د) وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 الرّاجع بالنظر إلى وزارة الماليّة (-3,980 م.د) وحساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع المنحل في رأس مالها (-2,441 م.د) وحساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (-1,532 م.د) من جهة، ونمو نفقات حسابات أخرى أهمّها حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (5,733 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش ( 3,333 م.د) من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر بلغت فوائض المقابيض التي يتعيّن نقلها إلى التصرف الموالي ما جملته 274,837 م.د مقابل 269,270 م.د في السنة السّابقة. وتعلقت هذه الفوائض خاصّة بحساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة (43,890 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (43,685 م.د) وحساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العمومية (25,663 م.د) وحساب القروض الجامعية (21,778 م.د).

ويحوصل الجدول الوارد بالملحق عدد 13 نفقات حسابات أموال المشاركة وتطوّرها خلال سنتي 2014 و2015.

**القسم الثاني – تكاليف ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة**

بلغت في سنة 2015 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة ما قيمته 1.650,305 م.د مقابل 1.374,702 م.د في سنة 2014 مسجّلة نموّا بمبلغ 275,603 م.د وبنسبة 20,05 % مقابل 1,094 م.د و0,08 % في السنة السّابقة. وشملت هذه الزّيادة كل من العنوان الأوّل (159,377 م.د) والعنوان الثّاني (116,226 م.د).

**I - نفقات العنوان الأوّل**

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2015 بخصوص نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة ما قيمته 928,094 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة، ضبطت التقديرات النهائية بمبلغ 1.361,072 م.د مقابل 1.249,923 م.د في سنة 2014.

وشملت الزيادة أساسا المؤسّسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (179,789 م.د) ووزارة الصحّة (84,002 م.د) ووزارة التربية (40,952 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (26,008 م.د) ووزارة العدل (22,846م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (21,656 م.د).

وعلى غرار السنة السّابقة، ارتفعت في سنة 2015، التقديرات النهائية بنسبة 8,89 % مقابل 1,28 %. وبلغت النفقات 1.067,445 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 78,43 %.

وفي المقابل تراجعت نسبة تغطية الموارد الذّاتية (671,171 م.د) لهذه المؤسسات لنفقاتها إلى 62,88 % مقابل 68,36 % في سنة 2014.

ومقارنة بإنجازات التصرّف السّابق، سجّلت نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2015 نموّا بنسبة 17,55 % مقابل تراجع نسبته 1,95 % في سنة 2014. ونتج هذا الارتفاع أساسا عن نموّ نفقات المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (65,240 م.د) ووزارة الصحّة (43,953 م.د) ووزارة التربية (9,983 م.د) ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (9,660 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (7,999 م.د).

وعموما أفرز تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة في موفّى سنة 2015 في مستوى العنوان الأوّل فوائض للمقابيض على المصاريف بلغت 228,644 م.د مقابل 276,955 م.د في سنة 2014. وشملت هذه الفوائض أساسا المؤسسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (56,713 م.د) ووزارة الصحّة (53,655 م.د) ووزارة التربية (28,182 م.د) ووزارة الدّفاع الوطني (21,711 م.د).

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 14 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة وتطوّرها خلال سنتي 2014 و2015.

## II- نفقات العنوان الثاني

تسارع في سنة 2015 نسق نموّ نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة (582,860 م.د) حيث كانت الزيادة بمبلغ 116,226 م.د وبنسبة 24,91 % مقابل 19,129 م.د و4,27 % في السنة السّابقة. وتأتّت هذه الزّيادة أساسا من نموّ نفقـات بعض المؤسّسات خاصّة منها تلك الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة التربية (49,655 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (25,295 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (17,001 م.د) ووزارة العدل (15,597 م.د).

وعلى مستوى توزيع نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة من حيث الأبواب، عرفت سنة 2015 ارتفاع حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية لتبلغ 38,86 % مقابل 37,89% . كما تطوّرت حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من 5,57 % إلى 7,38%. وفي المقابل، تراجعت حصّة المؤسّسات التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتبلغ 48,13% مقابل 54,69 % في سنة 2014.

وأفرز تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة في سنة 2015 فوائض مقابيض على المصاريف بلغت جملتها 280,376 م.د. وتعلّقت هذه الفوائض خاصّة بالمؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (93,885 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (85,003 م.د) ووزارة التربية (45,048 م.د) وكذلك بإدارة الملكية العقارية (27,655 م.د).

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 15 تطوّر نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدّولة خلال سنتي 2015 و2014.

**القسم الثالث – مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج**

بلغت الاعتمادات المفتوحة في سنة 2015 بعنوان نفقات العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والبالغ عددها 88 مركزا ما جملته 141,326 م.د. وتم الترفيع في هذه الاعتمادات لتبلغ 147,350 م.د في سنة 2015 مقابل 136,744 م.د في السنة السّابقة أي بنموّ قدره 10,606 م.د ونسبته 7,76 % مقابل على التوالي 12,447 م.د و10,01 %.

وبلغت في سنة 2015 الاعتمادات المأمور بصرفها 143,221 م.د مقابل 132,919 م.د في سنة 2014 محافظة بذلك على نفس نسبة استهلاك السنة السّابقة (97,20 % ). وقد أسفر ذلك عن فوائض في موفّى السنة بلغت 4,129م.د مقابل 3,825 م.د في التصرّف السّابق.

**القسم الرّابع – نفقات الصناديق الخاصّة**

ارتفعت نفقات الصناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ (234,058 م.د) في سنة 2015 بمبلغ 27,811 م.د وبنسبة 13,48 % مقابل تراجع بمبلغ 7,561 م.د وبنسبة 3,54 % في السنة السّابقة.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر هذه النفقات في سنتي 2014 و2015 حسب ما يبرزه الحساب العامّ للسنة الماليّة:

**بالدّينار**

| البيانات | النفقات | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| - صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية | 35.291.767 | 74.130.223 | 38.838.456 | 110,05 |
| - الصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى | 7.070.000 | 9.852.000 | 2.782.000 | 39,35 |
| - صندوق تغطية مخاطر الصرف | 67.406.187 | 81.056.416 | 13.650.229 | 20,25 |
| - الصّندوق الوطني للضّمان | 1.765.644 | 2.009.092 | 243.448 | 13,79 |
| - صندوق ضمان المؤمّن لهم | 28.793.550 | 8.483.859 | - 20.309.691 | - 70,54 |
| - الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري | 17.404.203 | 26.789.001 | 9.384.798 | 53,92 |
| - صندوق النّهوض بقطاع الزيتون | 539.414 | 574.535 | 35.121 | 6,51 |
| - الحساب المركزي | 47.975.951 | 31.162.748 | - 16.813.203 | - 35,05 |
| الجملة | 206.246.716 | 234.057.874 | 27.811.158 | 13,48 |

ويتّضح من الجدول أنّ ارتفاع نفقات الصناديق الخاصّة في سنة 2015 نتج عن المفعول المزدوج لنموّ نفقات بعض الحسابات منها خاصّة صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية (+ 38,838 م.د) وصندوق تغطية مخاطر الصرف (+ 13,650 م.د) والصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري (+ 9,385 م.د) من ناحية ولتراجع تدخّلات صندوق ضمان المؤمّن لهم (- 20,310 م.د) والحساب المركزي (- 16,813 م.د) من ناحية أخرى.

وبخصوص الأرصدة المتوفّرة في موفى سنة 2015، فقد بلغت ما جملته 415,588 م.د مقابل 419,868 م.د في السّنة السّابقة. وقد استأثر منها الصندوق الوطني للضمان (377,347 م.د) بالنصيب الأوفر حيث بلغت حصّته 90,80 % في سنة 2015 مقابل 82,20 % في سنة 2014.

# الملاحق

**ملحق عدد 1 :جدول موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2015**

| البيانات | التقديرات 2015 | الإنجازات | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| **رئاسة الحكومة** | **3.000.000** | **671.611.2** | **8.233.345** | **5.621.674** | **215,25** |
| حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح | 3.000.000 | 671.611.2 | 8.233.345 | 5.621.674 | 215,25 |
| **وزارة الدّاخليّة** | **000.200.109** | **603.627.104** | **114.038.626** | **9.411.023** | **8,99** |
| صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات | 000.700.6 | 498.796.6 | 8.856.372 | 2.059.874 | 30,31 |
| صندوق الوقاية من حوادث المرور | 000.500.2 | 058.590 | 4.509.488 | 3.919.430 | 664,24 |
| صندوق التعاون بين الجماعات المحلية | 000.000.100 | 047.241.97 | 100.672.766 | 3431.719 | 3,53 |
| **وزارة الدفاع الوطني** | **000.000.13** | **591.918.6** | **9.697.111** | **2.778.520** | **40,16** |
| صندوق الخدمة الوطنيّة | 13.000.000 | 591.918.6 | 9.697.111 | 2.778.520 | 40,16 |
| **وزارة الماليّة** | 000.100 | **351.5** | **373.811** | **368.460** | **6885,82** |
| حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين | 100.000 | 351.5 | 373.811 | 368.460 | 6885,82 |
| **وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة** | **000.000.11** | **886.882.13** | **34.104.463** | **20.221.577** | **145,66** |
| صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور | 6.000.000 | 690.985.4 | 5.721.214 | 735.524 | 14,75 |
| صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري | 5.000.000 | 196.897.8 | 28.383.249 | 19.486.053 | 219,01 |
| **وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **000.000.36** | **540.992.41** | **48.939.203** | **6.946.663** | **16,54** |
| صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري | 27.000.000 | 772.630.30 | 36.953.097 | 6.322.325 | 20,64 |
| صندوق النهوض بجودة التمور | 000.000.2 | 801.847.3 | 4.458.147 | 610.346 | 15,86 |
| صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري | 7.000.000 | 967.513.7 | 7.527.959 | 13.992 | 0,19 |
| **وزارة الصناعة والطاقة والمناجم** | **000.000.77** | **585.116.73** | **177.330.017** | **104.213.432** | **142,53** |
| صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة | 000.000.55 | 557.937.58 | 132.753.985 | 73.816.428 | 125,25 |
| صندوق الانتقال الطاقي | 000.000.20 | 413.560.13 | 35.752.668 | 22.192.255 | 163,65 |
| صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب | 000.000.2 | 615.618 | 8.823.364 | 8.204.749 | 1326,31 |
| **وزارة التجارة** | **500.000** | **838.12** | **101.633.937** | **101.621.099** | **-** |
| الصندوق العامّ للتعويض | - | 376.12 | 101.042.720 | 101.030.344 | - |
| صندوق النهوض بالصادرات | 000.500 | 462 | 591.217 | 590.755 | - |
| **وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية** | **000.000.26** | 473.099 | 234.983.531 | 234.510.432 | - |
| الصندوق الوطني لتحسين السّكن | 000.000.18 | 93.923 | 10.982.105 | 10.888.182 | - |
| صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء | 000.000.8 | 379.176 | 224.001.426 | 223.622.250 | - |
| **وزارة البيئة والتنمية المستدامة** | **000.000.40** | 40.006.228 | 141.198.013 | 101.191.785 | **252,94** |
| صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط | 2.000.000 | 1.352 | 1.507.768 | 1.506.416 | - |
| صندوق مقاومة التلوث | 000.000.38 | 40.004.876 | 139.690.245 | 99.685.369 | 249,18 |
| **وزارة السياحة والصناعات التقليدية** | **000.000.27** | **825.300.5** | **20.574.076** | **15.273.251** | **288,13** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 94,07 | 3.185.717 | 6.572.149 | 432.386.3 | 000.000.10 | صندوق حماية المناطق السياحيّة |
| 631,40 | 12.087.534 | 14.001.927 | 393.914.1 | 000.000.17 | صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة |
| **527,49** | **162.091.128** | **192.819.772** | **644.728.30** | **000.000.50** | **وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي** |
| 527,49 | 162.091.128 | 192.819.772 | 644.728.30 | 000.000.50 | صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال |
| - | **10.625.579** | **10.625.642** | **63** | 4.000.000 | **وزارة الثقافة والمحافظة على التراث** |
| - | 10.625.579 | 10.625.642 | 63 | 4.000.000 | صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني |
| **47,13** | **10.203.471** | **31.854.842** | **371.651.21** | **17.000.000** | **وزارة الشباب والرياضة** |
| 47,13 | 10.203.471 | 31.854.842 | 371.651.21 | 17.000.000 | الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب |
| **81,87** | **7.246.672** | **16.097.807** | **135.851.8** | **000.000.7** | **وزارة الشؤون الاجتماعيّة** |
| 76,79 | 5.375.221 | 12.375.487 | 266.000.7 | 7.000.000 | الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي |
| 101,11 | 1.871.451 | 3.722.320 | 869.850.1 | - | حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد |
| **79,55** | **270.747.494** | **611.096.430** | **936.348.340** | **000.000.367** | **وزارة التكوين المهني والتشغيل** |
| 52,26 | 167.267.342 | 487.329.408 | 066.062.320 | 000.000.330 | الصندوق الوطني للتشغيل |
| 510,08 | 103.480.152 | 123.767.022 | 870.286.20 | 000.000.37 | صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني |
| **153,95** | **1.063.072.260** | **1.753.600.626** | **366.528.690** | **787.800.000** | **الجملة** |

**ملحق عدد 2 : قائمة الحسابات الخاصة بالخزينة التي تمّ خصم فواضل منها**

| ع/ر | اسم الحساب | مبلغ الخصم بالدّينار |
|---|---|---|
| 1 | حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة | 900.550.5 |
| 2 | صندوق الوقاية من حوادث المرور | .000788.3 |
| 3 | صندوق التعاون بين الجماعات المحلية | 980.573 |
| 5 | حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين | 600.543 |
| 6 | صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث المرور | 629.567 |
| 7 | صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري | 000.703.18 |
| 8 | صندوق النهوض بجودة التمور | 1.338.000 |
| 9 | صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري | 930.950 |
| 10 | صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة | 57.540.000 |
| 11 | صندوق الانتقال الطاقي | 13.309.960 |
| 12 | صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب | 7.232.900 |
| 13 | الصندوق العامّ للتعويض | 100.959.000 |
| 14 | صندوق النهوض بالصادرات | 591.200 |
| 15 | صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة | 8.717.000 |
| 16 | صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء | 214.700.000 |
| 17 | صندوق مقاومة التلوث | 73.478.000 |
| 18 | صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني | 8.983.000 |
| 19 | الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب | 8.100.000 |
| 20 | الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي | 5.832.000 |
| 21 | حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد | 1.832.000 |
| 22 | الصندوق الوطني للتشغيل | 256.580.000 |
| 23 | صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني | 106.161.000 |
| 24 | صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال | 132.082.000 |
| | **الجملــة** | 1.027.905.119 |

**ملحق عدد 3 : جدول موارد حسابات أموال المشاركة لسنة 2015**

**بالدّينار**

| بيان الحسابات | المقابيض | | التغيّرات 2015/2014 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| **مجلس نواب الشعب** | **342** | **355** | **13** | **3,80** |
| - حساب نشر وتوزيع الوثائق الخاصة بمداولات المجلس الوطني التأسيسي | 342 | 355 | 13 | 3,80 |
| **رئاسة الحكومة** | **1.001.885** | **5.560.000** | **4.558.115** | **454,95** |
| - حساب نشر وتوزيع مجلة الهداية | 1.885 | - | 1.885- | 100 - |
| - حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء | 1.000.000 | 5.560.000 | 4.560.000 | 456,00 |
| **وزارة الدّاخلية** | **13.346.289** | **21.011.269** | **7.664.980** | **57,43** |
| - حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة | 662.289 | 739.110 | 76.821 | 11,60 |
| - حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي | 12.684.000 | 20.272.159 | 7.588.159 | 59,82 |
| **وزارة العدل** | **5.000.000** | **3.937.835-** | **8.937.835-** | **178,76 -** |
| - حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها | 5.000.000 | 3.937.835 - | 8.937.835- | 178,76 - |
| **وزارة الشؤون الخارجية** | **666.960** | **-** | **666.960-** | **100 -** |
| - حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس | 666.960 | - | 666.960- | 100 - |
| **وزارة الدفاع الوطني** | **5.681.021** | **3.083.588** | **2.597.433-** | **45,72-** |
| - حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش | 3.275.529 | 2.190.478 | 1.085.051- | 33,13- |
| - حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز | 596.756 | 548.424 | 48.332- | 8,10- |
| - حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّةبالتّشريفات | 344.569 | 344.686 | 117 | 0,03 |
| - حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي | 1.126.167 | - | 1.126.167- | 100 - |
| - حساب دعم القوات المسلحة | 338.000 | - | 338.000 - | 100 - |
| **وزارة المالية** | **6.881.808** | **6.317.525** | **564.283 -** | **8,20-** |
| - حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة | 4.131.960 | 4.720.846 | 588.886 | 14,25 |
| - حساب القروض المرتبطة برهن | 2.010.008 | 1.596.679 | 413.329- | 20,56- |
| - حساب مشروع دعم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم | 658.840 | - | 658.840- | 100 - |
| - حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 | 81.000 | - | 81.000- | 100 - |
| **وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي** | **-** | **492.119** | **492.119** | **-** |
| -الحساب السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية | - | 492.119 | 492.119 | - |
| **وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية** | **3.709.516** | **1.315.720** | **2.393.796-** | **64,53-** |
| - حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة | 13.493 | 14.000 | 507 | 3,76 |
| - حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها | 3.696.023 | 1.301.720 | 2.394.303- | 64,78- |
| **وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **2.916.523** | **2.980.645** | **64.122** | **2,20** |
| - حساب حماية النباتات | 1.704.367 | 1.892.361 | 187.994 | 11,03 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| - حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية | 1.212.156 | 1.088.284 | 123.872- | 10,22- |
| **وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية** | **823.448** | **966.415** | **142.967** | **17,36** |
| - حساب بناء الجسور والطرقات | 312.206 | 460.450 | 148.244 | 47,48 |
| - حساب بطاح جربة | 511.242 | 505.965 | 5.277- | 1,03- |
| **وزارة الصحة** | **2.180.554** | **20.390.000** | **18.209.446** | **835,08** |
| - حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة | 200.000 | 20.390.000 | 20.190.000 | - |
| - حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع | 519.666 | - | 519.666 - | 100 - |
| - حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على | 73.043 | - | 73.043- | 100 - |
| - حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي | 1.387.845 | - | 1.387.845- | 100 - |
| **وزارة الشؤون الاجتماعية** | **4.550** | **3.940.335** | **3.935.785** | **-** |
| - حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل | 4.550 | 2.500 | 2.050 - | 45,05 - |
| - حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها | - | 3.937.835 | 3.937.835 | - |
| **وزارة التربية** | **5.567.370** | **8.326.248** | **2.758.878** | **49,55** |
| - حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات | 5.567.370 | 8.326.248 | 2.758.878 | 49,55 |
| **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** | **296.623** | **296.769** | **146** | **0,05** |
| - حساب القروض الجامعية | 296.623 | 296.769 | 146 | 0,05 |
| **المجموع العامّ** | **48.076.889** | **70.743.153** | **22.666.264** | **47,15** |

**ملحق عدد 4: جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2015**

| الأبواب | عدد المؤسّسات في 2015 | التقديرات النهائيّة | الإنجازات | | التغيّرات2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة% |
| رئاسة الجمهوريّة | 2 | 641.510 | 526.588 | 552.110 | 522.25 | 4,85 |
| رئاسة الحكومة | 6 | 8.820.211 | 8.577.759 | 8.354.592 | 167-.223 | 2,60 - |
| وزارة الدّاخلية | 16 | 22.236.033 | 18.437.741 | 19.657.402 | 661.219.1 | 6,62 |
| وزارة العدل | 41 | 66.807.084 | 69.713.078 | 64.813.259 | 819 -.899.4 | 7,03- |
| وزارة الشؤون الخارجيّة | 1 | 35.000 | 132.042 | - | -042.132 | 100 - |
| وزارة الدّفاع الوطني | 43 | 62.732.147 | 64.502.576 | 66.051.730 | 154.549.1 | 2,40 |
| وزارة الشؤون الدّينية | 2 | 436.965 | 172.138 | 332.565 | 393.194 | 140,69 |
| وزارة الماليّة | 2 | 2.645.981 | 2.354.694 | 2.556.101 | 407.201 | 8,55 |
| وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة | 1 | 54.691.829 | 51.430.341 | 53.838.836 | 495.408.2 | 4,68 |
| وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري | 94 | 93.177.546 | 481.600.02 | 81.984.364 | 340.384 | 0,47 |
| وزارة التجارة | 2 | 2.215.172 | 2.148.475 | 2.077.045 | - 430.71 | 3,32- |
| وزارة السياحة والصناعات التقليدية | 1 | 6.761.855 | 5.056.937 | 6.144.746 | 809.087.1 | 21,51 |
| وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية | 2 | 7.283.913 | 6.081.562 | 5.694.479 | - 083.387 | 6,36 - |
| وزارة البيئة والتنمية المستدامة | 1 | 2.611.511 | 2.603.058 | 2.552.869 | -189.50 | -1,93 |
| وزارة الثقافة | 29 | 22.950.116 | 18.529.295 | 23.306.645 | 350.777.4 | 25,78 |
| وزارة الشباب والرياضة | 73 | 33.613829 | 25.174.344 | 31.173.086 | 742.998.5 | 23,83 |
| وزارة المرأة والأسرة | 50 | 12.675.215 | 9.395.446 | 12.358.433 | 987.962.2 | 31,54 |
| وزارة الصحّة | 210 | 421.727.157 | 366.109.062 | 399.158.731 | 669.049.33 | 9,03 |
| وزارة الشؤون الاجتماعية | 39 | 14.043.824 | 13.783.851 | 13.349.674 | -177.434 | - 3,15 |
| وزارة التربية | 1541 | 175.342.239 | 166.329.204 | 171.696.225 | 021.367.5 | 3,23 |
| وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | 349 | 344.908.201 | 269.005.765 | 326.481.293 | 528.475.57 | 21,37 |
| وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي | 3 | 4.714.998 | 3.392.251 | 3.955.259 | 008.563 | 16,60 |
| **المجموع** | **2508** | **1.361.072.336** | **1.185.022.265** | **444.089.296.1** | **179.067.111** | **9,37** |

**ملحق عدد 5: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2015 ( العنوان الأول)**

**بالدينار**

| الأقسام / الأبواب | التأجير العمومي | وسائل المصالح | التدخل العمومي | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| 1- المجلس الوطني التأسيسي | - | 2.324.000 | 50.000 | 2.374.000 |
| 2-رئاسة الجمهورية | - | 2.083.500 | 300.000 | 2.383.500 |
| 3- رئاسة الحكومة | 3.842.000 | 1.586.974 | 1.458 | 5.430.432 |
| 4- وزارة الدّاخلية | 4.000.000 | 12.804.800 | 12.070.000 | 28.874.800 |
| **5- وزارة العدل** | 32.534 | 1.300.000 | - | 1.332.534 |
| 1-العدل | - | 1.300.000 | - | 1.300.000 |
| 2-حقوق الانسان والعدالة الانتقالية | 32.534 | - | - | 32.534 |
| 7- وزارة الدفاع الوطني | 17.000.000 | - | - | 17.000.000 |
| 9- وزارة الماليّة | 17.350.000 | 7.202.350 | - | 24.552.350 |
| 10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي | 105.000 | - | 7.500 | 112.500 |
| الجزء 2- التعاون الدولي | 105.000 | - | 7.500 | 112.500 |
| 11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية | 5.612.000 | 200.000 | - | 5.812.000 |
| **12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | - | 266.000 | - | 266.000 |
| 14- وزارة التجارة | - | 1.167.600 | 30.485 | 1.198.085 |
| 16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية | - | 10.152.640 | - | 10.152.640 |
| 17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية | - | 4.600.000 | - | 4.600.000 |
| 20- وزارة الثقافة | 792.000 | 349.000 | 2.546.000 | 3.687.000 |
| 21- وزارة الشباب والرياضة | 4.000.000 | 186.000 | - | 4.186.000 |
| الجزء 1- الرياضة | - | 186.000 | - | 186.000 |
| الجزء 2- الشباب | 4.000.000 | - | - | 4.000.000 |
| 23- وزارة الصحة | - | 802.000 | - | 802.000 |
| 24- وزارة الشؤون الاجتماعية | 1.500.000 | - | - | 1.500.000 |
| 25- وزارة التربية | 26.000.000 | - | - | 26.000.000 |
| **26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** | - | 216.140 | - | 216.140 |
| 27- وزارة التشغيل والتكوين المهني | 6.147.000 | - | - | 6.147.000 |
| **30- هيئة الحرية والكرامة** | - | - | 4.000.000 | 4.000.000 |
| المجموع | 86.380.534 | 45.241.004 | 19.005.443 | 150.626.981 |

## ملحق عدد 6: جدول تحويل اعتمادات العنوان الأول من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 2015

| | التخفيضات | | | الزّيادات | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التأجير العمومي | وسائل المصالح | التدخل العمومي | التأجير العمومي | وسائل المصالح | التدخل العمومي | |
| **1- مجلس نواب الشعب** | **444.000** | **25.000** | **10.000** | **429.000** | **50.000** | **-** | **479.000** |
| **2- رئاسة الجمهورية** | **462.600** | **119.000** | **116.000** | **462.600** | **235.000** | **-** | **697.600** |
| **3- رئاسة الحكومة** | **144.000** | **-** | **-** | **144.000** | **-** | **-** | **144.000** |
| **4- وزارة الداخلية** | **3.757.900** | **300.000** | **591.700** | **3.757.900** | **300.000** | **591.700** | **4.649.600** |
| **5- وزارة العدل** | **2.741.000** | **37.000** | **-** | **1.601.000** | **1.177.000** | | **2.778.000** |
| **6- وزارة الشؤون الخارجية** | **245.950** | **-** | **1.550.000** | **145.950** | **350.000** | **1.300.000** | **1.795.950** |
| **7- وزارة الدفاع الوطني** | **2.775.747** | **-** | **13.000** | | **2.775.747** | **13.000** | **2.788.747** |
| 8- وزارة الشؤون الدينية | **38.500** | **-** | **123.000** | **38.500** | | **123.000** | **161.500** |
| **10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي** | **150.000** | **-** | **-** | **150.000** | **-** | **-** | **150.000** |
| **12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **2.566.000** | **-** | **-** | **1.932.000** | **-** | **38.000** | **2.604.000** |
| **14- وزارة التجارة** | **1.761.800** | **1.707.000** | **-** | | **-** | **-** | **3.473.800** |
| **15- وزارة تكنولجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي** | **121.500** | | **-** | **121.500** | | **-** | **121.500** |
| **16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية** | **-** | **7.221** | **-** | **1.761.800** | **1.707.000** | **12.221** | **7.221** |
| **17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية** | **1.092.000** | **24.000** | **-** | **-** | **1.116.000** | **-** | **1.116.000** |
| **18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة** | **44.660** | **-** | **-** | **-** | **44.660** | **-** | **44.660** |
| **20- وزارة الثقافة والمحافظة على اتراث** | **427.999** | **100.000** | **3.048.829** | **427.999** | **270.000** | **2.878.829** | **3.576.828** |
| **21- وزارة الشباب والرياضة** | **1.340.500** | **147.500** | **20.000** | **515.000** | **338.000** | **655.000** | **1.508.000** |
| الجزء 1- الشباب | | 147.500 | | | 147.500 | | 147.500 |
| الجزء 2- الرياضة | 1.340.500 | | 20.000 | 515.000 | 190.500 | 655.000 | 1.360.500 |
| **22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة** | **-** | **-** | **322.412** | **-** | **-** | **322.412** | **322.412** |
| الجزء 1- المرأة والأسرة | | | | | | | |
| الجزء 2- الطفولة | - | - | 322.412 | - | - | 322.412 | 322.412 |
| **23- وزارة الصحة** | **27.242.000** | **-** | **-** | **27.100.000** | **142.000** | **-** | **27.242.000** |
| **24- وزارة الشؤون الاجتماعية** | **1.141.400** | **-** | **-** | **1.141.400** | **-** | **-** | **1.141.400** |
| **25- وزارة التربية** | **700.000** | **4.300.300** | **1.352.000** | **700.000** | **5.194.300** | **458.000** | **6.352.300** |
| **26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** | **1.040.000** | **94.400** | **-** | **1.040.000** | **94.400** | **-** | **1.134.400** |
| الجزء 1- التعليم العالي | 1.040.000 | | - | 1.040.000 | - | - | 1.040.000 |
| الجزء 3- البحث العلمي | - | 94.400 | - | - | 94.400 | - | 94.400 |
| **الجملة** | **48.237.556** | **6.861.421** | **7.189.941** | **41.468.649** | **14.428.107** | **6.392.162** | **62.288.918** |

**ملحق عدد 7: جدول تطوّر اعتمادات العنوان الأول لسنة 2015 حسب أبواب الميزانية**

**بالدّينار**

| الأبواب | الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية | قانون المالية التكميلي | الإعتمادات التكميلية | التحويلات | | الإعتمادات النهائية | | التغيّرات 2015/2014 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | + | - | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة ( %) |
| **1- مجلس نواب الشعب** | **20.784.000** | **21.995.000** | **2.374.000** | **479.000** | **479.000** | **21.054.000** | **24.369.000** | **3.315.000** | **15,75** |
| **2- رئاسة الجمهورية** | **83.270.000** | **82.781.000** | **2.383.500** | **697.600** | **697.600** | **77.897.000** | **85.164.500** | **7.267.500** | **9,33** |
| **3- رئاسة الحكومة** | **120.643.000** | **123.919.000** | **5.430.432** | **144.000** | **144.000** | **228.824.810** | **129.349.432** | **99.475.378 -** | **43,47-** |
| **4- وزارة الداخلية** | **2.161.844.000** | **2.197.404.000** | **28.874.800** | **4.649.600** | **4.649.600** | **2.073.642.200** | **2.226.278.800** | **152.636.600** | **7,36** |
| **5- وزارة العدل وحقوق الانسان والعدالة الانتقالية** | **388.730.000** | **390.598.000** | **1.332.534** | **2.778.000** | **2.778.000** | **365.152.000** | **391.930.534** | **26.778.534** | **7,33** |
| الجزء 1- العدل | 383.524.000 | 389.580.000 | 1.300.000 | 2.778.000 | 2.778.000 | 359.941.000 | 390.880.000 | 30.939.000 | 8,60 |
| الجزء 2- حقوق الانسان والعدالة الانتقالية | 5.206.000 | 1.018.000 | 32.534 | - | - | 5.211.000 | 1.050.534 | - 4.160.466 | 79,84- |
| **6- وزارة الشؤون الخارجية** | **204.410.000** | **203.095.000** | | **1.795.950** | **1.795.950** | **181.798.000** | **203.095.000** | **21.297.000** | **11,71** |
| **7- وزارة الدفاع الوطني** | **1.279.067.000** | **1.318.198.000** | **17.000.000** | **2.788.747** | **2.788.747** | **1.205.106.000** | **1.335.198.000** | **130.092.000** | **10,80** |
| **8- وزارة الشؤون الدينية** | **84.242.000** | **84.059.000** | | **161.500** | **161.500** | **79.026.000** | **84.059.000** | **5.033.000** | **6,37** |
| **9- وزارة والمالية** | **484.415.000** | **493.254.000** | **24.552.350** | - | - | **473.373.932** | **517.806.350** | **44.432.418** | **9,39** |
| **10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي** | **58.678.000** | **60.193.000** | **112.500** | **150.000** | **150.000** | **54.243.800** | **60.305.500** | **6.061.700** | **11,17** |
| الجزء 1- التنمية | 44.086.000 | 45.706.000 | - | 150.000 | 150.000 | 40.929.200 | 45.706.000 | 4.776.800 | 11,67 |
| الجزء 2- التعاون الدولي | 14.592.000 | 14.487.000 | 112.500 | - | - | 13.314.600 | 14.599.500 | 1.284.900 | 9,65 |
| **11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية** | **33.909.000** | **34.627.000** | **5.812.000** | | | **34.224.000** | **40.439.000** | **6.215.000** | **18,16** |
| **12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **486.585.000** | **504.918.000** | **266.000** | **2.604.000** | **2.604.000** | **437.018.000** | **505.184.000** | **68.166.000** | **15,60** |
| **13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم** | **1.859.305.000** | **1.320.011.000** | - | - | - | **2.384.828.000** | **1.320.011.000** | **1.064.817.000 -** | **44,65-** |
| **14- وزارة التجارة** | **1.568.078.000** | **1.597.969.000** | **1.198.085** | - | **3.473.800** | **1.487.877.029** | **1.595.693.285** | **107.816.256** | **7,25** |
| **15- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي** | 19.012.000 | 19.084.000 | - | 121.500 | 121.500 | **18.623.000** | **19.084.000** | **461.000** | **2,48** |
| **16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية** | **51.774.000** | **53.695.000** | **10.152.640** | **3.481.021** | **7.221** | **50.880.000** | **67.321.440** | **16.441.440** | **32,31** |
| **17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية** | **141.061.000** | **137.843.000** | **4.600.000** | **1.116.000** | **1.116.000** | **120.806.000** | **142.443.000** | **21.637.000** | **17,91** |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2,61** | **1.061.000** | **41.788.000** | **40.727.000** | **44.660** | **44.660** | - | **41.788.000** | **41.378.000** | **18- وزارة اللبيئة والتنمية المستدامة** |
| **8,20** | **32.905.800** | **434.196.000** | **401.290.200** | - | - | - | **434.196.000** | **433.790.000** | **19- وزارة النقل** |
| **11,17** | **14.617.500** | **145.439.000** | **130.821.500** | **3.576.828** | **3.576.828** | **3.687.000** | **141.752.000** | **137.488.000** | **20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث** |
| **14,55** | **51.724.000** | **407.284.000** | **355.560.000** | **1.508.000** | **1.508.000** | **4.186.000** | **403.098.000** | **391.989.000** | **21- وزارة الشباب والرياضة** |
| 14,51 | 9.376.000 | 74.005.000 | 64.629.000 | 147.500 | 147.500 | 4.000.000 | 70.005.000 | 67.937.000 | الجزء 1- الشباب |
| 14,56 | 42.348.000 | 333.279.000 | 290.931.000 | 1.360.500 | 1.360.500 | 186.000 | 333.093.000 | 324.052.000 | الجزء 2- الرياضة |
| **8,34** | **6.622.000** | **85.977.000** | **79.355.000** | **2322.41** | **2322.41** | - | **85.977.000** | **83.434.000** | **22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة** |
| 6,91- | - 1.042.000 | 14.041.000 | 15.083.000 | - | - | - | 14.041.000 | 13.974.000 | الجزء 1- شؤون المرأة |
| 11,92 | 7.664.000 | 71.936.000 | 64.272.000 | 2322.41 | 2322.41 | - | 71.936.000 | 69.460.000 | الجزء 2- الطفولة |
| **12,67** | **168.340.000** | **1.497.510.000** | **1.329.170.000** | **27.242.000** | **27.242.000** | **802.000** | **1.496.708.000** | **1.464.413.000** | **23- وزارة الصحة** |
| **9,83** | **65.729.000** | **734.606.000** | **668.877.000** | **1.141.400** | **1.141.400** | **1.500.000** | **733.106.000** | **660.943.000** | **24- وزارة الشؤون الاجتماعية** |
| **8,49** | **301.795.000** | **3.857.037.000** | **3.555.242.000** | **6.352.300** | **6.352.300** | **26.000.000** | **3.831.037.000** | **3.650.485.000** | **25- وزارة التربية** |
| **5,49** | **65.031.140** | **1.250.097.140** | **1.185.066.000** | **1.134.400** | **1.134.400** | **216.140** | **1.249.881.000** | **1.228.804.000** | **26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** |
| 5,21 | 59.642.140 | 1.204.702.140 | 1.145.060.000 | 1.040.000 | 1.040.000 | 216.140 | 1.204.486.000 | 1.183.515.000 | الجزء 1- التعليم العالي |
| 13,47 | 5.389.000 | 45.395.000 | 40.006.000 | 94.400 | 94.400 | - | 45.395.000 | 45.289.000 | الجزء 2- البحث العلمي |
| **8,76** | **21.849.500** | **271.285.000** | **249.435.500** | - | - | **6.147.000** | **265.138.000** | **261.966.000** | **27- وزارة التكوين المهني والتشغيل** |
| - | **1.000.000** | **1.000.000** | - | - | - | - | **1.000.000** | - | **28- المجلس الأعلى للقضاء** |
| - | **20.000.000** | **20.000.000** | - | - | - | - | **20.000.000** | **60.000.000** | **29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات** |
| - | **14.000.000** | **14.000.000** | - | - | - | **4.000.000** | **10.000.000** | **10.000.000** | **30- هيئة الحرية والكرامة** |
| **99,53-** | **- 52.533.010** | **249.019** | **52.782.029** | - | - | **- 150.626.981** | **150.876.000** | **305.703.000** | **31- النفقات الطارئة وغير الموزعة** |
| **18,64** | **275.000.000** | **1.750.000.000** | **1.475.000.000** | - | - | - | **1.750.000.000** | **1.705.000.000** | **32- الدين العمومي** |
| **2,34** | **440.500.000** | **19.258.200.000** | **18.817.700.000** | **862.288.91** | **862.288.91** | **0** | **19.258.200.000** | **19.481.200.000** | **المجموع** |

**ملحق عدد 8: جدول تطوّر نفقات العنوان الأول حسب الأبواب بين سنتي 2015 و2014**

| الأبواب | الاعتمادات النهائية 2015 | الاعتمادات المأمور بصرفها | | تطور المصاريف 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| **1- مجلس نواب الشعب** | **24.369.000** | **19.281.308** | **24.175.791** | **4.894.483** | **25,38** |
| **2- رئاسة الجمهورية** | **85.164.500** | **72.088.944** | **79.998.560** | **7.909.616** | **10,97** |
| **3- رئاسة الحكومة** | **129.349.432** | **223.649.585** | **124.763.293** | **98.886.292 -** | **44,21 -** |
| **4- وزارة الداخلية** | **2.226.278.800** | **2.034.898.679** | **2.213.048.124** | **178.149.445** | **8,75** |
| **5- وزارة العدل وحقوق الانسان والعدالة الانتقالية** | **391.930.534** | **348.817.849** | **379.683.869** | **30.866.020** | **8,85** |
| الجزء 1- العدل | 390.880.000 | 345.135.241 | 378.639.253 | 33.504.012 | **9,71** |
| الجزء 2- حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية | 1.050.534 | 3.682.608 | 1.044.617 | 2.637.991 - | 71,63 - |
| **6- وزارة الشؤون الخارجية** | **203.095.000** | **174.409.933** | **187.656.767** | **13.246.834** | **7,60** |
| **7- وزارة الدفاع الوطني** | **1.335.198.000** | **1.190.504.221** | **1.324.427.771** | **133.923.550** | **11,25** |
| **8- وزارة الشؤون الدينية** | **84.059.000** | **77.199.179** | **78.870.182** | **1.671.003** | **2,16** |
| **9- وزارة والمالية** | **517.806.350** | **459.032.449** | **514.229.084** | **55.196.635** | **12,02** |
| **10- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي** | **60.305.500** | **52.043.668** | **58.863.371** | **6.819.703** | **13,10** |
| الجزء 1- التنمية | 45.706.000 | 40.105.329 | 44.710.612 | 4.605.283 | **11,48** |
| الجزء 2- التعاون الدولي | 14.599.500 | 11.938.339 | 14.152.759 | 2.214.420 | **18,55** |
| **11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية** | **40.439.000** | **33.123.556** | **40.300.900** | **7.177.344** | **21,67** |
| **12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **505.184.000** | **425.156.240** | **494.737.236** | **69.580.996** | **16,37** |
| **13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم** | **1.320.011.000** | **2.384.047.932** | **950.983.085** | **1.433.064.847 -** | **60,11 -** |
| **14- وزارة التجارة** | **1.595.693.285** | **1.485.981.190** | **1.594.322.657** | **108.341.467** | **7,29** |
| **15- وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال** | **19.084.000** | **15.945.222** | **17.532.414** | **1.587.192** | **9,95** |
| **16- وزارة السياحة** | **67.321.440** | **50.476.717** | **66.192.227** | **15.715.510** | **31,13** |
| **17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية** | **142.443.000** | **119.096.775** | **138.147.501** | **19.050.726** | **16,00** |
| **18- وزارة اللبيئة والتنمية المستدامة** | **41.788.000** | **39.837.196** | **41.202.089** | **1.364.893** | **3,43** |
| **19- وزارة النقل** | **434.196.000** | **399.390.015** | **431.787.405** | **32.397.390** | **8,11** |
| **20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث** | **145.439.000** | **127.600.645** | **144.226.331** | **16.625.686** | **13,03** |
| **21- وزارة الشباب والرياضة** | **407.284.000** | **345.434.771** | **391.339.917** | **45.905.146** | **13,29** |
| الجزء 1- الرياضة | 333.279.000 | 283.480.197 | 320.458.639 | 36.978.442 | 13,04 |
| الجزء 2- الشباب | 74.005.000 | 61.954.574 | 70.881.278 | 8.926.704 | 14,41 |
| **22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة** | **85.977.000** | **75.680.240** | **84.582.611** | **8.902.371** | **11,76** |
| الجزء 1- شؤون المرأة | 14.041.000 | 13.437.422 | 13.058.485 | 378.937 - | 2,82 - |
| الجزء 2- الطفولة | 71.936.000 | 62.242.818 | 71.524.126 | 9.281.308 | 14,91 |
| **23- وزارة الصحة** | **1.497.510.000** | **1.323.641.699** | **1.472.770.696** | **149.128.997** | **11,27** |
| **24- وزارة الشؤون الاجتماعية** | **734.606.000** | **662.140.930** | **733.219.549** | **71.078.619** | **10,73** |
| **25- وزارة التربية** | **3.857.037.000** | **3.544.934.308** | **3.856.671.924** | **311.737.616** | **8,79** |
| **26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** | **1.250.097.140** | **1.109.654.903** | **1.218.834.666** | **109.179.763** | **9,84** |
| الجزء 1- التعليم العالي | 1.204.702.140 | 1.070.265.202 | 1.176.000.886 | 105.735.684 | 9,88 |
| الجزء 2- البحث العلمي | 45.395.000 | 39.389.701 | 42.833.780 | 3.444.079 | 8,74 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 27- وزارة التكوين المهني والتشغيل | 271.285.000 | 245.750.124 | 268.010.313 | 22.260.189 | 9,06 |
| 28- المجلس الأعلى للقضاء | 1.000.000 | - | - | - | - |
| 29- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات | 20.000.000 | - | 20.000.000 | 20.000.000 | - |
| 30- هيئة الحرية والكرامة | 14.000.000 | - | 14.000.000 | 14.000.000 | - |
| 31- النفقات الطارئة وغير الموزعة | 249.019 | - | - | - | - |
| 32- الدين العمومي | 1.750.000.000 | 1.474.997.563 | 1.691.895.429 | 216.897.866 | 14,70 |
| المجموع | 19.258.200.000 | 18.514.815.841 | 18.656.473.762 | 141.657.921 | 0,77 |

## ملحق عدد 9: جدول توزيع اعتمادات ونفقات العنوان الثاني لسنة 2015 ومقارنتها بسنة 2014

م.د

| الاعتمادات<br>الأبواب | الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية | الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي | التوزيع الأولي للاعتمادات (1) | اعتمادات الموارد الخارجيّة الموظّفة (2) | التوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3) | | | استهلاك الاعتمادات | | تطوّر المصاريف 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الاعتمادات الموزعة | الاعتمادات التكميلية | الاعتمادات النهائية | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| **1- مجلس نواب الشعب** | **0,930** | **0,788** | **0,788** | | **0,788** | | **0,788** | **0,465** | **0,772** | **0,307** | **66,02** |
| **2- رئاسة الجمهورية** | **4,886** | **4,638** | **4,638** | | **4,638** | | **4,638** | **2,914** | **4,588** | **1,674** | **557,4** |
| **3- رئاسة الحكومة** | **23,628** | **23,043** | **23,043** | | **7,509** | **1,824** | **9,332** | **9,777** | **9,315** | **0,462 -** | **4,73 -** |
| **4- وزارة الداخلية** | **344,730** | **384,730** | **384,730** | | **335,668** | **100,000** | **435,668** | **168,476** | **334,059** | **165,583** | **98,28** |
| **5- وزارة العدل** | **40,482** | **40,106** | **40,106** | | **32,289** | **8,715** | **41,004** | **16,460** | **40,002** | **23,542** | **3143,0** |
| 1-العدل | 39,882 | 39,882 | 39,882 | | 32,066 | 8,715 | 40,781 | 15,915 | 39,993 | 24,078 | 151,29 |
| 2-حقوق الانسان والعدالة الانتقالية | 0,600 | 0,224 | 0,224 | | 0,223 | | 0,223 | 0,545 | 0,009 | 0,536 - | 3598, - |
| **6- وزارة الشؤون الخارجية** | **4,805** | **4,158** | **4,158** | | **3,361** | **0,590** | **3,951** | **4,768** | **3,117** | **1,651 -** | **34,63 -** |
| **7- وزارة الدفاع الوطني** | **500,169** | **590,169** | **590,169** | | **586,963** | | **586,963** | **344,713** | **583,926** | **239,212** | **69,39** |
| **8- وزارة الشؤون الدينية** | **2,400** | **1,949** | **1,949** | | **1,876** | | **1,876** | **0,437** | **1,579** | **1,142** | **33261,** |
| **9- وزارة المالية** | **376,170** | **190,327** | **190,327** | **13,173** | **139,603** | **0,024** | **139,627** | **660,855** | **121,322** | **539,533 -** | **81,64 -** |
| **10- وزارة التنمية والتعاون الدولي** | **416,851** | **450,078** | **450,078** | | **374,957** | **2,370** | **377,327** | **383,598** | **361,518** | **22,080 -** | **5,76 -** |
| 1-التنمية | 392,686 | 425,913 | 425,913 | | 351,298 | 0,808 | 352,107 | 358,419 | 336,303 | 22,115 - | 6,17- |
| 2-التعاون الدولي | 24,165 | 24,165 | 24,165 | | 23,658 | 1,562 | 25,220 | 25,179 | 25,215 | 0,036 | 0,14 |
| **11- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية** | **4,020** | **3,529** | **3,529** | | **3,418** | | **3,418** | **1,580** | **3,401** | **1,821** | **5115,2** |
| **12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **611,825** | **578,436** | **578,436** | **77,537** | **649,542** | **71,945** | **721,487** | **534,071** | **704,214** | **170,143** | **31,86** |
| 1- الإدارات الفنية | 389,491 | 356,102 | 356,102 | 10,471 | 349,657 | 39,723 | 389,380 | 294,079 | 386,136 | 92,057 | 31,30 |
| 2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية | 222,334 | 222,334 | 222,334 | 67,067 | 299,884 | 32,222 | 332,106 | 239,991 | 318,078 | 78,087 | 32,54 |
| **13- وزارة الصناعة والطاقة والمناجم** | **192,341** | **81,211** | **81,211** | | **72,994** | | **72,994** | **149,781** | **72,823** | **76,958 -** | **51,38 -** |
| **14- وزارة التجارة** | **20,110** | **17,570** | **17,570** | | **4,700** | **2,651** | **7,351** | **12,366** | **7,212** | **5,155 -** | **41,68 -** |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **15- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي** | **13,878** | **11,306** | **11,306** | | **11,198** | | **11,198** | | **1,047** | **11,098** | **10,050** | - |
| **16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية** | **83,721** | **67,727** | **67,727** | | **68,444** | | **68,472** | **0,029** | **57,913** | **68,280** | **10,368** | **17,90** |
| **17- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية** | **863,740** | **825,581** | **825,581** | | **793,110** | | **843,110** | **50,000** | **692,195** | **821,186** | **128.991** | **18,64** |
| **18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة** | **142,790** | **121,219** | **121,219** | **24,383** | **134,871** | | **153,871** | **19,000** | **140,976** | **148,025** | **7,049** | **5,00** |
| **19- وزارة النقل** | **254,385** | **245,122** | **245,122** | **26,138** | **268,048** | | **273,090** | **5,042** | **437,706** | **268,346** | **169,360 -** | **- 38,69** |
| **20- وزارة الثقافة والمحافظة على التراث** | **51,469** | **43,875** | **43,875** | | **37,866** | | **37,866** | | **27,059** | **35,104** | **8,045** | **29,73** |
| **21- وزارة الشباب والرياضة** | **91,850** | **81,624** | **81,624** | | **81,623** | | **81,623** | | **52,596** | **74,063** | **21,467** | **40,81** |
| الجزء 1- الشباب | 25,950 | 22,724 | 22,724 | | 22,724 | | 22,724 | | 15,563 | 21,946 | 6,383 | 41,01 |
| الجزء 2- الرياضة | 65,900 | 58,900 | 58,900 | | 58,899 | | 58,899 | | 37,033 | 52,117 | 15,084 | 40,73 |
| **22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة** | **6,798** | **6,121** | **6,121** | | **5,970** | | **5,970** | | **4,145** | **5,117** | **0,972** | **523,4** |
| الجزء 1- شؤون المرأة | 1,418 | 1,218 | 1,218 | | 0,966 | | 0,966 | | 0,251 | 0,849 | 0,598 | 238,25 |
| الجزء 2- الطفولة | 5,380 | 4,903 | 4,903 | | 5,004 | | 5,004 | | 3,894 | 4,268 | 0,374 | 609, |
| **23- وزارة الصحة** | **135,000** | **132,203** | **132,203** | | **132,203** | **93,500** | **225,703** | | **99,848** | **159,263** | **59,415** | **59,51** |
| 1-الادارة المركزية | 114,810 | 112,013 | 112,013 | | 112,013 | 90,300 | 202,313 | | 83,978 | 136,360 | 52,382 | 62,37 |
| 2- المؤسسات الاستشفائية | 20,190 | 20,190 | 20,190 | | 20,190 | 3,200 | 23,390 | | 15,870 | 22,903 | 7,033 | 44,32 |
| **24- وزارة الشؤون الاجتماعية** | **64,255** | **57,199** | **57,199** | | **57,199** | **5,123** | **62,322** | | **55,951** | **62,138** | **6,187** | **11,06** |
| **25- وزارة التربية** | **169,724** | **167,870** | **167,870** | **7,460** | **175,330** | **0,161** | **175,491** | | **168,701** | **175,483** | **6,782** | **4,02** |
| 1- المصالح المركزية | 53,340 | 49,746 | 51,486 | 7,460 | 60,651 | 0,161 | 60,812 | | 63,815 | 60,805 - | 3,011 - | - 4,72 |
| 2- **المندوبيات الجهوية للتربية** | 116,384 | 118,124 | 116,384 | | 114,679 | | 114,679 | | 104,886 | 114,679 | 9,793 | 9,34 |
| **26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** | **162,200** | **151,458** | **151,458** | | **146,118** | | **146,118** | | **134,947** | **141,699** | **6,752** | **5,00** |
| الجزء 1-المصالح المركزية | 78,950 | 76,130 | 76,130 | | 77,480 | | 77,480 | | 61,997 | 74,462 | 12,465 | 20,11 |
| الجزء 2- الجامعات | 24,340 | 21,090 | 21,090 | | 19,605 | | 19,605 | | 22,680 | 19,605 - | 3,075 - | - 13,56 |
| الجزء 3- البحث العلمي | 58,910 | 54,238 | 54,238 | | 49,033 | | 49,033 | | 50,270 | 47,631 - | 2,639 - | - 5,25 |
| **27- وزارة التكوين المهني والتشغيل** | **16,570** | **13,312** | **13,312** | | **12,627** | | **12,627** | | **13,548** | **12,507** | **1,041 -** | **- 7,68** |
| الجزء 1- التكوين المهني | 1,000 | 0,833 | 0,833 | | 0,597 | | 0,597 | | 0,504 | 0,596 | 0,092 | 5418, |
| الجزء 2- التشغيل | 15,570 | 12,479 | 12,479 | | 12,030 | | 12,030 | | 13,044 | 11,911 | 1,133 - | - 8,69 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 29- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات | **10,000** | 8,000 | **8,000** | | **8,000** | | **8,000** | | **8,000** | 8,000 | - |
| 30- هيئة الحقيقة والكرامة | | 1,500 | **1,500** | | **1,500** | | **1,500** | | **1,500** | 1,500 | - |
| 31- النفقات الطارئة وغير الموزعة | **429,273** | **365,151** | **365,151** | | **360,973** | **- 360,973** | **0,000** | **0,000** | | **0,000** | - |
| 32- الدين العمومي | **3.425,000** | **3.070,000** | **3.070,000** | | **3.070,000** | | **3.199,999** | **3.070,000** | **- 129,999** | **- 4,06** | |
| **الجملة** | **8.464,000** | **7.740,000** | **7.740,000** | **148,691** | **7.583,385** | | **7.376,877** | **7.583,385** | **- 67,236** | **- 0,91** | |

(1)**الأمر الحكومي عدد** 1096 لسنة 2015 المؤرخ في 20 أوت 2015 **المتعلق بتنقيح الأمر عدد** 4511 لسنة 2014 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 **والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد** 59 لسنة 2014 **المؤرخ في** 26 ديسمبر 2014 **والمتعلق بقانون المالية لسنة** 2015 **كما تم تنقيحه بالقانون عدد** 30 لسنة 2015 **المؤرخ في** 18 أوت 2015 **المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة** 2015

(2) **قرار وزير المالية المؤرخ في** 22 جوان 2016 **والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة** 2015

(3)**أمر حكومي عدد** 901 لسنة 2016 **المؤرخ في** 22 جويلية 2016 **والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة** 2015 **والأمر الحكومي عدد** 857 لسنة 2016 **المؤرخ في** 24 جوان 2016 **المتعلق بتوزيع فصلا فصلا لإعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة** 2015 **وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"**

**ملحق عدد 10: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزّعة العنوان الثاني لسنة 2015**

م.د

| القسم / الباب | الاستثمارات المباشرة | التمويل العمومي | الجملة |
|---|---|---|---|
| **3- رئاسة الحكومة** | **-** | **1,824** | **1,824** |
| **4- وزارة الداخلية** | **100,000** | **-** | **100,000** |
| **5- وزارة العدل** | **8,715** | **-** | **8,715** |
| **7- وزارة الشؤون الخارجية** | **0,590** | **-** | **0,590** |
| **9- وزارة المالية** | **0,024** | **-** | **0,024** |
| **10- وزارة التنمية والتعاون الدولي** | **-** | **2,370** | **2,370** |
| 1- التنمية | **-** | 0,808 | 0,808 |
| 2- التعاون الدولي | **-** | 1,562 | 1,562 |
| 12- وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري | **32,622** | **39,323** | **71,945** |
| 1- الإدارات الفنية | 0,400 | 39,323 | 39,723 |
| 2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية | 32,222 | - | 32,222 |
| **14- وزارة التجارة** | **-** | **2,651** | **2,651** |
| **16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية** | **-** | **0,029** | **0,029** |
| **17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية** | **50,000** | **-** | **50,000** |
| **18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة** | **-** | **19,000** | **19,000** |
| **19- وزارة النقل** | **-** | **5,042** | **5,042** |
| **23- وزارة الصحة** | **30,500** | **63,000** | **93,500** |
| 1- الإدارة المركزية | 27,300 | 63,000 | 90,300 |
| 2- المؤسسات الاستشفائية | 3,200 | - | 3,200 |
| **26- وزارة الشؤون الاجتماعية** | **-** | **5,123** | **5,123** |
| **25- وزارة التربية** | **0,161** | **-** | **0,161** |
| **الجملـة** | **222,612** | **138,361** | **360,973** |

**ملحق عدد 11: جدول توزيع اعتمادات والنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2015 ومقارنتها بسنة 2014**

بالدّينار

| الاعتمادات / الباب | الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية | الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي | التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية (1) | التنقيحات (2) | الاعتمادات النهائية المفتوحة | الاعتمادات النهائية الموزعة (3) | الدفوعات المنجزة | | التغيرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة (%) |
| **3- رئاسة الحكومة** | **18.000.000** | **18.000.000** | **18.000.000** | - | **18.000.000** | **2.465.809** | - | **2.465.809** | **2.465.809** | - |
| **9- وزارة المالية** | - | - | - | **13.173.000** | **13.173.000** | **13.173.000** | - | - | - | - |
| **10- وزارة التنمية والتعاون الدولي** | **30.000.000** | **30.000.000** | **30.000.000** | - | **30.000.000** | **30.000.000** | **17.495.100** | **15.127.622** | **- 2.367.478** | **- 13,53** |
| **12- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **103.425.000** | **103.425.000** | **103.425.000** | **77.537.323** | **180.962.323** | **180.962.323** | **127.405.302** | **163.752.128** | **36.346.826** | **28,53** |
| 1- الإدارات الفنية | 52.095.000 | 52.095.000 | 52.095.000 | 10.470.773 | 62.565.773 | 62.565.773 | 57.347.651 | 59.383.825 | 2.036.174 | 3,55 |
| 2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية | 51.330.000 | 51.330.000 | 51.330.000 | 67.066.550 | 118.396.550 | 118.396.550 | 70.057.651 | 104.368.303 | 34.310.652 | 48,97 |
| **14- وزارة التجارة** | **5.400.000** | **5.400.000** | **5.400.000** | - | **5.400.000** | **85.045** | - | **43.101** | **43.101** | - |
| **17- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية** | **265.000.000** | **265.000.000** | **265.000.000** | - | **265.000.000** | **232.800.000** | **177.453.265** | **211.092.688** | **33.639.423** | **18,96** |
| **18- وزارة البيئة والتنمية المستدامة** | **4.200.000** | **4.200.000** | **4.200.000** | **24.383.500** | **28.583.500** | **28.583.500** | **9.000.000** | **24.876.149** | **15.876.149** | **176,40** |
| **19- وزارة النقل** | **9.715.000** | **9.715.000** | **9.715.000** | **26.138.000** | **35.853.000** | **35.853.000** | **10.950.918** | **31.392.566** | **20.441.648** | **186,67** |
| **25- وزارة التربية** | **3.490.000** | **3.490.000** | **3.490.000** | **7.459.744** | **10.949.744** | **10.949.744** | **16.327.466** | **10.949.545** | **- 5.377.921** | **- 32,94** |
| 1- المصالح المركزية | 1.750.000 | 1.750.000 | 3.490.000 | 7.328.876 | 10.818.876 | 10.818.876 | 14.188.199 | 10.818.679 | - 3.369.520 | - 23,75 |
| 2- المندوبيات الجهوية للتربية | 1.740.000 | 1.740.000 | | 130.868 | 130.868 | 130.868 | 2.139.267 | 130.866 | - 2.008.401 | - 93,88 |
| **26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** | **25.250.000** | **25.250.000** | **25.250.000** | - | **25.250.000** | **20.045.000** | **22.128.371** | **16.775.560** | **- 5.352.811** | **- 24,19** |
| الجزء 1-المصالح المركزية | 15.100.000 | 15.100.000 | 15.100.000 | - | 15.100.000 | 15.100.000 | 20.783.594 | 12.892.592 | - 7.891.002 | - 37,97 |
| الجزء 3- البحث العلمي | 10.150.000 | 10.150.000 | 10.150.000 | - | 10.150.000 | 4.945.000 | 1.344.777 | 3.882.968 | 2.538.191 | 188,74 |
| **الجملة** | **464.480.000** | **464.480.000** | **464.480.000** | **148.691.567** | **613.171.567** | **554.917.421** | **380.760.422** | **476.475.168** | **95.714.746** | **25,14** |

(1) الأمر الحكومي عدد 1096 لسنة 2015 المؤرخ في 20 أوت 2015 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 2015 المؤرخ في 18 أوت 2015 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2015

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 22 جوان 2016 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2015

(3) الأمر الحكومي عدد 857 لسنة 2016 المؤرخ في 24 جوان 2016 والمتعلق بتوزيع اعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2015 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"

**ملحق عدد 12: جدول نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2015**

**بالدّينار**

| بيان الحسابات | الاعتمادات النهائية 2015 | المبالغ المأمور بصرفها | | التغيّرات 2015 /2014 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| **رئاسة الحكومة** | **3.000.000** | **2.612.070** | **2.682.431** | **70.361** | **2,69** |
| حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة | 3.000.000 | 2.612.070 | 2.682.431 | 70.361 | 2,69 |
| **وزارة الدّاخليّة** | **109.200.000** | **781.574.106** | **115.132.940** | **8.558.159** | **8,03** |
| صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات | 6.700.000 | 6.796.000 | 14.313.000 | 7.517.000 | 110,61 |
| صندوق الوقاية من حوادث المرور | 2.500.000 | 589.352 | 721.160 | 131.808 | 22,36 |
| صندوق التعاون بين الجماعات المحلية | 100.000.000 | 99.189.429 | 100.098.780 | 909.351 | 0,92 |
| **وزارة الدّفاع الوطني** | **13.000.000** | **6.917.783** | **8.554.483** | **1.636.700** | **23,66** |
| صندوق الخدمة الوطنيّة | 13.000.000 | 6.917.783 | 8.554.483 | 1.636.700 | 23,66 |
| **وزارة الماليّة** | **100.000** | **3.803** | **2.876** | **927-** | **24,38-** |
| حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين | 100.000 | 3.803 | 2.876 | 927- | 24,38- |
| **وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة** | **11.000.000** | **918.881.13** | **10.588.818** | **3.293.100-** | **23,72-** |
| صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث المرور | 6.000.000 | 4.985.432 | 4.284.464 | 700.968- | 14,06- |
| صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري | 5.000.000 | 8.896.486 | 6.304.354 | 2.592.132- | 29,14- |
| **وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **36.000.000** | **187.681.42** | **48.553.000** | **5.871.813** | **13,76** |
| صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري | 27.000.000 | 30.630.014 | 38.101.000 | 7.470.986 | 24,39 |
| صندوق النهوض بجودة التمور | 2.000.000 | 3.903.600 | 3.120.000 | 783.600- | 20,07- |
| صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري | 7.000.000 | 8.147.573 | 7.332.000 | 815.573- | 10,01- |
| **وزارة الصّناعة والطاقة والمناجم** | **77.000.000** | **73.112.526** | **99.239.122** | **26.126.596** | **35,73** |
| صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية | 55.000.000 | 58.934.168 | 75.205.704 | 16.271.536 | 27,61 |
| صندوق الانتقال الطاقي | 20.000.000 | 13.560.380 | 22.443.000 | 8.882.620 | 65,50 |
| صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب | 2.000.000 | 617.978 | 1.590.418 | 972.440 | 157,36 |
| **وزارة التجارة** | **500.000** | **-** | **-** | **-** | **-** |
| صندوق النهوض بالصادرات | 500.000 | - | - | - | - |
| **وزارة التّجهيز والإسكان والتهيئة الترابية** | **26.000.000** | **562.645** | **29.223.213** | **28.577.651** | **-** |
| الصندوق الوطني لتحسين السّكن | 18.000.000 | 36.000 | 19.683.668 | 19.647.668 | - |
| صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء | 8.000.000 | - | 8.757.782 | 8.757.782 | - |
| صندوق تنمية الطرقات السيارة | - | 609.562 | 781.763 | 172.201 | 28,25 |
| **وزارة البيئة والتنمية المستدامة** | **40.000.000** | **40.000.000** | **69.212.000** | **29.212.000** | **73,03** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط | 2.000.000 | - | 3.000.000 | 3.000.000 | - |
| صندوق مقاومة التلوث | 38.000.000 | 40.000.000 | 66.212.000 | 26.212.000 | 65,53 |
| **وزارة السياحة والصناعات التقليدية** | **27.000.000** | **455.299.5** | **14.213.432** | **8.913.977** | **168,21** |
| صندوق حماية المناطق السياحيّة | 10.000.000 | 3.385.610 | 8.928.806 | 5.543.196 | 163,73 |
| صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة | 17.000.000 | 1.913.845 | 5.284.626 | 3.370.781 | 176,13 |
| **وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي** | **50.000.000** | **30.727.702** | **60.736.877** | **30.009.175** | **97,66** |
| صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال | 50.000.000 | 30.727.702 | 60.736.877 | 30.009.175 | 97,66 |
| **وزارة الثقافة والمحافظة على التراث** | **4.000.000** | **-** | **1.623.190** | **1.623.190** | **-** |
| صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني | 4.000.000 | - | 1.623.190 | 1.623.190 | - |
| **وزارة الشباب والرياضة** | **17.000.000** | **21.650.956** | **23.752.508** | **2.101.552** | **9,71** |
| الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب | 17.000.000 | 21.650.956 | 23.752.508 | 2.101.552 | 9,71 |
| **وزارة الشّؤون الاجتماعية** | **7.000.000** | **9.393.000** | **7.964.000** | **1.429.000-** | **15,21-** |
| الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي | 7.000.000 | 7.000.000 | 6.543.000 | 457.000- | 6,53- |
| حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد | - | 2.393.000 | 1.421.000 | 972.000- | 40,62- |
| **وزارة التكوين المهني والتشغيل** | **367.000.000** | **340.286.843** | **248.345.827** | **91.941.016-** | **27,02-** |
| الصندوق الوطني للتشغيل | 330.000.000 | 320.000.000 | 230.740.000 | 89.260.000- | 27,89- |
| صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني | 37.000.000 | 20.286.843 | 17.605.827 | 2.681.016- | 13,22- |
| **الجملـة** | **787.800.000** | **586.787.693** | **739.824.717** | **46.037.131** | **6,64** |

**ملحق عدد 13: جدول نفقات حسابات أموال المشاركة لسنة 2015**

**بالدّينار**

| بيان الحسابات | المبالغ المأمور بصرفها | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| **رئاسة الحكومة** | **2.674.998** | **1.514.000** | **1.160.998 -** | **43,40 -** |
| - حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء | 2.674.998 | 1.514.000 | 1.160.998 - | 43,40 - |
| **وزارة الدّاخلية** | **9.900.263** | **8.767.501** | **1.132.762 -** | **11,44 -** |
| - حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة | 30.373 | 113.161 | 82.788 | 272,57 |
| - حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي | 9.679.951 | 8.429.111 | 1.250.840 - | 12.92 - |
| - حساب مشروع بناء مقر بمركز التكوين ودعم اللامركزية | 189.938 | 225.229 | 35.291 | 18,58 |
| **وزارة العدل** | **5.149.559** | **4.834.606** | **314.953 -** | **6,12-** |
| - حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد | 4.104.000 | 4.818.000 | 714.000 | 17,40 |
| - حساب جبر الأضرار الناجمة عن أحداث الثورة | 1.045.559 | 16.606 | 1.028.953 - | 98,41 - |
| **وزارة الشؤون الخارجية** | **360.621** | **145.880** | **214.741 -** | **59,55 -** |
| - حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس | 360.621 | 145.880 | 214.741 - | 59,55 - |
| **وزارة الدفاع الوطني** | **7.977.755** | **10.316.054** | **2.338.299** | **29,31** |
| - حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش | 6.319.848 | 9.652.400 | 3.332.552 | 52,73 |
| - حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز | 350.627 | 364.537 | 13.910 | 3,97 |
| - حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات | 181.113 | 299.117 | 118.004 | 65,15 |
| - حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي | 1.126.167 | - | 1.126.167 - | 100,00 - |
| **وزارة الماليّة** | **28.863.607** | **22.970.608** | **5.892.999 -** | **20,42 -** |
| - حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة | 17.895.427 | 16.362.987 | 1.532.440 - | 8,56 - |
| - حساب القروض المرتبطة برهن | 1.220.414 | 779.719 | 440.695 - | 36,11 - |
| - حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 | 9.539.987 | 5.560.000 | 3.979.987 - | 41,72 - |
| - حساب مشروع دعم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم | 207.779 | 267.902 | 60.123 | 28,94 |
| **وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية** | **3.638.921** | **1.198.055** | **2.440.866 -** | **67,08 -** |
| - حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها | 3.638.921 | 1.198.055 | 2.440.866 - | 67,08 - |
| **وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** | **2.359.744** | **1.524.385** | **835.359 -** | **35,40 -** |
| - حساب حماية النباتات | 1.876.680 | 1.412.794 | 463.886 - | 24,72 - |
| - حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية | 483.064 | 111.591 | 371.473 - | 76,90 - |
| **وزارة الصناعة والطاقة والمناجم** | **353.468** | **117.433** | **236.035 -** | **66,78 -** |
| - حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوجيا | 353.468 | 117.433 | 236.035 - | 66,78 - |
| **وزارة التّجهيز والإسكان والتهيئة الترابية** | **688.844** | **889.925** | **201.081** | **29,19** |
| - حساب بناء الجسور والطرقات | 141.191 | 458.979 | 317.788 | 225,08 |
| - حساب بطاح جربة | 547.653 | 430.946 | 116.707 - | 21,31 - |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **وزارة الصحة** | **11.285.051** | **4.455.596** | **6.829.455 -** | **60,52 -** |
| - حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة | 9.949.895 | 1.261.326 | 8.688.569 - | 87,32 - |
| - حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء | - | 1.161.640 | 1.161.640 | - |
| - حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض | - | 1.325.043 | 1.325.043 | - |
| - حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي | 1.335.156 | 707.587 | 627.569 - | 47,00 - |
| **وزارة الشؤون الاجتماعية** | - | **21.010** | **21.010** | - |
| حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010 | - | 21.010 | 21.010 | - |
| **وزارة التربية** | **2.553.008** | **8.286.139** | **5.733.131** | **224,56** |
| - حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات | 2.553.008 | 8.286.139 | 5.733.131 | 224,56 |
| **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** | **854.255** | **101.576** | **752.679 -** | **88,11-** |
| - حساب البرنامج الثقافي للطلبة | 37.123 | 96.217 | 59.094 | 159,18 |
| - مشروع كلية الطب الجديدة بتونس | 817.132 | 5.359 | 811.773 - | 99,34- |
| **وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي** | **23.198** | **33.814** | **10.616** | **45,76** |
| - حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيا الاتصال بجهتي منوبة والنحلي | 23.198 | 33.814 | 10.616 | 45,76 |
| **المجموع العامّ** | **76.683.292** | **65.176.582** | **11.506.710 -** | **15,01 -** |

**ملحق عدد 14: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2015**

**بالدينار**

| الأبواب | عدد المؤسسات في سنة 2015 | التقديرات الأولية | التنقيحات | التقديرات النهائية | النفقات | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 2014 | 2015 | القيمة | %النسبة |
| رئاسة الجمهورية | **2** | 447.000 | 194.510 | 641.510 | 346.178 | 404.027 | 57.849 | 16,71 |
| رئاسة الحكومة | **6** | 7.897.000 | 923.211 | 8.820.211 | 7.402.505 | 7.582.120 | 179.615 | 2,43 |
| وزارة الداخلية | **16** | 14.764.000 | 7.472.033 | 22.236.033 | 12.260.409 | 14.519.176 | 2.258.767 | 18,42 |
| وزارة العدل | **41** | 43.961.000 | 22.846.084 | 66.807.084 | 48.957.768 | 51.935.490 | 2.977.722 | 6,08 |
| وزارة الشؤون الخارجية | **1** | 35.000 | 0.000 | 35.000 | 0.000 | 0.000 | - | - |
| وزارة الدفاع الوطني | **43** | 36.724.000 | 26.008.147 | 62.732.147 | 36.341.144 | 44.340.273 | 7.999.129 | 22,01 |
| وزارة الشؤون الدينية | **2** | 332.000 | 104.965 | 436.965 | 35.207 | 257.774 | 222.567 | 632,17 |
| وزارة الماليّة | **2** | 1.817.000 | 828.981 | 2.645.981 | 1.857.707 | 1.962.456 | 104.749 | 5,64 |
| وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية | **1** | 40.500.000 | 14.191.829 | 54.691.829 | 37.238.513 | 46.898.860 | 9.660.347 | 25,94 |
| وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري | **94** | 71.522.000 | 21.655.546 | 93.177.546 | 65.298.517 | 65.189.200 | 109.317 - | 0,17 - |
| وزارة التجارة | **2** | 1.908.000 | 307.172 | 2.215.172 | 1.793.292 | 1.740.590 | 52.702 - | 2,94 - |
| وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي | **3** | 4.114.000 | 600.998 | 4.714.998 | 2.713.252 | 3.122.591 | 409.339 | 15,09 |
| وزارة السياحة والصناعات التقليدية | **1** | 3.250.000 | 3.511.855 | 6.761.855 | 1.545.082 | 2.957.579 | 1.412.497 | 91,42 |
| وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية | **2** | 4.934.000 | 2.349.913 | 7.283.913 | 3.731.649 | 4.875.526 | 1.143.877 | 30,65 |
| وزارة البيئة والتنمية المستدامة | **1** | 1.050.000 | 1.561.511 | 2.611.511 | 341.547 | 740.548 | 399.001 | 116,82 |
| وزارة الثقافة والمحافظة على التراث | **29** | 16.962.000 | 5.988.116 | 22.950.116 | 15.607.012 | 19.259.137 | 3.652.125 | 23,40 |
| وزارة المرأة والأسرة والطفولة | **50** | 9.340.000 | 3.335.215 | 12.675.215 | 6.186.395 | 9.576.024 | 3.389.629 | 54,79 |
| وزارة الشباب والرياضة | **73** | 22.258.000 | 11.355.829 | 33.613.829 | 17.671.615 | 23.721.492 | 6.049.877 | 34,23 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وزارة الصحة | **210** | 337.725.000 | 84.002.157 | 421.727.157 | 301.551.251 | 345.503.818 | 43.952.567 | 14,58 |
| وزارة الشؤون الإجتماعية | **39** | 9.045.000 | 4.998.824 | 14.043.824 | 9.128.588 | 9.575.448 | 446.860 | 4,90 |
| وزارة التربية | **1551** | 134.390.000 | 40.952.239 | 175.342.239 | 133.531.756 | 143.514.556 | 9.982.800 | 7,48 |
| وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | **349** | 165.119.000 | 179.789.201 | 344.908.201 | 204.528.128 | 269.768.564 | 65.240.436 | 31,90 |
| المجمـوع | **2518** | **928.094.000** | **432.978.336** | **1.361.072.336** | **908.067.515** | **1.067.445.249** | **159.377.734** | **17,55** |

**ملحق عدد 15: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2015**

**بالدينار**

| عدد المؤسسات في سنة 2015 | البيانات | الاعتمادات المأمور بصرفها | | التغيّرات 2014/2015 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2014 | 2015 | القيمة | النسبة % |
| 2 | - رئاسة الجمهورية | - | - | - | - |
| 6 | - رئاسة الحكومة | 182.225 | - | 182.225 - | 100 - |
| 16 | - وزارة الداخلية | 224.453 | - | 224.453 - | 100 - |
| 41 | - وزارة العدل | 4.040 .858 | 19.637.391 | 15.596.533 | 385,97 |
| 1 | - وزارة الشؤون الخارجية | - | - | - | - |
| 43 | - وزارة الدفاع الوطني | 29.830 | 31.594 | 1.764 | 5,91 |
| 2 | - وزارة الشؤون الدينية | - | - | - | - |
| 2 | - وزارة الماليّة | 181.673 | 121.530 | 60.143 - | 33,11 - |
| 1 | - وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية | 300.084 | 2.976.891 | 2.676.807 | 892,02 |
| 94 | - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري | 255.221.657 | 280.516.368 | 25.294.711 | 9,91 |
| 2 | - وزارة التجارة | - | - | - | - |
| 3 | - وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي | 767.149 | 1.478.936 | 711.787 | 92,78 |
| 1 | - وزارة السياحة والصناعات التقليدية | - | - | - | - |
| 2 | - وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية | 173.949 | 257.604 | 83.655 | 48,09 |
| 1 | -وزارة البيئة والتنمية المستدامة | - | - | - | - |
| 50 | - وزارة المرأة والأسرة والطفولة | 7.867 | 4.925 | 2.942 - | 37,40 - |
| 29 | - وزارة الثقافة والمحافظة على التراث | - | 4.284.719 | 4.284.719 | - |
| 73 | - وزارة الشباب والرياضة | 2.696 | 10.214 | 7.518 | 278,86 |
| 210 | - وزارة الصحة | 2.678.496 | 4.020.161 | 1.341.665 | 50,09 |
| 39 | - وزارة الشؤون الاجتماعية | 14.142 | 54.678 | 40.536 | 286,64 |
| 1551 | - وزارة التربية | 176.823.503 | 226.478.966 | 49.655.463 | 28,08 |
| 349 | - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | 25.985. 347 | 42.986.199 | 17.000.852 | 65,42 |
| **2518** | المجموع | **466.633.929** | **582.860.176** | **116.226.247** | **24,91** |

# النّتائـج العامّة لتنفيـذ
# قانوني المـاليّة

## I - ميزانيّة الدّولة

### أوّلا - المـوارد

### - أ- موارد العنوان الأوّل

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأوّل وفقا لقانون الماليّة التكميلي بمبلغ..... 19.926.200.000,000 د

وبلغت جملة الاستخلاصات..... 18.987.941.393,083 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدرها..... 938.258.606,917 د

### -ب- موارد العنوان الثّـاني

ضبطت جملة التقديرات النهائية لمقابيض العنوان الثّاني المنقّحة [1] بمبلغ..... 7.220.691.567,000 د

وبلغت الاستخلاصات..... 6.969.414.147,381 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 251.277.419,619 د

### - ج- موارد صناديق الخزينـة

#### 1- موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للموارد..... 787.800.000,000 د

وبلغت المقابيض المحصّلة بما في ذلك مبلغ قدره 1.873.676.325,550 د

تمّ نقله من التصرّف السّابق وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)

من القانون الأساسي للميزانية..... 2.599.371.832,748 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض بمبلغ ..... 1.811.571.832,748 د

---

[1] قرار وزير المالية المؤرخ في 22 جوان 2016 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2015 بما قدره 148.691.567,000 د .

## 2- موارد حسابات أموال المشاركة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة..... 340.013.241,422 د

وتشمل هذه المقابيض الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

أي 269.270.088,493 د وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)

من القانون الأساسي للميزانيّة.

وبذلك تكون التقديرات المعدّلة لمقابيض ميزانية الدّولة قد بلغت :

**العنوان الأوّل** :..... 19.926.200.000,000 د

**العنوان الثاني** : ..... 7.220.691.567,000 د

**صناديق الخزينة :**

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة ...**: 787.800.000,000 د
- **أموال المشاركة.....**: 70.743.152,929 د

} 858.543.152,929 د

أي ما جملته..... 28.005.434.719,929 د

وبلغت الموارد المحصّلة من جهتها :

**العنوان الأوّل** :..... 18.987.941.393,083 د

**العنوان الثاني** :..... 6.969.414.147,381 د

**صناديق الخزينة :**

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة...**: 2.599.371.832,748 د [1]
- **أموال المشاركة.....**: 340.013.241,422 د [2]

} 2.939.385.074,170 د

أي ما جملته..... 28.896.740.614,634 د

ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ..... 891.305.894,705 د

---

[1] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق 1.873.676.325,550 د.

[2] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق 269.270.088,493 د

**ثانيا - النّفقـات**

## -أ- نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الأوّل ..... 19.258.200.000,000 د

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... 18.656.473.762,026 د

---

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 601.726.237,974 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة..... 18.987.941.393,083 د

أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة ..... 18.656.473.762,026 د

---

فوائض في المقابيض بمبلغ ..... 331.467.631,057 د

## -ب- نفقات العنوان الثّاني

بلغت اعتمادات الدفع النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الثّاني..... 7.888.691.567,000 د

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... . 7.309.658.206,752 د

---

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 579.033.360,248 د [1]
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة..... 6.969.414.147,381 د

سجّلت جملة الدّفوعات الفعليّة ..... 7.309.658.206,752 د

---

تجاوزا بمبلغ ..... 340.244.059,371 د

---

[1] بما في ذلك اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 305.306.569,000 د.

## - ج- نفقات صناديق الخزينة

### 1- نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للمصاريف..... 787.800.000,000 د

وأنجزت هذه التّقديرات في حدود..... 739.824.716,558 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 47.975.283,442 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة..... 739.824.716,558 د

سجّلت الاستخلاصات الفعليّة..... 2.599.371.832.748 د

فائضا بمبلغ..... 1.859.547.116,190 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2016 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

### 2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة تقديرات نهائية
بمبلغ قدره..... 70.743.152,929 د

وبلغت المصاريف المنجزة خلال تصرّف 2015..... 65.176.581,865 د
ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 5.566.571,064 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة النّفقات المنجزة ..... 65.176.581,865 د

سجلت الموارد الجملية ..... 340.013.241,422 د

فائضا بمبلغ ..... 274.836.659,557 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2016 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتلخّص وضعيّة الاعتمادات المفتوحة والنّفقات المأمور بصرفها كالآتي :

**الاعتمادات المفتوحة**

**العنوان الأوّل :** ..... 19.258.200.000,000 د

**العنوان الثاني :** ..... 7.888.691.567,000 د

**صناديق الخزينة :** - **الحسابات الخاصّة في الخزينة:** 787.800.000,000 د

- **حسابات أموال المشاركة:** 70.743.152,929 د } 858.543.152,929 د

**المجموع**..... 28.005.434.719,929 د

**الاعتمادات المأمور بصرفها**

**العنوان الأوّل**..... 18.656.473.762,026 د

**العنوان الثاني**..... 7.309.658.206,752 د

**صناديق الخزينة:** - **الحسابات الخاصّة في الخزينة :** 739.824.716,558

- **حسابات أموال المشاركة:** 65.176.581,865 د } 805.001.298,423 د

**المجموع** ..... 26.771.133.267,201 د

## ثالثا - الفواضل

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة الفواضل التالية :

### أ- الاعتمادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات المفتوحة..... 28.005.434.719,929 د

مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها..... 26.771.133.267,201 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 1.234.301.452,728 د

يتعيّن إلغاؤها على النّحو التالي:

- العنوان الأوّل..... 601.726.237,974 د
- العنوان الثّاني..... 579.033.360,248 د
- صناديق الخزينة..... 53.541.854,506 د

} 1.234.301.452,728 د

**ب- فوائض المـوارد**

بلغت المقابيض المحصّلة ..... 28.896.740.614,634 د

وبلغت المصاريف المنجزة ..... 26.771.133.267,201 د

---

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره ..... 2.125.607.347,433 د

وباعتبار ما يتمّ نقله إلى تصرّف 2015 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد)

و45 من القانون الأساسي للميزانية في حدود ..... 2.134.383.775,747 د

- بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة بما قدره..... 1.859.547.116,190 د
- وحسابات أموال المشاركة بما قدره..... 274.836.659,557 د

يسفر تصرف 2015 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض

قدره..... 8.776.428,314 د

يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

.

## II– المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

### أوّلا- موارد العنوان الأوّل

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ..... 1.361.072.335,868 د

وبلغت المقابيض المنجزة..... 1.296,089.444,216 د

---

ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره..... 64.982.891,652 د

### ثانيا- نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النهائيّة..... 1.361.072.335,868 د

وبلغت النّفقات المنجزة..... 1.067.445.249,335 د

---

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 293.627.086,533 د

يتمّ إلغاؤها.

## ثالثا - النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة..... 1.296,089.444,216 د
جملة المصاريف المنجزة..... 1.067.445.249,335 د

الرّصيد المتبقّى..... 228.644.194,881 د
ينقل إلى ميزانيّة سنة 2016 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

## III - المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة..... 147.349.991,006 د
وبلغت المصاريف المنجزة..... 143.220.941,061 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره..... 4.129.049,945 د
ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

## IV – الصناديق الخاصّة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة موارد جمليّة قدرها..... 649.645.974,437 د [1]
ونفقات بمبلغ ..... 234.057.873,748 د
وأرصدة متوفّرة في موفى سنة 2015 قدرها ..... 415.588.100,689 د

*

* *

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2015 :

[1] بما في ذلك مبلغ 419.868.216,109 د بعنوان الأرصدة المتوفرة في موفى 2014.

بالدّينار

| البيان | التقديرات | الإنجازات | | | | الرصيد المتبقى | | اعتمادات غير مستعملة للإلغاء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العنوان الأوّل | العنوان الثاني | صناديق الخزينة | الجملة | ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة | يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة | |
| **الدولة** | | | | | | | | |
| المقابيض | 28.005.434.719,929 | 18.987.941.393,083 | 6.969.414.147,381 | 2.939.385.074,170 | 28.896.740.614,634 | - | - | - |
| المصاريف | 28.005.434.719,929 | 18.656.473.762,026 | 7.309.658.206,752 | 805.001.298,423 | 26.771.133.267,201 | - | - | 1.234.301.452,728 |
| الفارق بين المقابيض والمصاريف | - | 331.467.631,057 | - 340.244.059,371 | 2.134.383.775,747 | 2.125.607.347,433 | - | - | - |
| فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2016 | - | - | - | 2.134.383.775,747 | - | - | - | - |
| فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة | - | - | - | - | - | - | 8.776.428,314 | - |
| **المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة** | | | | | | | | |
| المقابيض | 1.361.072.335,868 | 1.296,089.444,216 | (863.233.559,595) | - | 1.296,089.444,216 | - | - | |
| المصاريف | 1.361.072.335,868 | 1.067.445.249,335 | (582.860.175,804) | - | 1.067.445.249,335 | - | - | 293.627.086,533 |
| فائض مقابيض العنوان الأوّل | - | 228.644.194,881 | - | - | 228.644.194,881 | - | - | |
| **المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج** | | | | | | | | |
| المقابيض | 147.349.991,006 | 147.349.991,006 | - | - | 147.349.991,006 | - | - | - |
| المصاريف | 147.349.991,006 | 143.220.941,061 | - | - | 143.220.941,061 | - | - | - |
| فائض مقابيض العنوان الأوّل | - | 4.129.049,945 | - | - | 4.129.049,945 | - | - | - |
| فوائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة | - | | - | - | | 4.129.049,945 | - | - |
| **الصناديق الخاصّة** | | | | | | | | |
| المقابيض | - | - | - | - | 649.645.974,437 | - | - | - |
| المصاريف | - | - | - | - | 234.057.873,748 | - | - | - |
| الأرصدة المتوفّرة | - | - | - | - | 415.588.100,689 | - | - | - |

**تلخيص النتائج**

| | |
|---|---|
| فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة | 4.129.049,945 د |
| فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة | 8.776.428,314 د |
| فوائض تنقل إلى تصرف 2016 - صناديق الخزينة | 2.134.383.775,747 د |
| - المؤسّسات العموميّة | 228.644.194,881 د |
| اعتمادات غير مستعملة تلغى | **1.527.928.539,261 د** |

# التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2015

إنّ دائرة المحاسبات

عملا بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات مثلما تمّ تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات تتولّى الدائرة النظر في مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّن للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث أنّ الفصل 55 المذكور أعلاه نصّ صراحة على إصدار الدائرة لتصريح في مدى مطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العامّ للسّنة الماليّة،

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بالحسابات الخاصّة طبقا لما ينصّ عليه الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة والتي يجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2015،

وحيث لم يتم مدّ الدائرة بالحسابات التالية[44] بعنوان سنة 2015 :

- حسابات التصرف لما عدده 14 مركز محاسبي؛
- حسابات مالية لما عدده 15 مؤسّسة عموميّة؛
- حسابات مالية لما عدده 12 بلدية؛
- حسابات تصرف لما عدده 15 مركزا دبلوماسيا ؛

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للدائرة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2015، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2015 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير دائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2015 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات :

---

[44] إلى غاية 30 نوفمبر 2017

1- عـدم تطـابق رصـيد بقايـا الاسـتخلاص في مـوفى سـنة 2014 مقارنـة ببقايـا الإسـتخلاص المنقولـة في بداية سنة 2015،

2- عـدم إدراج بميزانيـة الدّولـة مبلـغ الرصـيد المتبقـى لـدى البنـك المركـزي التونسـي بعنـوان فـتح رأس مال شركة "اتّصالات تونس"،

3- عـدم إدراج بالحسـاب العـامّ للسـنة الماليـة الـديون الـتي تمّ طرحهـا والمبـالغ المتبقيّـة للاسـتخلاص بعنـوان مـوارد الدولـة المثقلـة بحسـابات قباضـات الديوانـة طبقـا لأحكـام الفصـل 208 مـن مجلـة المحاسبة العموميّة،

4- عدم تسوية كلّ مبالغ التسبقات المسندة في سنة 2015،

5- عـدم إدراج مبـالغ النفقـات الـتي تمّ عقـدها ولم يـتمّ خلاصـها طبقـا لأحكـام الفصـل 208 مـن مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

وبعد الإطّلاع :

## I – على حسابات الدّولة

### أ- ميزانيّة الدّولـة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة ما قدره 28.896.740.614,634 د. وبلغت المصاريف 26.771.133.267,201 د.

وأسفر تصرّف 2015 عن فائض في المقابيض على المصاريف بمبلغ 2.125.607.347,433 د. وبعد طرح مبلغ 2.134.383.775,747 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2016 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 1.859.547.116,190 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 274.836.659,557 د، يسفر تصرف 2015 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 8.776.428,314 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

### ب- عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ

31 ديسمبر 2015 فائضا في المقابيض قدره..... 26.966.519.332,520 د

وسجّلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره..... 23.986.714.829,535 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 2.979.804.502,985 د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ..... 6.519.286.805,962 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء

المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة..... 695.855.738,037 د

---

عمليّات بصدد التّنزيل..... 5.823.431.067,925 د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2015.

## II – وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت مقابيض العنوان الأوّل لمجموع المؤسّسات العموميّة..... 1.296,089.444,216 د

وبلغت مصاريف العنوان الأوّل..... 1.067.445.249,335 د

---

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ..... 228.644.194,881 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2016 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

## III – وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج :

قبضا..... 147.349.991,006 د
وصرفا..... 143.220.941,061 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 4.129.049,945 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.
وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

## IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة..... 649.645.974,437 د
والمصاريف المنجزة..... 234.057.873,748 د

ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2015 جملتها..... 415.588.100,689 د

*

* *

وختاما فإنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة 2015 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التى انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة الدائرة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2015 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير دائرة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2015.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لدائرة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 27 ديسمبر 2017 بحضور السيّدات والسّادة :

نجيب القطاري **الرئيس الأوّل** نور الدّين الزوّالي ورضا مسعود ومحمّد الطرابلسي وحاتم السليني وشريفة قويدر وزهرة خيّاش وسمير الشرفي ومنير بن رجب وسلوى بنوالي عطية وريم حسن وشهاب تريمش **رؤساء غرف** ومحمد منصّر **الكاتب العام** ومنير السكوري **المقرّر العام** وإيناس زنينة وبسمة بن غالي وعباس بدر ومنى بوراوي وفيصل ماني ونهاد معلول ولطفي الثائري وأكرم الموحلي وخالد بنعلي ومحمّد بوعزيز ونسرين السّالمي ونجوى بن علي وسماح بن حمّة ورجاء عفيفي ووليد مقرون وشاكر الجدلي ومحمد أمين ربيّع وحسين بوصندل **رؤساء أقسام** وحاتم شاكر وعائشة بنبلحسن ووفاء عبد الصمد ومحمّد فرج المانع وعمر موسى وهيثم حامد وعائدة باي وابراهيم حمودة ويامن سلطاني وأيمن درغام **مستشارون.**

وحضر الجلسة كذلك السيّدات والسّادة فرج الكشو مندوب الحكومة العام ولطفي دربال وآمال بن رمضان والمنجي الحمامي وآمال اللومي بواب ومراد بن قسومة ونرجس السلامي ومحمّد ياسين الزمني مندوبو حكومة لدى دائرة المحاسبات والسيّدة علياء المكي براطلي **مندوب الحكومة** لدى دائرة الزّجر المالي.

# المرفقات

## 1 – قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي

| | | |
|---|---|---|
| الخزينة العامة للبلاد التونسية | أمانة المال الجهوية بأريانة | أمانة المال الجهوية بتطاوين |
| الأمانة العامة للمصاريف | أمانة المال الجهوية بن عروس | أمانة المال الجهوية بمدنين |
| أمانة المصاريف لدى وزارة الدّاخليّة والتنمية المحليّة | أمانة المال الجهوية زغوان | أمانة المال الجهوية بقبلي |
| أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان | أمانة المال الجهوية بنزرت | أمانة المال الجهوية بقابس |
| أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية | أمانة المال الجهوية باجة | أمانة المال الجهوية بصفاقس 1 |
| أمانة المصاريف لدى وزارة التربية | أمانة المال الجهوية بجندوبة | أمانة المال الجهوية بصفاقس 2 |
| أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية | أمانة المال الجهوية بالكاف | أمانة المال الجهوية بالقيروان |
| أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز | أمانة المال الجهوية بسليانة | أمانة المال الجهوية بالمهدية |
| أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة | أمانة المال الجهوية بالقصرين | أمانة المال الجهوية بالمنستير |
| أمانة مصاريف ببلدية تونس | أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد | أمانة المال الجهوية بسوسة |
| أمانة المال الجهوية بتونس 1 | أمانة المال الجهوية بتوزر | أمانة المال الجهوية بنابل |
| أمانة المال الجهوية بتونس 2 | أمانة المال الجهوية بقفصة | أمانة المال الجهويّة بمنوبة |
| أمانة المال الجهوية تونس 3 | | مستودع الطابع الجبائي |

## 2- قباضات المالية

| | | |
|---|---|---|
| قباضة المجلس الجهوي بتونس | قباضة تسجيل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد تجارة ولاية تونس | القباضة البلديّة بالفحص |
| القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس | قباضة التصرف في المؤسسات العمومية تونس 1 | القباضة الماليّة الحي الإداري بزغوان |
| قباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس | القباضة الماليّة ببومهل | القباضة الماليّة بمنزل جميل |
| القباضة الماليّة نهج باب بنات تونس | القباضة المالية بالزهراء | القباضة المالية بمنزل بورقيبة |
| القباضة الماليّة الحي الاداري بحي الخضراء تونس (شارع الحريّة سابقا) | القباضة المالية بحي الزهور | القباضة البلدية بماطر |
| القباضة الماليّة نهج غاندي تونس | مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بحمام الأنف | القباضة المالية ساحة ابن خلدون بمنزل بورقيبة |
| مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالسيجومي | القباضة الماليّة نهج ابن بطوطة بحلق الوادي | القباضة الماليّة برأس الجبل |
| القباضة الماليّة نهج النمسا بتونس | مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بأريانة | القباضة المالية بالعالية |
| القباضة الماليّة منبليزير | القباضة البلديّة بحلق الوادي | قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببنزرت |
| القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس | القباضة البلدية بالكرم | قباضة المجلس الجهوي ببنزرت |
| القباضة المالية بسيدي حسين | القباضة المالية بقرطاج | القباضة الماليّة بسجنان |
| القباضة الماليّة نهج أنقلترا تونس | القباضة المالية نهج القيروان بحمام الأنف | القباضة الماليّة بتستور |
| القباضة المالية باب سويقة | القباضة المالية ببئر القصعة | القباضة الماليّة بنفزة |
| القباضة البلديّة "المكتب الأوّل تونس | القباضة البلدية بحمام الأنف | القباضة المالية 18 نهج العربي زروق بباجة |
| القباضة الماليّة المكتب الثاني شارع المحلّة تونس | القباضة الماليّة الحي الإداري بأريانة | قباضة منتوجات الاختصاصات بباجة |
| القباضة البلديّة " المكتب الثالث" تونس | القباضة المالية بمنوبة | القباضة البلدية بباجة |
| القباضة الماليّة نهج نلسن مانديلا تونس | قباضة المجلس الجهوي بمنوبة | القباضة الماليّة بمجاز الباب |
| القباضة الماليّة بالكبارية | القباضة الماليّة بالجديدة | القباضة البلدية بمجاز الباب |
| القباضة المالية بالمنار | القباضة البلدية بمنوبة | القباضة الماليّة بتبرسق |
| القباضة البلديّة "المكتب الرابع"بتونس | القباضة الماليّة بالشرقية | قباضة المجلس الجهوي بباجة |
| القباضة المالية بالبحيرة | القباضة المالية شارع 9 أفريل بالمرسى | القباضة الماليّة نهج الجزائر بجندوبة |
| القباضة الماليّة نهج الساحل (سيدي البشير سابقا) | القباضة المالية بالياسمينات بن عروس | القباضة المالية بعين دراهم |
| قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق | القباضة البلديّة بالمرسى | القباضة الماليّة بوسالم |
| قباضة التصرّف في وكالات المقابيض ببلديّة تونس | مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بمقرين | القباضة البلديّة ببوسالم |
| القباضة الماليّة بالمنزه التاسع | القباضة المالية بمقرين | القباضة الماليّة بغار الدماء |
| القباضة المالية ببرج الوزير | القباضة البلدية بمقرين | القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة |
| قباضة المجلس الجهوي باريانة | القباضة المالية ساحة الجمهورية برادس | القباضة المالية نهج عين دراهم بجندوبة |
| القباضة المالية بالمنزه السادس | القباضة البلدية برادس | القباضة المالية بطبرقة |
| القباضة المالية ببرواد | القباضة الماليّة بحمام الشط | القباضة البلدية بجندوبة |
| القباضة الماليّة بحيّ المهرجان بتونس | القباضة الماليّة بفوشانة | القباضة البلدية بطبرقة |
| القباضة الماليّة بقصر السعيد | القباضة الماليّة بمرناق | قباضة المجلس الجهوي بجندوبة |
| قباضة العقود العدلية بأريانة | القباضة الماليّة بالمرناقية | القباضة المالية بالدهماني |
| القباضة البلديّة بأريانة المكتب الأول | مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بخير الدين | القباضة الماليّة بقلعة سنان |
| القباضة المالية بقلعة الأندلس | قباضة العقود العدلية بن عروس | القباضة المالية نهج علي البلهوان بالكاف |
| القباضة الماليّة بوادي الليل | القباضة المالية بالمروج | القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف |
| القباضة الماليّة نهج الجنة بأريانة | قباضة المجلس الجهوي بن عروس | القباضة البلدية بالكاف |
| مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بقصر السعيد | القباضة المالية بالفحص | القباضة الماليّة بتبّر |
| القباضة المالية بحي التضامن | القباضة الماليّة بالناظور | القباضة المالية بالسرس |

القباضة البلدية المكتب الثاني بأريانة
القباضة المالية بدوار هيشر
القباضة الماليّة بتاجروين
القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف
القباضة البلدية بحي التضامن
القباضة الماليّة شارع الاستقلال بباردو
القباضة البلديّة بباردو
القباضة الماليّة بالدندان
القباضة الماليّة بالمدينة الجديدة بن عروس
القباضة البلدية بن عروس
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بن عروس
القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة
قباضة المجلس الجهوي بسليانة
القباضة المالية بالكريب
القباضة الماليّة ببرقو
القباضة المالية بفريانة
القباضة الماليّة بماجل بلعباس
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين
القباضة البلدية بالقصرين
قباضة منتوجات الاختصاصات بالقصرين
القباضة الماليّة بسبيطلة
القباضة الماليّة بسبيبة
القباضة الماليّة بتالة
القباضة الماليّة بفوسانة
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين
قباضة منتوجات الاختصاصات بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بجلمة
القباضة الماليّة بالرقاب
القباضة الماليّة بأولاد حفوز
القباضة الماليّة بالمكناسي
القباضة الماليّة بالمزونة
القباضة الماليّة شارع الجمهورية بسيدي بوزيد
القباضة البلدية بسيدي بوزيد
قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد
القباضة المالية بالقطار
القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة
القباضة المالية نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة
القباضة المالية بالمتلوي
القباضة الماليّة بالسند
القباضة المالية بنفطة
القباضة الماليّة بقصر قفصة
القباضة الماليّة بالرديف
القباضة الماليّة بأم العرائس
القباضة البلدية بتوزر
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوزر
قباضة المجلس الجهوي بتوزر
القباضة المالية بدقاش
قباضة المجلس الجهوي بقفصة
القباضة الماليّة نهج ابن المُقنع بقفصة
القباضة البلدية بقفصة
القباضة البلدية بن قردان
القباضة الماليّة بن قردان
القباضة الماليّة بجربة أجيم
القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بجربة حومة السوق
القباضة البلدية بجربة
القباضة المالية بجربة ميدون
القباضة الماليّة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين

القباضة المالية بطبربة
قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة
القباضة البلدية بمدنين
القباضة المالية ببني خداش
قباضة المجلس الجهوي بزغوان
القباضة البلدية بزغوان
القباضة المالية نهج حلق الوادي ببنزرت
القباضة المالية نهج فرحات حشاد ببنزرت
القباضة الماليّة نهج طارق ابن زياد ببنزرت
القباضة الماليّة نهج ابن خلدون ببنزرت
القباضة الماليّة بماطر
القباضة الماليّة بمارث
القباضة الماليّة بقابس غنوش
القباضة الماليّة بمطماطة
القباضة الماليّة بالمطوية
القباضة المالية بمطماطة الجديدة
القباضة البلدية بقابس
قباضة المجلس الجهوي بقابس
القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظاهري بقابس
القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة
القباضة المالية بطينة
القباضة الماليّة بساقية الزيت
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بصفاقس
القباضة المالية بقرمدة
القباضة الماليّة بالشيحية
القباضة المالية بمنزل شاكر
القباضة المالية نهج العربي زروق بصفاقس
مركزاستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بساقية الزيت
القباضة الماليّة بساقية الداير
قباضة العقود العدلية بصفاقس
القباضة الماليّة "نهج أبو القاسم الشابي بصفاقس
القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس
القباضة الماليّة بعقارب
القباضة الماليّة بجبنيانة
القباضة المالية بالحبشة
القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس
القباضة الماليّة بقرقنة
القباضة البلدية بساقية الزيت
القباضة الماليّة بالخرس
القباضة الماليّة ديار الوفاء بصفاقس
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس
القباضة البلدية بصفاقس
قباضة تسجيل عقود الشركات بصفاقس
القباضة الماليّة بالصخيرة
قباضة المجلس الجهوي بصفاقس
القباضة المالية للمكتب الثالث بالقيروان ( بلدية)
القباضة المالية ببوحجلة
القباضة الماليّة بحفوز
القباضة المالية بحاجب العيون
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقيروان
القباضة المالية نهج الخوارزمي بالقيروان
القباضة الماليّة بالشراردة
القباضة الماليّة بنصر الله
القباضة الماليّة بالوسلاتية
القباضة المالية بالسبيخة
قباضة المجلس الجهوي بالقيروان

القباضة الماليّة بالقصور
القباضة المالية بشربان
القباضة الماليّة ببومرداس
القباضة الماليّة بالحريصة
قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة المالية ببوعرادة
القباضة الماليّة بقعفور
القباضة الماليّة بالروحية
القباضة المالية بمكثر
القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بسليانة
القباضة المالية بالبقالطة
القباضة الماليّة نهج المنجي سليم بالمكنين
القباضة البلدية بالمكنين
القباضة الماليّة بقصيبة المديوني
القباضة الماليّة ببني حسان
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير
القباضة البلدية بالمنستير
القباضة الماليّة نهج الشاذلي غديرة بالمنستير
القباضة البلدية بطبلبة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
القباضة الماليّة ببمبلة
القباضة الماليّة بزرمدين
القباضة الماليّة بالوردانين
قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة
القباضة المالية تروكاديرو سوسة
القباضة المالية بالساحلين
القباضة البلدية بالجم
القباضة الماليّة بطبلبة
القباضة الماليّة نهج الاستقلال بسوسة
القباضة الماليّة نهج محمد معروف بسوسة

لقباضة الماليّة نهج فكتور هيقو بسوسة
القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة
القباضة المالية بالنفيضة
القباضة المالية بسيدي بوعلي
القباضة المالية ببوفيشة
القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى
القباضة الماليّة بأكودة
القباضة الماليّة بالقلعة الصغرى
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقلعة الكبرى
القباضة المالية شارع فرحات حشاد بمساكن
القباضة البلدية بمساكن
القباضة البلدية شارع محمد الخامس بسوسة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات سوسة
قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بسوسة
القباضة المالية بحمام سوسة
القباضة البلدية بحمام سوسة
القباضة المالية حي الرياض بسوسة
القباضة الماليّة زاوية سوسة
القباضة الماليّة بالهوارية
القباضة المالية ببوعرقوب
القباضة البلدية بقرمبالية
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بقرمبالية
القباضة البلدية بالحمامات

| | | |
|---|---|---|
| قباضة المجلس الجهوي بتطاوين | القباضة المالية بالعلا | القباضة الماليّة بالحمامات |
| قباضة التصرف في المؤسسات بمدنين | القباضة المالية بالمنصورة | مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات |
| القباضة المالية ببني خيار | القباضة الماليّة فج أبو لبابة مرابط بقابس | القباضة الماليّة بصيادة |
| القباضة المالية بقلبيبة | القباضة المالية بسوق الأحد | القباضة الماليّة الحي الإداري بجمال |
| القباضة البلدية بقلبيبة | القباضة المالية بقبلي | القباضة البلدية بجمال |
| القباضة الماليّة بقربة | القباضة البلدية بقبلي | القباضة الماليّة فج فرج الإميّم بقصر هلال |
| القباضة المالية ببني خلاد | قباضة المجلس الجهوي بقبلي | القباضة البلدية بقصر هلال |
| القباضة المالية فج 2 مارس 1934 بتطاوين | القباضة الماليّة بالشابة | القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة منزل تميم |
| القباضة المالية فج أحمد التليلي بتطاوين | القباضة الماليّة بالجم | القباضة البلدية بمنزل تميم |
| القباضة الماليّة بغمراسن | القباضة الماليّة بقصور الساف | القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بنابل |
| القباضة الماليّة فج الميناء بجرجيس | القباضة الماليّة بسيدي علوان | القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري |
| القباضة المالية برمادة | قباضة المعاليم المختلفة بالمهدية | القباضة البلديّة بدار شعبان الفهري" |
| القباضة البلدية بجرجيس | القباضة البلدية بالمهدية | القباضة البلدية بنابل |
| قباضة المجلس الجهوي بمدنين | مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية | القباضة المالية شارع فرنسا بنابل |
| القباضة المالية ببئر الأحمر | القباضة المالية شارع علي البلهوان بالمهدية | مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل |
| القباضة المالية بدوز | القباضة الماليّة بالسواسي | القباضة المالية بسليمان |
| القباضة الماليّة بالحامة | قباضة المجلس الجهوي بالمهدية | القباضة المالية بمنزل بورقيفة |
| القباضة الماليّة فج 9 افريل بقابس | القباضة البلدية بقصور الساف | قباضة المجلس الجهوي بنابل |
| مركز استخلاص محاصيل بيع منتوجات الاختصاصات بقابس | القباضة المالية بالذهيبة | القباضة المالية بتاكلسة |
| القباضة البلدية المروج | القباضة المالية بشنني | القباضة البلدية طريق العين صفاقس |
| القباضة المالية بالشبيكة | | |

## 3 - قباضات الديوانة

| | | |
|---|---|---|
| قباضة الديوانة تونس الميناء | قباضة الدّيوانة بغار الدّماء | قباضة الدّيوانة بمدنين |
| مكتب الديوانة للطرود البريديّة بتونس | المكتب الحدودي للدّيوانة بملولة | قباضة الدّيوانة بمطار حربة ملّيتة |
| قباضة الديوانة بأريانة | قباضة الدّيوانة بطرقة | قباضة الدّيوانة بقبلّي |
| المكتب الجهوي للديوانة بمنوبة | قباضة الدّيوانة بالكاف | قباضة الدّيوانة بقابس غنّوش |
| قباضة الديوانة حلق الوادي الشمالي | قباضة الدّيوانة بقلعة سنان | قباضة الدّيوانة بقابس المدينة |
| قباضة الديوانة حلق الوادي الجنوبي | قباضة الدّيوانة بساقية سيدي يوسف | المكتب الجهوي للدّيوانة بصفاقس |
| قباضة الديوانة برادس الميناء | قباضة الدّيوانة بسليانة | مكتب للدّيوانة للشباك الموحد بصفاقس |
| قباضة الديوانة للمخازن ومساحات التسريح الديواني رادس | قباضة الدّيوانة بالقصرين | قباضة الدّيوانة بالصخيرة |
| قباضة الديوانة مطار تونس قرطاج | قباضة الدّيوانة ببوشبكة | المكتب الحدودي للدّيوانة بمطار صفاقس طينة |
| قباضة الدّيوانة الشباك الموحد بمونبليزير | قباضة الدّيوانة بجيدرة | قباضة الدّيوانة بالقيروان |
| قباضة الدّيوانة بين عروس | قباضة الدّيوانة بسيدي بوزيد | قباضة الدّيوانة بالمهديّة |
| قباضة الديوانة بزغوان | قباضة الدّيوانة بجزوة | قباضة الدّيوانة صفاقص المنستير |
| قباضة الديوانة المنطقة الحرّة بنزرت | قباضة الدّيوانة بتمغزة | المكتب الجهوي للدّيوانة بالمنستير |
| قباضة الديوانة المنطقة الحرّة بمنزل بورقيبة | قباضة الدّيوانة بقفصة | المكتب الحدودي للديوانة بالمطار الدولي النفيضة |
| قباضة الديوانة بنزرت الميناء | قباضة الدّيوانة بتوزر | قباضة الدّيوانة بسوسة الميناء |
| قباضة الديوانة بنزرت التكرير | قباضة الديوانة بتطاوين | قباضة الدّيوانة سوسة المكتب الجهوي |
| قباضة الدّيوانة بباجة | قباضة الدّيوانة بجرجيس | مكتب الديوانة للشباك الموحد بسوسة |
| قباضة الدّيوانة بجندوبة | قباضة الدّيوانة بين قردان | قباضة الديوانة بنابل |
| قباضة الديوانة ببوش | قباضة الدّيوانة بالذهيبة | |

## 4- قائمة المراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

| العدد | المركز | العدد | المركز |
|---|---|---|---|
| 1 | أبيدجان | 45 | موسكو |
| 2 | أبوظبي | 46 | مونيخ |
| 3 | أبوجا | 47 | ننتار |
| 4 | أديس أبابا | 48 | نابولي |
| 5 | الجزائر "س" | 49 | نيودلهي |
| 6 | عمّان | 50 | نيويورك |
| 7 | أنقرة | 51 | نيس |
| 8 | عنّابة "ق" | 52 | نواق الشطّ |
| 9 | أثينا | 53 | أوسلو |
| 10 | بغداد | 54 | أوتاوا |
| 11 | بلغراد | 55 | بالارمو |
| 12 | بنغازي | 56 | باريس "س" |
| 13 | برلين | 57 | باريس "ق ع" |
| 14 | بارن | 58 | بيكين |
| 15 | بيروت | 59 | براغ |
| 16 | برازيليا | 60 | بريتوريا |
| 17 | بروكسال "س" | 61 | الرباط |
| 18 | بروكسال "ق " | 62 | روما "س" |
| 19 | بيونس أيرس | 63 | روما "ق ع" |
| 20 | داكار | 64 | الرّياض |
| 21 | دمشق | 65 | صنعاء |
| 22 | بون | 66 | سيول |
| 23 | جنوة "ق" | 67 | ستوكهولم |
| 24 | جنيف "م.د" | 68 | سترازبورغ |
| 25 | قرينوبل | 69 | تبسّة |
| 26 | همبورغ "ق" | 70 | طهران |
| 27 | إسلام أباد | 71 | طوكيو "س" |
| 28 | جاكرتا | 72 | تولوز |
| 29 | جدّة | 73 | طرابلس "س" |
| 30 | كنشاسا | 74 | طرابلس "ق ع" |
| 31 | الكويت | 75 | فرسوفيا |
| 32 | الخرطوم | 76 | فيان |
| 33 | لاهاي | 77 | واشنطن |
| 34 | لافالات | 78 | ياوندي |
| 35 | القاهرة | 79 | باماكو |
| 36 | لشبونة | 80 | رام الله |
| 37 | لندن | 81 | بوخراست |
| 38 | ليون | 82 | الدوحة |
| 39 | مدريد | 83 | هلسنكي |
| 40 | مرسيليا | 84 | باريس يونسكو |
| 41 | المنامة | 85 | بيدابيست |
| 42 | مسقط | 86 | كامبيرا |
| 43 | ميلانو | 87 | دبي |
| 44 | منتريال | 88 | اسطنبول |

# الجمهورية التونسية

## وزارة المالية

# مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2015

قانون عدد.....لسنة.....مؤرخ في.....يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2015

**الفصل الأول:**

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2015 وفقا لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عـــــدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة.

و لا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

**الفصل 2:**

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2015 ما جملته **28 005 434 719.929 دينار** موزعـــة كما يلي:

**الموارد :**

| | |
|---|---|
| العنوان الأول | 19 926 200 000.000 دينار |
| العنوان الثاني | 7 220 691 567.000 دينار |
| صناديق الخزينة | 858 543 152.929 دينار |

**النفقات:**

| | |
|---|---|
| العنوان الأول | 19 258 200 000.000 دينار |
| العنوان الثاني | 7 888 691 567.000 دينار |
| صناديق الخزينة | 858 543 152.929 دينار |

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

**الفصل 3:**

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2015 ما جملته **28 896 740 614.634 دينار** موزعة كما يلي:

| | |
|---|---|
| العنوان الأول | 18 987 941 393.083 دينار |
| العنوان الثاني | 6 969 414 147.381 دينار |
| **جملة موارد العنوانين:** | **25 957 355 540.464 دينار** |
| **صناديق الخزينة** | **2 939 385 074.170 دينار** |

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 599 371 832.748 دينار
- حسابات أموال المشاركة: 340 013 241.422 دينار

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

**الفصل 4:**

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2015 ما جملته **26 771 133 267.201 دينار** موزعة كما يلي:

| | |
|---|---|
| **العنوان الأول:** | **18 656 473 762.026 دينار** |
| الجزء الأول: نفقات التصرف | 16 964 578 332.718 دينار |
| القسم الأول: التأجير العمومي | 11 581 387 479.071 دينار |
| القسم الثاني: وسائل المصالح | 1 046 222 157.005 دينار |
| القسم الثالث: التدخل العمومي | 4 336 968 696.642 دينار |
| القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة | – |
| الجزء الثاني:فوائد الدين العمومي | 1 691 895 429.308 دينار |
| القسم الخامس: فوائد الدين العمومي | 1 691 895 429.308 دينار |
| **العنوان الثاني:** | **7 309 658 206.752 دينار** |
| الجزء الثالث: نفقات التنمية | 4 239 658 206.752 دينار |
| القسم السادس: الإستثمارات المباشرة | 2 355 950 018.282 دينار |
| القسم السابع: التمويل العمومي | 1 407 233 020.138 دينار |
| القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة | – |
| القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة | 476 475 168.332 دينار |
| الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي | 3 070 000 000.000 دينار |
| القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي | 3 070 000 000.000 دينار |
| **جملة نفقات العنوانين:** | **25 966 131 968.778 دينار** |

**صناديق الخزينة :** **805 001 298.423 دينار**

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة **805 001 298.423** دينار

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 739 824 716.558 دينار

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة 65 176 581.865 دينار

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

**الفصل 5 :**

تم اقتطاع مبلغ قيمته **1 027 905 119.000 دينار** من صناديق الخزينة وتحويله إلى العنوان الأول من ميزانية الدولة ويفصل ذلك كالآتي:

**بحساب الدينار**

| صناديق الخزينة | فواضل تم تحويلها لميزانية 2015 |
|---|---|
| حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة | 5 550 900 |
| صندوق الوقاية من حوادث المرور | 3 788 000 |
| صندوق التعاون بين الجماعات المحلية | 573 980 |
| حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين | 354 600 |
| صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور | 567 629 |
| صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري | 18 703 000 |
| صندوق النهوض بجودة التمور | 1 338 000 |
| صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري | 930 950 |
| صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية | 57 540 000 |
| صندوق الانتقال الطاقي | 13 309 960 |
| صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب | 7 232 900 |
| الصندوق العام للتعويض | 100 959 000 |
| صندوق النهوض بالصادرات | 591 200 |
| صندوق تنمية قطاع المواصلات | 132 082 000 |
| صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي | 8 717 000 |
| صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء | 214 700 000 |
| صندوق مقاومة التلوث | 73 478 000 |
| صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي و الفني | 8 983 000 |
| الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة و الشباب | 8 100 000 |
| الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي | 5 832 000 |
| حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد | 1 832 000 |
| الصندوق الوطني للتشغيل | 256 580 000 |
| صندوق النهوض بالتكوين و التدريب المهني | 106 161 000 |
| **المجموع** | **1 027 905 119** |

**الفصل 6:**

- بلغت الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2015 **1 180 759 598.222 دينار** يقع إلغاؤها.
- بلغ فائض النفقات على موارد العنوانين الاول و الثاني لميزانية الدولة لسنة 2015 **8 776 428.314 دينار** تقع تغطيته بخصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **2 134 383 775.747 دينار** في موفى سنة 2015 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1 859 547 116.190دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 274 836 659.557 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2016 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

**الفصل 7:**

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2015، دون إعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 147 349 991.006 دينار بينما بلغت الدفوعات ما جملته 143 220 941.061 دينار مما أسفر عن فائض قدره **4 129 049.945 دينار** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

**الفصل 8:**

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 361 072 335.868 دينار بينما بلغت الموارد 1 296 089 444.216 دينار والنفقات 1 067 445 249.335 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره **228 644 194.881 دينار** ينقل إلى سنة 2016 وعن إعتمادات باقية بما قدرها **293 627 086.533 دينار** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد5 الملحق بهذا القانون.

**الفصل 9:**

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة لسنة 2015 ما قدره 649 645 974.437 دينار مقابل دفوعات قدرها 234 057 873.748 دينار مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ **415 588 100.689 دينار** ينقل إلى سنة 2016 و ذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

# الملاحـــق

# الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2015

بالدينار

| البيانات | تقديرات قانون المالية | التنقيحات | تقديرات قانون المالية التكميلي | تنقيحات أخرى | التقديرات النهائية | الانجازات | مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | + | - |
| العنوان الأول | 20,329,200,000.000 | -403,000,000.000 | 19,926,200,000.000 | | 19,926,200,000.000 | 18,987,941,393.083 | | 938,258,606.917 |
| العنوان الثاني | 7,616,000,000.000 | -544,000,000.000 | 7,072,000,000.000 | 148,691,567.000 | 7,220,691,567.000 | 6,969,414,147.381 | | 251,277,419.619 |
| **الجملة** | **27,945,200,000.000** | **-947,000,000.000** | **26,998,200,000.000** | **148,691,567.000** | **27,146,891,567.000** | **25,957,355,540.464** | **0.000** | **1,189,536,026.536** |
| صناديق الخزينة: | | | | | | | | |
| الحسابات الخاصة في الخزينة | 954,800,000.000 | -167,000,000.000 | 787,800,000.000 | | 787,800,000.000 | 2,599,371,832.748 | 1,811,571,832.748 | |
| حسابات أموال المشاركة | | | | 70,743,152.929 | 70,743,152.929 | 340,013,241.422 | 269,270,088.493 | |
| **الجملة** | **954,800,000.000** | **-167,000,000.000** | **787,800,000.000** | **70,743,152.929** | **858,543,152.929** | **2,939,385,074.170** | **2,080,841,921.241** | |
| **الجملة العامة** | **28,900,000,000.000** | **-1,114,000,000.000** | **27,786,000,000.000** | **219,434,719.929** | **28,005,434,719.929** | **28,896,740,614.634** | **2,080,841,921.241** | **1,189,536,026.536** |

891,305,894.705

# الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2015

بالدينار

| البيانات | تقديرات قانون المالية | التنقيحات | تقديرات قانون المالية التكميلي | تنقيحات أخرى | التقديرات النهائية | الدفوعات | الاعتمادات الباقية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العنوان الأول | 19,481,200,000.000 | -223,000,000.000 | 19,258,200,000.000 | | 19,258,200,000.000 | 18,656,473,762.026 | 601,726,237.974 |
| العنوان الثاني | 8,464,000,000.000 | -724,000,000.000 | 7,740,000,000.000 | 148,691,567.000 | 7,888,691,567.000 | 7,309,658,206.752 | 579,033,360.248 |
| **الجملة** | **27,945,200,000.000** | **-947,000,000.000** | **26,998,200,000.000** | **148,691,567.000** | **27,146,891,567.000** | **25,966,131,968.778** | **1,180,759,598.222** |
| صناديق الخزينة: | | | | | | | |
| الحسابات الخاصة في الخزينة | 954,800,000.000 | -167,000,000.000 | 787,800,000.000 | | 787,800,000.000 | 739,824,716.558 | 47,975,283.442 |
| حسابات أموال المشاركة | | | | 70,743,152.929 | 70,743,152.929 | 65,176,581.865 | 5,566,571.064 |
| **الجملة** | **954,800,000.000** | **-167,000,000.000** | **787,800,000.000** | **70,743,152.929** | **858,543,152.929** | **805,001,298.423** | **53,541,854.506** |
| **الجملة العامة** | **28,900,000,000.000** | **-1,114,000,000.000** | **27,786,000,000.000** | **219,434,719.929** | **28,005,434,719.929** | **26,771,133,267.201** | **1,234,301,452.728** |

## جدول عدد 2-1

## العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2015 حسب الأبواب و الأقسام

| | بيان الأبواب | العنوان الأول | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الجزء الأول : نفقات التصرف | | | | | الجزء الثاني | |
| | | القسم الأول: التأجير العمومي | القسم الثاني: وسائل المصالح | القسم الثالث: التدخل العمومي | القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة | جملة الجزء الأول | القسم الخامس: فوائد الدين العمومي | جملة العنوان الأول |
| 1 | مجلس نواب الشعب | 18 867 410,130 | 4 394 125,857 | 914 255,005 | | 24 175 790,992 | | 24 175 790,992 |
| 2 | رئاسة الجمهورية | 58 128 619,598 | 16 972 968,705 | 4 896 971,887 | | 79 998 560,190 | | 79 998 560,190 |
| 3 | رئاسة الحكومة | 93 550 132,897 | 9 929 866,190 | 21 283 293,452 | | 124 763 292,539 | | 124 763 292,539 |
| 4 | وزارة الداخلية | 1 584 077 714,357 | 210 819 230,160 | 418 151 179,901 | | 2 213 048 124,418 | | 2 213 048 124,418 |
| 5 | وزارة العدل وحقوق الإنسان و العدالة الإنتقالية | 316 519 243,659 | 58 309 227,220 | 4 855 398,492 | | 379 683 869,371 | | 379 683 869,371 |
| 6 | وزارة الشؤون الخارجية | 113 964 371,816 | 56 631 760,756 | 17 060 634,608 | | 187 656 767,180 | | 187 656 767,180 |
| 7 | وزارة الدفاع الوطني | 1 169 334 730,821 | 134 454 218,515 | 20 638 821,483 | | 1 324 427 770,819 | | 1 324 427 770,819 |
| 8 | وزارة الشؤون الدينية | 56 095 547,209 | 13 120 398,613 | 9 654 236,598 | | 78 870 182,420 | | 78 870 182,420 |
| 9 | وزارة المالية | 470 602 998,916 | 42 739 601,040 | 886 484,393 | | 514 229 084,349 | | 514 229 084,349 |
| 10 | وزارة التنمية و التعاون الدولي | 50 137 986,940 | 7 311 884,277 | 1 413 500,000 | | 58 863 371,217 | | 58 863 371,217 |
| 11 | وزارة املاك الدولة | 36 860 679,158 | 3 307 347,874 | 132 872,824 | | 40 300 899,856 | | 40 300 899,856 |

## جدول عدد 2-1
## العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2015 حسب الأبواب و الأقسام

| بيان الأبواب | | العنوان الأول | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الجزء الأول : نفقات التصرف | | | | | الجزء الثاني | |
| | | القسم الأول: التأجير العمومي | القسم الثاني: وسائل المصالح | القسم الثالث: التدخل العمومي | القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة | جملة الجزء الأول | القسم الخامس: فوائد الدين العمومي | جملة العنوان الأول |
| 12 | وزارة الفلاحة | 458 509 058,848 | 32 459 937,646 | 3 768 239,096 | | 494 737 235,590 | | 494 737 235,590 |
| 13 | وزارة الصناعة والطاقة والمناجم | 27 190 100,500 | 4 946 984,327 | 918 846 000,000 | | 950 983 084,827 | | 950 983 084,827 |
| 14 | وزارة التجارة و الصناعات التقليدية | 38 347 616,783 | 6 378 556,373 | 1 549 596 484,248 | | 1 594 322 657,404 | | 1 594 322 657,404 |
| 15 | وزارة السياحة | 44 001 876,146 | 21 648 130,809 | 542 220,409 | | 66 192 227,364 | | 66 192 227,364 |
| 16 | وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة | 102 210 935,065 | 64 059 397,029 | 13 079 258,028 | | 179 349 590,122 | | 179 349 590,122 |
| 17 | وزارة النقل | 12 946 480,587 | 2 269 697,127 | 416 571 226,810 | | 431 787 404,524 | | 431 787 404,524 |
| 18 | وزارة الثقافة | 94 172 926,760 | 9 065 876,996 | 40 987 526,802 | | 144 226 330,558 | | 144 226 330,558 |
| 19 | وزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة | 400 204 439,791 | 21 926 958,338 | 53 791 129,750 | | 475 922 527,879 | | 475 922 527,879 |
| 20 | وزارة الصحة | 1 366 989 362,477 | 101 108 928,189 | 4 672 405,251 | | 1 472 770 695,917 | | 1 472 770 695,917 |

## جدول عدد 2-1
## العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2015 حسب الأبواب و الأقسام

| بيان الأبواب | | العنوان الأول | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الجزء الأول : نفقات التصرف | | | | الجزء الثاني | |
| | | القسم الأول: التأجير العمومي | القسم الثاني: وسائل المصالح | القسم الثالث: التدخل العمومي | القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة | جملة الجزء الأول | القسم الخامس: فوائد الدين العمومي | جملة العنوان الأول |
| 21 | وزارة الشؤون الاجتماعية | 131 367 893,900 | 13 787 999,112 | 588 063 655,714 | | 733 219 548,726 | | 733 219 548,726 |
| 22 | وزارة التربية | 3 718 755 648,121 | 94 126 986,747 | 43 789 289,207 | | 3 856 671 924,075 | | 3 856 671 924,075 |
| 23 | وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكنولوجيا المعلومات و الإتصال | 979 094 214,119 | 89 343 253,054 | 167 929 612,684 | | 1 236 367 079,857 | | 1 236 367 079,857 |
| 24 | وزارة التشغيل و التكوين المهني | 239 457 490,473 | 27 108 822,051 | 1 444 000,000 | | 268 010 312,524 | | 268 010 312,524 |
| 25 | الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات | 0,000 | 0,000 | 20 000 000,000 | | 20 000 000,000 | | 20 000 000,000 |
| 26 | هيئة الحقيقة و الكرامة | 0,000 | 0,000 | 14 000 000,000 | | 14 000 000,000 | | 14 000 000,000 |
| 27 | النفقات الطارئة وغير الموزعة | | | | 0,000 | 0,000 | | 0,000 |
| 28 | الدين العمومي | | | | | | 1 691 895 429,308 | 1 691 895 429,308 |
| 29 | المجلس الأعلى للقضاء | 0,000 | 0,000 | 0,000 | | 0,000 | | 0,000 |
| | الجملة | **11 581 387 479,071** | **1 046 222 157,005** | **4 336 968 696,642** | **0,000** | **16 964 578 332,718** | **1 691 895 429,308** | **18 656 473 762,026** |

# جدول عدد 2-2
## العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2015 حسب الأبواب و الأقسام

| بيان الأبواب | | العنوان الثاني | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الجزء الثالث نفقات التنمية | | | | | الجزء الرابع | |
| | | القسم السادس الإستثمارات المباشرة | القسم السابع: التمويل العمومي | القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة | القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية | جملة الجزء الثالث | القسم العاشر تسديد أصل الدين | جملة العنوان الثاني |
| 1 | مجلس نواب الشعب | 772 152,812 | 0,000 | | | 772 152,812 | | 772 152,812 |
| 2 | رئاسة الجمهورية | 3 908 405,367 | 680 000,000 | | | 4 588 405,367 | | 4 588 405,367 |
| 3 | رئاسة الحكومة | 2 046 991,860 | 4 802 600,000 | | 2 465 809,000 | 9 315 400,860 | | 9 315 400,860 |
| 4 | وزارة الداخلية | 220 759 482,918 | 113 300 000,000 | | | 334 059 482,918 | | 334 059 482,918 |
| 5 | وزارة وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية | 39 701 901,754 | 300 000,000 | | | 40 001 901,754 | | 40 001 901,754 |
| 6 | وزارة الشؤون الخارجية | 3 116 651,517 | 0,000 | | | 3 116 651,517 | | 3 116 651,517 |
| 7 | وزارة الدفاع الوطني | 581 923 820,524 | 2 002 000,000 | | | 583 925 820,524 | | 583 925 820,524 |
| 8 | وزارة الشؤون الدينية | 1 579 169,768 | 0,000 | | | 1 579 169,768 | | 1 579 169,768 |
| 9 | وزارة المالية | 24 722 455,775 | 96 600 000,000 | | 0,000 | 121 322 455,775 | | 121 322 455,775 |
| 10 | وزارة التنمية و التعاون الدولي | 317 832,499 | 346 072 539,092 | | 15 127 621,841 | 361 517 993,432 | | 361 517 993,432 |
| 11 | وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية | 3 401 014,481 | 0,000 | | | 3 401 014,481 | | 3 401 014,481 |
| 12 | وزارة الفلاحة | 274 778 953,671 | 265 683 138,464 | | 163 752 127,822 | 704 214 219,957 | | 704 214 219,957 |

# جدول عدد 2-2
# العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2015 حسب الأبواب و الأقسام

| بيان الأبواب | | العنوان الثاني | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الجزء الثالث نفقات التنمية | | | | | الجزء الرابع | |
| | | القسم السادس الإستثمارات المباشرة | القسم السابع: التمويل العمومي | القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة | القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية | جملة الجزء الثالث | القسم العاشر تسديد أصل الدين | جملة العنوان الثاني |
| 13 | وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم | 12 428 274,132 | 60 394 693,582 | | | 72 822 967,714 | | 72 822 967,714 |
| 14 | وزارة التجارة و الصناعات التقليدية | 595 711,424 | 6 572 968,000 | | 43 100,914 | 7 211 780,338 | | 7 211 780,338 |
| 15 | وزارة السياحة | 294 753,494 | 67 985 681,000 | | | 68 280 434,494 | | 68 280 434,494 |
| 16 | وزارة التجهيز و التهيئه الترابيه و التنميه المستدامة | 612 617 951,166 | 120 624 000,000 | | 235 968 837,471 | 969 210 788,637 | | 969 210 788,637 |
| 17 | وزارة النقل | 327 599,011 | 236 626 000,000 | | 31 392 565,819 | 268 346 164,830 | | 268 346 164,830 |
| 18 | وزارة الثقافة | 30 296 547,149 | 4 807 000,000 | | | 35 103 547,149 | | 35 103 547,149 |
| 19 | وزارة الشباب و الرياضة والمرأة و الأسرة | 77 519 751,714 | 1 660 000,000 | | | 79 179 751,714 | | 79 179 751,714 |
| 20 | وزارة الصحة | 155 332 130,395 | 3 931 000,000 | | | 159 263 130,395 | | 159 263 130,395 |
| 21 | وزارة الشؤون الاجتماعية | 10 456 443,955 | 51 681 900,000 | | | 62 138 343,955 | | 62 138 343,955 |
| 22 | وزارة التربية | 164 301 847,030 | 232 000,000 | | 10 949 545,312 | 175 483 392,342 | | 175 483 392,342 |

# جدول عدد 2-2
## العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2015 حسب الأبواب و الأقسام

| بيان الأبواب | | العنوان الثاني | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الجزء الثالث نفقات التنمية | | | | | الجزء الرابع | |
| | | القسم السادس الإستثمارات المباشرة | القسم السابع: التمويل العمومي | القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة | القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية | جملة الجزء الثالث | القسم العاشر تسديد أصل الدين | جملة العنوان الثاني |
| 23 | وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكنولوجيا المعلومات و الإتصال | 133 710 524,912 | 2 310 000,000 | | 16 775 560,153 | 152 796 085,065 | | 152 796 085,065 |
| 24 | وزارة التشغيل و التكوين المهني | 1 039 650,954 | 11 467 500,000 | | | 12 507 150,954 | | 12 507 150,954 |
| 25 | الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات | | 8 000 000,000 | | | 8 000 000,000 | | 8 000 000,000 |
| 26 | هيئة الحقيقة و الكرامة | | 1 500 000,000 | | | 1 500 000,000 | | 1 500 000,000 |
| 27 | النفقات الطارئة وغير الموزعة | | | 0,000 | | 0,000 | | 0,000 |
| 28 | الدين العمومي | | | | | | 3 070 000 000,000 | 3 070 000 000,000 |
| | الجملة | **2 355 950 018,282** | **1 407 233 020,138** | **0,000** | **476 475 168,332** | **4 239 658 206,752** | **3 070 000 000,000** | **7 309 658 206,752** |

# الجدول عدد 3
# نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2015

| البيانات | الموارد | | | | التقديرات النهائية | | النتائج | | الفوارق | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تقديرات قانون المالية | التنقيحات | تقديرات قانون المالية التكميلي | تنقيحات أخرى | للموارد | للإعتمادات | المقابيض | الدفوعات | بين المقابيض و التقديرات النهائية | بين الاعتمادات و الدفوعات | بين المقابيض و الدفوعات |
| | | | | | | | | | | (*) | (**) |
| العنوانين الاول و الثاني: | 27,945,200,000.000 | -947,000,000.000 | 26,998,200,000.000 | 148,691,567.000 | 27,146,891,567.000 | 27,146,891,567.000 | 25,957,355,540.464 | 25,966,131,968.778 | -1,189,536,026.536 | 1,180,759,598.222 | -8,776,428.314 |
| العنوان الأول | 20,329,200,000.000 | -403,000,000.000 | 19,926,200,000.000 | 0.000 | 19,926,200,000.000 | 19,258,200,000.000 | 18,987,941,393.083 | 18,656,473,762.026 | -938,258,606.917 | 601,726,237.974 | 331,467,631.057 |
| العنوان الثاني | 7,616,000,000.000 | -544,000,000.000 | 7,072,000,000.000 | 148,691,567.000 | 7,220,691,567.000 | 7,888,691,567.000 | 6,969,414,147.381 | 7,309,658,206.752 | -251,277,419.619 | 579,033,360.248 | -340,244,059.371 |
| صناديق الخزينة: | 954,800,000.000 | -167,000,000.000 | 787,800,000.000 | 70,743,152.929 | 858,543,152.929 | 858,543,152.929 | 2,939,385,074.170 | 805,001,298.423 | 2,080,841,921.241 | 53,541,854.506 | 2,134,383,775.747 |
| الحسابات الخاصة في الخزينة | 954,800,000.000 | -167,000,000.000 | 787,800,000.000 | 0.000 | 787,800,000.000 | 787,800,000.000 | 2,599,371,832.748 | 739,824,716.558 | 1,811,571,832.748 | 47,975,283.442 | 1,859,547,116.190 |
| حسابات أموال المشاركة | | | | 70,743,152.929 | 70,743,152.929 | 70,743,152.929 | 340,013,241.422 | 65,176,581.865 | 269,270,088.493 | 5,566,571.064 | 274,836,659.557 |
| الجملة العامة | 28,900,000,000.000 | -1,114,000,000.000 | 27,786,000,000.000 | 219,434,719.929 | 28,005,434,719.929 | 28,005,434,719.929 | 28,896,740,614.634 | 26,771,133,267.201 | 891,305,894.705 | 1,234,301,452.728 | 2,125,607,347.433 |

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) فائض النفقات على موارد العنوانين الاول و الثاني لميزانيـــة الدولـــة لسنـــة 2015 تقع تغطيته بخصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة.

## الجدول عدد 4
## إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
## لسنة 2015

بالدينار

| البيانات | الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية | الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية | الإنجازات | الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة |
|---|---|---|---|---|
| **المقابيض** | | | 147 349 991,006 | |
| **المصاريف** | 147 349 991,006 | 147 349 991,006 | 143 220 941,061 | 0,000 |
| **الفارق بين المقابيض والمصاريف** | | | (*) 4 129 049,945 | |

**(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة**

# الجدول عدد 5
# ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2015
## العنوان الأول

بالدينار

| البيانات | فواضل 2014 | التقديرات الأولية | التنقيحات | التقديرات النهائية | الإنجازات | الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المقابيض | 276 954 750,506 | 928 094 000,000 | 432 978 335,868 | 1 361 072 335,868 | 1 296 089 444,216 | 64 982 891,652 | |
| النفقات | | 928 094 000,000 | 432 978 335,868 | 1 361 072 335,868 | 1 067 445 249,335 | 293 627 086,533 | (**) |
| فائض المقابيض على النفقات | 276 954 750,506 | | | | 228 644 194,881 (*) | | |

(*) ينقل إلى سنة 2016

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

# الجدول عدد 6
# الصناديق الخاصة
# المقابيض و الدفوعات لسنة 2015

بالدينار

| الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2014 | المقابيض | | | الدفوعات | الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | منحة الدولة | المقابيض الذاتية | جملة المقابيض | | | |
| 419 868 216,109 | 86 416 500,000 | 143 361 258,328 | 649 645 974,437 | 234 057 873,748 | 415 588 100,689 | (*) |

ينقل الى سنة 2016 (*)

# ردود وزارة المالية

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة
للمحاسبة العمومية و الاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

970

تونس في 29 ديسمبر 2017

**من وزير المالية**

**إلى**

**السيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات**

**الموضوع:** حول التقرير الأولي لدائرة المحاسبات بخصوص مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2015.

**المرجع:** إحالتكم عدد ص 640/01/2017 بتاريخ 19 ديسمبر 2017 والمضمّنة بمكتب الضبط المركزي لوزارة المالية تحت عدد163 بتاريخ 20 ديسمبر 2017

**المصاحيب:** جدول يتضمن إجابة وزارة المالية على الملاحظات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق الميزانية لسنة 2015

وبعد، أتشرف بأن أوافيكم طي هذا بإجابة وزارة المالية بخصوص النقاط ذات العلاقة بمشمولاتها والواردة بالتقرير الأولي المتعلق بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2015.

والسلام

وزير المالية

محمّد رضا شلغوم

وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

تونس في 29 ديسمبر 2017

# إجابة وزارة المالية على الملاحظات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق الميزانية لسنة 2015

| ملاحظات دائرة المحاسبات | | | إجابة وزارة المالية |
|---|---|---|---|
| الصفحة | رقم الفقرة | الملاحظات | |
| 8 | 1-2 (فقرة 2 و3) | تمّ إجراء الترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع للمشاريع التي يتم تمويلها بواسطة قروض خارجية موظفة بمقتضى قرار لوزير المالية صادر في 22 جوان 2016. كما تمّ توزيع اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2015 بمقتضى أمر صادر في 22 جويلية 2016. وهذا يعني بأن هذين النصين الترتيبيين تأخرا في صدورهما أكثر من ستة أشهر من موفى السنة المعنية بالتصرف، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على أجال إعداد الحسابات ومشروع قانون غلق الميزانية وتقديمها إلى دائرة المحاسبات. | يرجع التأخير إلى أن تمويل هذه النفقات عن طريق القروض الخارجية الموظفة يتم مباشرة على منظومة سياد ولا تتم التسوية على منظومة أدب من قبل الوزارات المعنية في إبّانها.<br>إنّ وزارة المالية حريصة على دعوة الوزارات وحثها على تسوية هذه النفقات على منظومة أدب في أحسن الآجال، وتبعا لذلك سيتم مستقبلا إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بالتصرف في الميزانية في آجال معقولة. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 9 | 2-2 (فقرة 2) | تقديم حساب تصرف أمين المال العام بتاريخ 19 جوان 2017 أي بتأخير تجاوز 10 أشهر من الأجل القانوني وهو موفى شهر جويلية من السنة الموالية لسنة التصرف. | يحوصل حساب تصرف أمين المال العام جميع المعطيات المالية المنجزة من قبل محاسبي الدولة خلال فترة التصرف العادية وخلال الفترة التكميلية. مع العلم ان هذه الفترة تمتد بالنسبة لبعض العمليات لعدة أشهر.<br>ولتقليص آجال إعداد حساب التصرف المذكور يقع سنويا:<br>• تحسيس محاسبي الدولة غير المعنيين بالفترة التكميلية بالانتهاء من ترسيم التحويلات (Déclassements) وآخر التحيينات المحاسبية في آجال تسمح بختم عمليات التجميع دون تأخير.<br>• العمل على التحكّم في الفترة التكميلية والتقليص منها. |
| 9 | 2-2 (فقرة 2) | تقديم الحساب العام والوثائق المصاحبة له ومشروع قانون غلق الميزانية بتاريخ 12 أكتوبر 2017 أي بتأخير تجاوز 9 أشهر من الأجل القانوني وهو موفى السنة الموالية لسنة التصرف. | ارتباط إعداد الحساب العام للدولة بتوفّر حساب تصرّف أمين المال العام وكذلك مختلف الوثائق المثبتة لتنفيذ ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية الملحقة بها ترتيبيا يترتب عليه تأخير في إعداده وتسعى الإدارة للتقليص منه ما أمكن بإعادة النظر في مسار إعداد الحساب العام. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 9 | 3-2 (فقرة 1) | وجود فوارق هامّة بين التقديرات والإنجازات متعلقة بعدّة عناصر من الحساب العام. | يتمّ كل سنة ضبط توازن مشروع ميزانية الدولة على أساس جملة من الفرضيات والمعطيات أهمها:<br>• تطوّر المحيط الاقتصادي المحلي والدولي خلال الفترة المنقضية من السنة الجارية،<br>• الوضع الاجتماعي بالبلاد.<br>• ضبط نسبة النّمو بالأسعار القارة.<br>• تطور المبادلات التجارية للسلع (الصادرات والواردات).<br>• ضبط معدل سنوي لأسعار المواد الأولية تهم بالخصوص النفط والمواد الأساسية.<br>• ضبط معدل أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدينار لكامل السنة.<br>غير أنه وخلال تنفيذ الميزانية قبضا وصرفا تطرأ مستجدات داخلية أو خارجية قد تشكل ضغطا على التوازن الأصلي لميزانية الدولة، وبالتالي تؤثر على الأرقام التي تم اعتمادها أوليا.<br>وفي هذا الإطار يتمّ غالبا اعتماد قانون مالية تكميلي لإعادة صياغة توازن الميزانية يكون أكثر واقعية وشفافية ويتم تضمين ذلك في التقرير الموجه للسلطة التنفيذية.<br>أما فيما يخص الإنجازات النهائية للسنة المعنية فإن الأرقام المسجلة على مستوى الموارد أو النفقات ومقارنتها بالتقديرات سوى كانت أصلية أو تكميلية يتم |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | إبرازها وتحليلها وإعطاء الأسباب الراجعة لها ضمن التقرير الموجه للسلطة التشريعية لمشروع قانون الميزانية للسنة المقبلة سواء كان الأصلي أو التكميلي.<br>وفي هذا الإطار تمّ ضمن تقرير مشروع ميزانية الدولة التكميلية لسنة 2016 إعطاء النتائج النهائية المنجزة خلال سنة 2015. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 9 | 3-2 (فقرة 2) | لئن تضمن الحساب العام كشفا حول وضعية الصناديق الخاصة وذلك من حيث المقابيض والنفقات الإجمالية المنجزة والأرصدة المتوفرة لفائدتها، فإنه يخلو من كشوفات لمصاريف هذه الحسابات مفصلة حسب طبيعة الموارد والنفقات المنجزة. | تبعا للملاحظة الواردة بالتقرير، تمّ موافاة الدائرة بكشوفات حول وضعية الصناديق الخاصة المسجلة في الحساب العام مفصلة حسب طبيعة الموارد والنفقات وذلك بالنسبة للصناديق التالية:<br>- صندوق تغطية مخاطر الصرف.<br>- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.<br>- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى.<br>- الصندوق الوطني للضمان.<br>- الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري.<br>- الحساب المركزي.<br>- صندوق النهوض بقطاع الزيتون.<br>- صندوق ضمان المؤمن لهم. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 9 | 3-2 (فقرة 3) | تواصل عدم تضمين أو إرفاق الحساب العامّ للسنة الماليّة معطيات في خصوص وضعية القروض المعاد إسنادها لفائدة المؤسسات والمنشآت العموميّة (حجمها، الأقساط غير المستخلصة...) ممّا يحول دون متابعة التزامات الدولة بهذا العنوان. | تستعمل وزارة المالية منظومتين لمتابعة القروض المعاد اسنادها:<br>- منظومة سياد.<br>- المنظومة الداخلية للخزينة العامة للبلاد التونسية.<br><br>وتعمل الوزارة على دراسة كيفية ربط المنظومتين ممّا سيمكّن من تجميع كل المعطيات المتعلّقة بالتصرف في القروض المعاد إقراضها ومتابعتها وكذلك توفير كل المعطيات المتعلقة بهذا الصنف من القروض. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 9 | 3-2 (فقرة 3) | اقتصار المعطيات المتعلقة بوضعية الديون المثقلة التي تضمنها الحساب العام للسنة المالية على الديون المثقلة بقباضات المالية ولم تشمل الديون المثقلة بقباضات الديوانة. | سيتم تلافي هاته النقيصة انطلاقا من الحساب العام لسنة 2016. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12 | 2-3 (الفقرة الأخيرة) | العدول بموجب قانون المالية التكميلي عن إصدار الصكوك الإسلامية التي كان من المفترض تحقيق موارد بعنوانها وفقا لقانون المالية الأصلي بمبلغ 525 م.د بالإضافة إلى عدم تفعيل هذه الآلية للتمويل منذ أن تم الترخيص في اعتمادها ضمن قانون المالية لسنة 2014. | يوجد اشكال في تطبيق القانون عدد 30 لسنة 2013 مؤرخ في 30 جويلية 2013 متعلق بإصدار الصكوك الاسلامية، وهو ما يحتّم انتظار تنقيحه بغية تطبيقه. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 16<br>53 | 1-4 (فقرة 4)<br>فقرة 3 | عدم ملاءمة نفقات صناديق الخزينة للموارد المتوفرة بعنوانها مما يؤدي إلى تراكم الفواضل المنقولة سنويا، وذلك يؤدي بدوره إلى إمكانية تمويل عمليات لا تتوافق مع الأغراض التي أحدثت من أجلها هذه الصناديق. | إن نسق استهلاك النفقات يرتبط بقدرة القطاعات في تنفيذ برامجها.<br>كما أن مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد ينص على ضرورة وجود علاقة مباشرة بين طبيعة نفقات صناديق الخزينة ومواردها وهو ما سيسمح بحوكمة وإعادة هيكلة هذه الصناديق. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 16 | 1-4 (فقرة 5) | تواصل تدني مبالغ الاستخلاصات بعنوان الديون المثقّلة حيث لم تتجاوز مبلغ 636,959 م.د بالرّغم من بلوغ الدّيون الباقية للاستخلاص بقباضات الماليّة في موفى سنة 2015 ما قيمته 8.120,875 م.د وذلك دون اعتبار الديون المثقلة بقباضات الدّيوانة. | يتم تحصيل موارد الميزانية (المتكونة بنسبة هامة من المداخيل الجبائية) أساسا عبر إيداع التصاريح الجبائية بصفة تلقائية من قبل المطالبين بالأداء مع الاستخلاص بصفة فورية، وعبر آلية خصم الأداء من المورد. في حين أنه يتم استخلاص الديون المثقلة في الحالات التي استوجبت تدخل مصالح المراقبة الجبائية عند معاينة تردد المطالبين بالأداء عن القيام بواجبهم الجبائي.<br>تمثل المبالغ المتبقية للاستخلاص تراكمات بعنوان السنوات السابقة تجاوزت 35 سنة. وتتضمن هذه الديون نسبة هامة من الديون المتعثرة أو التي تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة، نذكر منها خاصة: ديون بذمة الأشخاص المصادرة أملاكهم، ديون بذمة شركات تشكو صعوبات اقتصادية، ديون بذمة دواوين وشركات وطنية، ديون بذمة مدينين غير موجودين وتوقفوا عن النشاط.<br>هذا وقد تم وضع برنامج يهدف إلى الترفيع في نسق الاستخلاص حيث ما فتئ حجم الاستخلاصات بعنوان الديون المثقلة يتطور من سنة إلى أخرى وتم في موفى سنة 2015 تحقيق تطور في المبالغ المستخلصة بنسبة 48% مقارنة بإنجازات 2014 وهذا يعتبر تقدما ملحوظا. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 16 | 1-4 (فقرة 6) | تواصل تواضع الاستخلاصات المحققة من قبل المنضوين تحت النظام التقديري والتي اقتصرت على مبلغ 42,993 م.د وهو ما يمثل نسبة 0,55 % من الحجم الإجمالي للأداءات المباشرة الإعتيادية. علما بأن عدد المنضوين تحت النظام التقديري ناهز 388 ألف مطالب بالأداء في سنة 2015 وهو ما يمثل نسبة 54 % من عدد المطالبين بالأداء. | في هذا الإطار تم اتخاذ الإجراءات التالية:<br>• القيام بعمليات مسح ميداني وتحسيس تشمل كل المطالبين بالأداء بمن فيهم الخاضعين للنظام التقديري.<br>• حث المطالبين بالأداء المنضوين تحت النظام التقديري على الترفيع التلقائي في المداخيل المصرح بها.<br>• تم ضبط قائمة في أنشطة لا يمكن لممارسيها الانتفاع بالنظام التقديري. (الأمر عدد 2939 لسنة 2014 المؤرخ في 01 أوت 2014).<br>• مواصلة الإجراءات القانونية لسحب النظام التقديري من المنتفعين به عن غير وجه حق.<br><br>وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2018 قد تضمن ترفيعا في الحد الأدنى للضريبة على الدخل المستوجبة على المنتفعين بالنظام التقديري. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 17 | 1-4 (فقرة 2) | وجود فارق بين رصيد بقايا الاستخلاص في موفى سنة 2014 (7.639,221 م.د) مقارنة ببقايا الاستخلاص المنقولة في بداية سنة 2015 والتي تضمنها الحساب العام للسنة المعنية (7.225,142 م.د). | يمثل مبلغ 7.639,221 م.د المسجل في تقرير دائرة المحاسبات مجموع بقايا الاستخلاص في موفى سنة 2014 الصادر بالحساب العام (7.225,142 م.د) دون اعتبار التسويات بطريقة الاستخلاص (414,083 م.د).<br>حيث يتم احتساب بقايا الاستخلاص حسب الطريقة التالية:<br>بقايا الاستخلاص في موفى سنة التصرف = بقايا الاستخلاص في موفى السنة المنقضية + تثقيلات سنة التصرف – طروحات سنة التصرف – استخلاصات سنة التصرف. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 17 | 1-4 (مداخيل التخصيص و المصادرة : فقرة 1) | تبين من خلال القوائم المالية للبنك المركزي التونسي بتاريخ 31 ديسمبر 2015 وجود رصيد بعنوان حساب مداخيل تخصيص شركة "اتصالات تونس" بما قيمة 402,368 م.د لم يتم إدراجه بميزانية الدولة. | لقد وقع استعمال هذا الرصيد وإدراجه بميزانية الدولة خلال تصرف 2016 بما قيمته بعد تحويله إلى الدينار التونسي 396.900.495,252 حسب الوصل عدد R 001211 بتاريخ 25 مارس 2016. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 18 | 2-4 (الفقرة 1) | ويلاحظ أن الحسابات المقدمة من قبل وزارة المالية لم تتضمن الإشارة إلى وجود متخلدات من عدمه بعنوان النفقات المتعلقة بسنة 2015 أو إذا ما تم تسوية متخلدات راجعة إلى التصرف السابق. | بالنسبة لتصرف سنة 2015 لم يتم تسوية متخلدات راجعة إلى التصرف السابق غير أنه تم بالتأكيد تسجيل متخلدات بعنوان 2015 خاصة بالنسبة للمزودين العموميين على غرار الكهرباء والاتصالات والماء والوقود...إلا أنه لم يتم حصر هذه المتخلدات باعتبار عدم وجود محاضر اعتراف بالدين بين هؤلاء المزودين العموميين والإدارات المعنية وقد تم توجيه مراسلات إلى كافة الوزارات لضبط هذه المتخلدات. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 18 | 2-4 (فقرة 2 و3) | يتم سنويا اللجوء إلى تسبقات الخزينة من أجل تغطية جانب من نفقات الميزانية على أن تتم تسويتها لاحقا حيث بلغت التسبقات غير المسواة بهذا العنوان بتاريخ 31 ديسمبر 2015 ما قدره 753,973 م.د.<br>و يؤدي تواصل عدم تسوية هذه التسبقات خلال السنوات الراجعة إليها إلى التأثير على دقة احتساب مؤشر عجز الميزانية فضلا عن حجب تجاوز للاعتمادات السنوية. | فيما يخص ملاحظة دائرة المحاسبات المضمنة بالصفحة 18 من التقرير حول اللجوء إلى تسبقات الخزينة من أجل تغطية جانب من نفقات الميزانية، وجب التذكير أن هذه التسبقات لا يمكن منحها إلا وفقا للفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية أي على اعتمادات تم رصدها بالميزانية وتكتسي هذه النفقة الصبغة الإستعجالية، كما يجب أن يتم تسويتها لاحقا وفي غضون تسعة أشهر كحد أقصى.<br><br>من ناحية أخرى يضم جدول توازن ميزانية الدولة (tableau d'équilibre) في باب النفقات عنوان باسم «قروض وتدخلات الخزينة الصافية " يحتوي على مبالغ قروض الخزينة وتسبقات الخزينة غير المسواة إلى غاية 31 ديسمبر من السنة المعنية، وبمعنى آخر أن أي نفقة يتم خلاصها سوى بواسطة الإذن بالدفع مباشرة على ميزانية الدولة أو بواسطة تسبقة من الخزينة يتم احتسابها ضمن النفقات وبالتالي ضمن عجز ميزانية الدولة للسنة المعنية بالنفقة. (انظر الصفحة 26 من تقرير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 المقدم للمجلس نواب الشعب). |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 18<br>64 | 2-4 (الفقرة 6) | وفضلا عن ذلك تواصل في سنة 2015 تخصيص جزء هام من نفقات التصرف الطارئة لفائدة قسم التأجير العمومي حيث استأثر بما نسبته 57.35 % من هذه الاعتمادات مقابل 72.81 % في سنة 2014 في التصرف السابق وخصص الجزء الأوفر في سنة 2015 لنفقات التأجير حسب<br><br>البرامج. ويلاحظ في هذا الصدد، ان تخصيص جزء هام من الاعتمادات المرسمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي لا مبرر له نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء. | تم خلال سنة 2015 تفعيل العديد من الاتفاقيات القطاعية الممضاة مع الطرف النقابي مع أثر رجعي في بعض الأحيان مما انجر عنه تسجيل عجز في اعتمادات التأجير المرسمة للعديد من الوزارات وبالتالي اللجوء إلى باب النفقات الطارئة لتجاوز هذا العجز. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 49 | فقرة 1 | تسجيل سحوبات في الحساب العام بعنوان اقتراض داخلي بالعملة الأجنبية بمبلغ 38,486 م.د لم يتم تسجيلها في المقابل ضمن حساب التصرف لأمين المال العام لسنة 2015. | يتعلق الموضوع بالقرض المالي المسند بالعملة من طرف مجموعة من البنوك المحلية لتمويل اقتناء طائرتي نقل عسكرية علما وأن المبلغ المسحوب سنة 2015 بلغ 19.672 م دولار أمريكي أي ما يعادل 38.485 م. د وحيث لم تتمكن وزارة الدفاع الوطني من تسوية مبالغ السحوبات المنجزة على غرار إجراءات تسوية القروض الخارجية الموظفة باعتبار أنه قرض داخلي فإن هذا الصنف من التمويلات يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة به. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 49 | فقرة 2 و3 | وجود اختلافات بين الحساب العام و حساب التصرف لأمين المال العام بخصوص رقاع الخزينة القابلة للتنظير حيث سجل مبلغ 2.188,890 م.د عوضا عن مبلغ 2.193,936 م.د مرسم بحساب التصرف لأمين المال العام. فضلا عن ذلك، لم يتضمّن الحساب العام الإصدارات بعنوان رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة، في حين تمّ بحساب التصرّف لأمين المال العام تسجيل مداخيل بعنوان هذا الصنف من الرقاع بمبلغ 17,778 م.د. | تتولى الإدارة العامة للتصرف في الدين موافاة الخزينة العامة للبلاد التونسية بكل المعطيات المتعلقة بكل إصدار من إصدارات رقاع الخزينة على النحو التالي:<br>- عدد الرقاع.<br>- الفوائد الجارية.<br>- عمولة الإصدار.<br>- المبلغ الصافي.<br>و تتولى الخزينة العامة ترسيم هذه المعطيات بحسابات الدولة باب الدين الداخلي.<br><br>أما بالنسبة لرقاع الخزينة ذات صفر القصاصة فإن الطريقة المعتمدة في حسابية هذا الصنف من الرقاع تعتمد على تحميل كلفة هذه الرقاع على امتداد كامل سنوات الخط و بالتالي يتم كل سنة تضمين جزء من الفوائد بحساب التصرف لأمين المال العام. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 50 | الفقرة الأخيرة | وفقا لما تضمّنه كتاب الدين العمومي لسنة 2015 تم سحب موارد على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 455,947 مليون أورو في حين يبرز حساب أمين المال العام لسنة 2015 اقتصار مبلغ السحب على 125,870م.د. كما تمّ سحب موارد بعنوان قرض البنك الإفريقي للتنمية في حدود 183 مليون أورو في حين أنّه لم يرد تسجيل سحب أيّ موارد بعنوان هذا القرض ضمن حساب أمين المال العام وهو ما يعدّ مخالفا لمبدأ سنوية الميزانية. | - بالنسبة لقرض البنك الدولي المبرم في 2-10-2015 بمبلغ 455.5 م أورو فقد تم سحبه في 2015-12-30 ولكن لم يتم تحويل المبلغ المسحوب من الحساب الخاص للحكومة بالعملة "4024" إلى الحساب الجاري للخزينة إلا في 15 مارس 2016 وقد تم استعمال جزء من المبلغ لتمويل حاجيات الميزانية للفترة التكميلية والباقي تم رصده لميزانية 2016.<br>- بالنسبة لقرض البنك الإفريقي للتنمية بتاريخ 2015-11-19 بمبلغ 183 م أورو فقد تم سحبه في 2015-12-18 وتم تحويل المبلغ المسحوب من حساب الحكومة بالعملة "4024" إلى الحساب الجاري للخزينة في 2016-1-21 وذلك لتمويل قسط من الفترة التكميلية بعنوان ميزانية 2015 والباقي خصص لتمويل مصاريف ميزانية 2016. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 52 | فقرة 2 | لم يضبط قانون المالية تقديرات بعنوان كلّ من حساب الصندوق العامّ للتعويض وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد واللذين سجّلا مقابيض في سنة 2015 بلغت على التوالي 101,043 م.د و3,722 م.د. | في إطار عملية تطهير وإعادة هيكلة صناديق الخزينة سيتم حذف هذه الصناديق وتحويل الموارد المتوفرة بها إلى خزينة الدولة. |